كلية الدراسات العليا

برنامج التاريخ

موقف حركة حماس من المشاركة والتسوية السياسية

(2017-1987)

Position of Palestinian Hamas Movement on Political Participation and Settlement (1987-2017)

إعداد:

نصر حسين أبو حديد

إشراف الدكتور:

عماد رفعت البشتاوي

قُدِّمَتْ هَذِهِ الرِّسالَة اسْتِكْمالًا لِمُتَطَلَّبَاتِ نَيْلِ دَرَجَةِ الماجِسْتيرِ فِي التاريخ مِنْ كُلِّيَّةِ الدِّراساتِ العُلْيَا والبحث العلمي فِي جامِعَةِ الخَليلِ، فِلَسْطين

1443هـ / 2022م

إجازة الرسالة

موقف حركة حماس من المشاركة والتسوية السياسية (1987-2017)

Position of Palestinian Hamas Movement on Political Participation and Settlement (1987-2017)

إعداد

نصر حسين عبد العزيز أبو حديد

إشراف الدكتور:

عماد رفعت البشتاوي

نوقشت هذه الرسالة يوم الاثنين بتاريخ 2022/06/20 م الموافق 21/ ذو القعدة/1443هـ وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة :	التوقيع
1. الدكتور عماد رفعت البشتاوي	مشرفاً ورئيساً.....
2. الدكتور محمد حسن علامة	ممتحناً داخلياً.....
3. الدكتور معتصم حسن ناصر	ممتحناً خارجياً.....

الإهداء

إلى الرُكن الذي أَستند إليه أبي

وإلى القَلب الذي آوي إليه أُمي

وإلى مَن كانَ لي قُدوةً ومثالًا أخي الشهيد إياد

إلى شَريكة حَياتي إيناس

إلى فَلذات كَبدي رَهف وَحور

وإلى الذينَ قَدَّموا أَعمارهم لِنحيا كرامًا " أَسرانا الأَبطال "

وإلى قَلب الأُمة أقصانا ومَسرانا

ولأَنها تَستحق الغالي والنَّفيس " فلسطين "

الشُكر

الحمد لله بدايةُ كلِّ أمرٍ ومُنتهاه

الشكر الجزيل للدكتور عِماد البشتاوي الذي أَشرف على رسالتي، ولم يبخل عليَّ بِنصحٍ أو إرشاد

الشُكر موصول إلى أساتذتي في قِسم التاريخ

لِكل مَن قدم لي يد العون والمُساعدة

زَميلي وصديقي الدكتور وائل حريز

شَقيقي ورفيقي الأستاذ محمد أبو حديد

أَخي وصديقي المُهندس موفق أبو حمدية

صَديق الطُفولة الأُستاذ مازن الزرو

المحتويات

الإهداء ..... أ

الشُكر ..... ب

ملخص الدراسة ..... ج

Summary ..... خ

المقدمة 1

الفصل الأول: حركة حماس، النشأة والمنطلقات 9

المبحث الأول: جذور حركة حماس 9

المبحث الثاني: انطلاق العمل الوطني الجهادي وتأسيس حركة حماس 14

المبحث الثالث: حركة حماس في ميثاقها 20

الفصل الثاني: موقف حركة حماس من مشاريع التسوية السياسية (1987-1996م)..... 26

المبحث الأول: منظمة التحرير الفلسطينية 1987-1991م 26

المبحث الثاني: مشروع السلام الفلسطيني 1988م (وثيقة الاستقلال) 29

المبحث الثالث: مؤتمر مدريد 1991م 32

المبحث الرابع: اتفاق أوسلو 1993م 41

الفصل الثالث: حركة حماس والمشاركة في العملية السياسية 53

❖ المبحث الأول: موقف حركة حماس من الانتخابات الفلسطينية عام 1996م. ... 53

المبحث الثاني: المتغيرات السياسية بين عامي 1996 و2006م وموقف حركة حماس منها 60

المبحث الثالث: موقف حركة حماس من إجراء انتخابات الرئاسة الفلسطينية 2005م والمجلس التشريعي 2006م 77

الفصل الرابع: حركة حماس من الانقسام حتى الوثيقة 2007-2017م..... 87

المبحث الأول: تأثير الانقسام على حركة حماس 87
المبحث الثاني: وثيقة حركة حماس 2017م 95
المبحث الثالث: مستقبل حركة حماس في ظل الوثيقة 102
الخاتمة 111
قائمة المصادر والمراجع 114
أولًا: الوثائق 114
ثانيًا: المذكرات 115
ثالثًا: المراجع العربية 116
رابعًا: الصحف 120
خامسًا: المراجع غير العربية 121
سادسًا: الدوريات والمجلات 122
سابعًا: الأطروحات الجامعية 123
ثامنًا: المواقع الإلكترونية 124

ملخص الدراسة

قدَّمت هذه الدراسة ابتداءً قراءة لطبيعة نشأة حركة حماس وارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين، وتأثير ذلك الارتباط على بناء فكر الحركة، وقراءتها للواقع السياسي وتطبيقاته؛ من خلال منظورها الإسلامي الذي صبغت به الحركة رؤيتها، وعرَّفت به نفسها في ميثاقها الذي أَصدرته إبان تأسيسها، وصولًا إلى انطلاق الحركة ومشاركتها في العمل العسكري، الذي بدأت بتفعيله كخيار استراتيجي مبكرًا، مع انطلاقتها عام 1987م، مما دفعها إلى واجهة العمل السياسي، بعد أن أثبتت حضورها وتأثيرها في ميدان العمل العسكري.

وبعدها قدمت قراءة لموقف الحركة من النهج السياسي الذي قادته منظمة التحرير الفلسطينية في علاقتها مع الاحتلال، ومشروع التسوية السياسية الذي انخرطت فيه المنظمة بعد ذلك، والذي كان من تبعاته تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ومؤسسات الحكم الذاتي في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. رَغم رفض الحركة المبدئي لهذا المشروع برمَّته، إلا أنها تعاملت معه بمرونة، لأنّ مُجابهته تَعني التصادم مع أكبر فصيل فلسطيني، قادَ العمل النضالي منذ مرحلة مبكرة، وحَصلت بعض الصدامات بين حركة حماس وأجهزة السلطة الفلسطينية التي تأسست في الضفة والقطاع، إلا أن العلاقة ظلت محكومة بمحددات مرِنة بين الطرفيّن، ولم تصل إلى ما وصلت إليه من اقتتال واسع، كما جرى بعد مشاركة الحركة وفوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية، وأثر هذا الفوز على الساحة الفلسطينية .

في الفصل التالي؛ خصصتْ الدراسة الحديث عن موقف حركة حماس من الانتخابات التشريعية والرئاسية، وما أفرزته من قوى سياسية، كان لها دور في تأسيس النظام السياسي الفلسطيني، الذي بنيت عليه السلطة الفلسطينية كنظام سياسي يدير شؤون المجتمع في داخل فلسطين المحتلة، رغم عدم مشاركة الحركة في انتخابات المجلس التشريعي الأولى، إلا أنَّها ظلَّت حاضرة بقوة في ساحة العمل السياسي، من خلال مواقفها السياسية، وفعالياتها المناهضة لمشروع السلطة، والحلول السياسية المطروحة، إضافة إلى فعاليتها العسكرية في محاربة الاحتلال، خلال فترة طويلة انشغلت فيها السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير بالعملية السياسية، وبناء النظام السياسي والإداري وبالمفاوضات والمؤتمرات الدولية، التي سَعت من خلالها إلى تحقيق شيء من الاختراق في الموقف الإسرائيلي، فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية.

تلك المتغيرات انتهت بانتفاضة الأقصى، التي أنهت عمليًا اتفاقية أوسلو، وإن بقيت إفرازاتها قائمة على الأرض بوجود سلطة سياسية بنيت على أساس تلك الاتفاقية. تلك الظروف وفَّرت فرصة لحركة حماس بالمشاركة في العملية السياسية من بوابة الانتخابات التشريعية، والتي فازت فيها، وكانت مرحلة جديدة من مراحل العمل الذي انخرطت فيه ولا تزال. وصار الصراع على أشده مع الاحتلال من جهة، ومع خصمها السياسي؛ حركة فتح.

أخيرًا قدمت الدراسة تحليلًا لوثيقة حماس السياسية التي أصدرتها عام 2017م، وطبيعة التغيرات التي أجرتها الحركة على خطابها، ولغتها وتعريفها لنفسها، ودورها وموقفها من العديد من القضايا الوطنية. إضافة إلى محاولتها تغيير النظرة التي أرادت للعالم أن يراها بها من جديد، بعد أن كان ميثاق الحركة الذي صَدر مبكرًا؛ هو أهم ما يظهر تلك التعريفات عبر تاريخها. مع تلك القراءة للوثيقة السياسية؛ قدَّمت الدراسة رؤية مستقبلية لما يمكن أن يكون عليه حال الحركة، بناءً على الواقع الذي تأسَّس، بعدَ المتغيرات التي حصلت عقب سيطرة الحركة على قطاع غزة، وعقب تقديم الوثيقة السياسية، والتطورات السياسية القائمة في المنطقة محليًا، وإقليميًا، وعالميًا.

Summary

This study initially provided a reading of the nature of the emergence of the Hamas movement and its connection with the Muslim Brotherhood, and the impact of that connection on building the group's movement's thinking and its reading of the political reality and its applications through its Islamic perspective with which the movement imbued its vision and introduced itself in its charter that it provided to people since its establishment, all the way to the launch of the movement and its participation in the military action, which it began to activate as a strategic option early simultaneously with its launch in 1987 AD. This also pushed the movement to the front of political action, after it proved its presence and influence in the field of military action.

The study then provided a reading of the Hamas's position on the political approach led by the Palestine Liberation Organization in its relationship with the occupation, and the political settlement project in which the PLO subsequently engaged, which led to the establishment of the Palestinian National Authority and Palestinian self-rule institutions in some areas of the West Bank and Gaza Strip. Despite Hamas's initial rejection of this whole project, it dealt with it with flexibly, because confronting it meant clashing with the largest Palestinian faction that led the struggle from an early stage. Despite the fact that there were many clashes between Hamas and the Palestinian Authority organs in the West Bank and the Gaza Strip, the relationship remained governed by flexible determinants between the two parties and did not reach the extent of widespread fighting like what happened after the participation

of Hamas and its victory in the second Palestinian Legislative Council elections, and the impact of this victory on the Palestinian arena.

in the following chapter, the study focused on Hamas's position on the legislative and presidential elections, and the political forces that they produced, and played a role in establishing the Palestinian political system upon which the Palestinian Authority was built as a political system that manages the affairs of society inside occupied Palestine. Although Hamas didn't participate in The first Legislative Council elections, it remained strongly present in the political arena through its political positions, anti-authority events, political solutions, as well as its military effectiveness in the political arena, through its political positions, anti-authority events and political solutions as well as its military effectiveness in fighting the occupation. While on the other hand, Palestinian Authority and the PLO leadership were preoccupied with the political process, building the political and administrative systems and international negotiations and conferences through which it sought to achieve some penetration into the Israeli position, with regard to Palestinian rights.

Those variables ended with the Al-Aqsa Intifada, which practically ended the Oslo Accords, although their foundations remained on the ground with the presence of a political authority built on the basis of that agreement. These circumstances provided an opportunity for Hamas to participate in the political process through the legislative elections, which it won later, and it was a new phase of work in which Hamas engaged

and still involved. The conflict became more intense with the occupation on the one hand, and with its political opponent; Fatah movement on the other.

Finally, the study provided an analysis of Hamas's political document issued in 2017, and the nature of the changes the movement made to its discourse, language and self-definition, and its role and position on many national issues. In addition to its attempt to change world's perception towards it as the Hamas's early charter was the most important source that shows those definitions throughout its history. with that reading of the political document; The study presented a future vision of what the movement might be like based on the reality that was established, and after the changes that occurred after the movement's control of Gaza Strip, and after the presentation of the political document, and the existing political developments in the region locally, regionally, and globally.

المقدمة

تُعتبر حركة المقاومة الإسلامية_ حماس واحدة من الحركات الإسلامية التي قدَّمت نموذجًا جديرًا بالبحث والدراسة ضمن سياق الحركات الإسلامية المعاصرة، من حيث بنيتها وتطورها الفكري والتنظيمي على الصعيد العسكري والسياسي، فهي واحدة من الحركات الإسلامية التي تعبِّر عن حالة فريدة للحركة الإسلامية عبر العالم، من حيث ارتباطها عضويًا بحركة إسلامية عريقة ممتدة حول العالم كجماعة الإخوان المسلمين، ومن حيث ارتباطها بمشروع وطني مناهض للاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، في واحدة من أهم بقاع الأرض بالنسبة للمسلمين حول العالم.

مشروع الحركة الذي تتبناه يعبِّر عن حالة مختلفة في العمل الإسلامي المعاصر، والذي يُنظر إليه باهتمام شديد من الباحثين والمتابعين حول العالم لقضية فلسطين من ناحية، وللمعنيين بدراسة الحركات الإسلامية من ناحية أخرى؛ لما يمثله من أنموذج عملي لكل الحركات الإسلامية المعاصرة، التي تخوض غمار تجربة العمل السياسي المنظم.

وحركة حماس مُنطلقة _كَما أُشير سابقًا_ مِن فِكر وأَدبيات مَنهج جماعة الإخوان المسلمين، وهي بذلك ليست بعيدة عن القناعة بأساسيات العمل الديمقراطي، من حيث تقبل فكرة الانتخابات للتمثيل السياسي، بل تمارسها ضمن دوائرها الداخلية، على خلاف العديد من الحركات الإسلامية، التي ترى في الديمقراطية منهجًا مناقضًا لقيم الإسلام بشكل مبدئي.

كانت حركة حماس _ومنذ مرحلة مبكرة_ مع خيار إتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني لاختيار ممثليه، ودعت منذ عام 1994م إلى إجراء انتخابات تشريعية حرة وعامة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لاختيار ممثليه، الذين يملكون القرار لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بمواجهة الاحتلال، غير أن هذه الدعوات اصطدمت بالعديد من الوقائع والتغيرات على أرض الواقع؛ كان أبرزها توقيع منظمة التحرير لاتفاقية أوسلو، فأصبح سقف العمل السياسي الفلسطيني مرهونًا بتلك الاتفاقية ومحدداته الدولية، مما دفع الحركة إلى اتخاذ مواقف متغيرة عبر مسيرتها الطويلة تجاه التحركات والاتفاقيات والإجراءات السياسية التي

سنبحثها في هذه الدراسة بالتفصيل، سواء أكانت حركة حماس في موقع المعارضة والمقاومة المسلحة، أو بعد مشاركتها في الحكم، ومحاولة الدمج بين الحكم السياسي والمقاومة المسلحة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال اتصالها بالواقع الفلسطيني المباشر، وخاصة أنَّ حركة حماس تُعتبر اليوم واحدة من أكبر الفصائل على الساحة الفلسطينية، والتي تُعبِّر عن شريحة لا يستهان بها من أبناء الشعب الفلسطيني، واستطاعت مدَّ نفوذها إلى جميع ساحات العمل في الداخل والخارج. كما أن حركة حماس اليوم تُسيطر على قطاع غزة المحاصر؛ لذلك فإن التحولات والقرارات التي تتخذها تنعكس على عدد كبير من الفلسطينيين الذين يعيشون تحت سلطتها السياسية المباشرة في قطاع غزة.

ولهذا تنظر الدراسة في السياق التاريخي لمواقف حماس، وتغيُّر خطابها بشكل عام وتطوره تبعًا لتبدل الظروف التي مرَّت بها، في محاولة منها حتى تلائم خطابها أكثر مع متطلبات الواقع السياسي المفروض عليها محليًا ودوليًا، دون الاصطدام بقاعدتها الجماهيرية. وتكمن أهميَّة هذه الدراسة كذلك من خلال الأسئلة التي تُطرح في الساحة الفلسطينية باستمرار حول مستقبل حركة حماس، وهل تتجه نحو مسار حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، مِن تبني الخيار السلمي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي؟ وهل أن الحركة تسير نحو تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، التي انتهت بتوقيع اتفاقية أوسلو، وما ترتب عليه ضمن السياق الذي نعيشه اليوم.

وأخيرًا، يبرز الاهتمام بحدث ليس بالبعيد، ألا وهو تقديم حركة حماس وثيقتها السياسية، بعد أن كان ميثاقها هو الورقة السياسية الأساسية التي عرَّفت به الحركة عن نفسها، فكان لا بدَّ من مقارنة تلك الأوراق؛ من حيث الخطاب والفكر والأثر والتفاعلات التي أنتجت هذه المواد، وما نتج عنها من نقاشات تعبر عن عقلية الحركة وجماهيرها والمراقبين لأدائها.

مشكلة الدراسة

على الرغم من تقديم حركة حماس لخطاب سياسي مرن ومتغير عبر تاريخ عملها السياسي في الساحة الفلسطينية، إلا أنها ظلَّت مشدودة إلى خطابها الديني العقائدي المسكون بأيديولوجيتها ذات النزعة الإسلامية، وظلت آثار ذلك الخطاب مسيطرة على نقاشاتها الداخلية، ضمن قاعدتها الشعبية وضمن أطرها القيادية، ما جعلها تعيش حالة من الشد والجذب بين مرونة سياسية مطلوبة لتتعايش مع تغيرات وضغوط الواقع المعقد الذي تعيشه، وبراغماتية تظهر في خطاب بعض قياداتها السياسيين، وتشدد أيديولوجي عقائدي يسيطر على خطاب فئة واسعة من قياداتها وقاعدتها.

وهذا الجذب أثار جدلًا في الواقع والتحليل، حول توصيف خطابها وخطواتها وقراراتها، وما يُبنى عليه من المآلات السياسة التي تمس الحركة مباشرة، والقضية الفلسطينية ضمنًا وطبيعة. وبناءً عليه تدفقت تساؤلات تبحث عن إجابات.

أسئلة الدراسة

السؤال المركزي:

كيف أَثَّرت التطورات السياسية والفِكرية الداخليّة والإقليمية والدولية في الحالة الفلسطينية على مشاركة حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، والمشاركة السياسية، وما تداعيات ذلك على مُستقبلها؟

الأسئلة الفرعية:

1. كَيف أثر ارتباط حركة حماس بجماعة الإخوان المسلمين على بناء أيديولوجيتها السياسيه، وبنائها الفكري وتفاعلها السياسي مع خصوصية الحالة الفلسطينية؟
2. كيف تفاعلت حركة حماس سياسيًا مع منظمة التحرير الفلسطينية والمسارات السياسية السلمية التي انخرطت بها؛ ابتداءً من مشروع السلام وصولًا إلى اتفاق أوسلو؟

3. لماذا شاركت حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006م بينما عارضت المشاركة في الانتخابات عام 1996م وكيف أثرت المتغيرات التي حصلت بين الفترتين على قرار الحركة؟
4. ما تأثير المشاركة المباشرة في الحياة السياسية الفلسطينية عام 2006م على حركة حماس من حيث آثار الانقسام والضغوطات الدولية التي تبعت الانقسام؟
5. هل تُعتبر وثيقة الحركة تغييرًا جوهريًا في خطاب الحركة ومنهجها، وما أثر ذلك على مستقبلها؟

فرضيات الدراسة

1. تأثرت حركة حماس بارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين، وانعكس ذلك بشكل ظاهر في ميثاق الحركة الذي امتلأ بالنصوص الدينية والبعد العقائدي للصراع في فلسطين.
2. شكَّلت حركة حماس عائقًا حقيقيًا أمام تقدم مشروع السلام الذي سلكته منظمة التحرير، من خلال قيام الحركة بأعمال عسكرية كبيرة خلال فترة المفاوضات؛ ما أحرج قيادة المنظمة وجعلها تدخل في صراع مباشر مع حركة حماس.
3. تغير الواقع السياسي ووصول المفاوضات إلى طريق مسدود؛ أعطى حركة حماس فرصة للمناورة، وإيجاد مبرر لدخولها السلطة من بوابة الانتخابات، على الرغم من بناء السلطة على قاعدة أوسلو الذي كانت ترفضه الحركة.
4. وصول حركة حماس إلى السلطة وما تبعه من انقسام فلسطيني فرض عليها إعادة موضعة نفسها، وإعادة تعريف نفسها، وتجديد خطابها السياسي عبر طرحها للوثيقة السياسية التي حاولت من خلالها الانفتاح على العالم الخارجي.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل موقف حركة حماس من المشاركة السياسية في الحكم والإدارة وفي العملية السياسية من ناحية، وفي الصراع مع الاحتلال، وفي معارضة الفصائل الفلسطينية التي تتبنى مشروع السلام من نواحي أخرى.

وهدفت الدراسة خلال ذلك إلى رصد مواقف الحركة المبدئية، ومدى انسجامها مع متغيرات الواقع السياسي، وقدرة الحركة على المواءمة بين امتدادها الفكري الإسلامي، وضغوطات الواقع الذي تعيشه قضية فلسطين.

وسَعت الدراسة أخيرًا إلى قراءة مستقبل الحركة وفق المعطيات التي شكلتها الوقائع المستجدة على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية، وما أفرزه ذلك من تغير على فكر الحركة، وخطابها السياسي.

منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتوضيح طبيعة الظروف التي نشأت فيها حركة حماس، والواقع الذي تطورت فيه؛ وصولًا إلى شكلها وبنيتها السياسية والعسكرية. وكذلك توضيح المشاريع السياسية التي مرت بها القضية الفلسطينية عبر مراحلها المختلفة؛ وصولًا إلى وصف وثيقة الحركة وتعريفها لنفسها ضمن خطابها الذي طرحته في مرحلتها الأخيرة عام 2017م. واستخدمت المنهج التاريخي التحليلي من أجل تسليط الضوء على النقاط المهمة وشرحها، وإثارة النقاش حول طبيعتها، وما فهمه الدارسون لكل مرحلة ولطبيعتها وأثرها وتأثيرها على الحركة، وتطورها في ميدان المشاركة السياسية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانيَّة: فلسطين ودوائر صنع القرار في حركة حماس.

الحدود الزمانيَّة: تبدأ منذ تأسيس حركة حماس عام 1987م، وحتى عام إصدار وثيقتها الجديدة عام 2017م.

الدراسات السابقة:

1. الجامعة الإسلاميّة، طارق زياد حسونة، " تطور الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1991-2006 ".

بدأت هذا الدراسة بتتبع تطور فكر حماس بعد انطلاقتها بسنوات؛ أي منذ عام 1991م وهو العام الذي عُقد فيه مؤتمر مدريد للسلام، وقد بينت هذه الدراسة موقف حماس من القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، وتطرقت لتغيّر موقف حماس من المشاركة بالانتخابات عام 2006م، وبينت الظروف والأحداث التي دفعت حماس نحو هذا السلوك السياسي، بعد أن رفضت المشاركة عام 1996م، وخلصت بنتائج منها؛ أنَّ حماس لم تلتزم بهذه الفترة بشكل حرفي بما ورد في ميثاقها عام 1988م، بل أبدت كثيرًا من الليونة بالتعامل مع الأحداث حسب متطلبات المرحلة.

وتغطي الدراسة التي قمت بها مرحلة مبكرة من بداية العمل السياسي لحركة حماس وتأثرها بتلك المرحلة، وصولًا إلى إطلاق وثيقتها السياسية عام 2017م، وهو ما يجعل هذه الدراسة تغطي مرحلة أكثر، وتتعامل مع مستجدات مهمة في تاريخ الحركة، وستكون ذات تأثير على مستقبلها.

2. أكاديميّة الإدارة والسياسة للدراسات العليا، حمدي موسى شعث، " أثر التحولات الدولية والإقليميَّة على تطور فكر حماس السياسي 2006-2017م ".

تحدَّثت هذه الدراسة عن التحولات الدوليّة والإقليمية التي حدثت منذ عام 2006م؛ أي بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية، وردة الفعل الدوليّة والإقليميّة على هذا الفوز، والحصار الذي تعرضت له حماس بسبب رفضها للشروط الدولية، مرورًا بالانقسام الفلسطيني، وأثره على

حماس. وتحدثت أيضًا عن التغيرات التي حصلت في دول الربيع العربي؛ كل هذا ترك آثارًا واضحة على تطور فكر حماس السياسي.

وتناولت هذه الدراسة أيضًا فترة محدودة ونطاقًا مقصورًا، أما دراستي فحدودها الزمانية منذ التأسيس وحتى عام 2017م، فتتناول كل هذه الفترة بشكل متواصل. وأيضًا رغم تطرق الدراسات السابقة لموقف حماس من التسوية والمشاركة السياسية، إلا أنّه كان تناولًا سريعًا، أما دراستي فستتحدث بشكل أعمق وأوسع عن مواقفها من التسوية والمشاركة السياسية، وأسباب اختلاف مواقف الحركة في كل مرحلة.

3.جامعة بير زيت، عامر عفيف شديد، " الخطاب السياسي لحركة حماس قبل وبعد انتخابات 2006 حدود الثبات والتغيّر " .

بَدأت هذه الدراسة بالحديث عن جذور ومُرتكزات خطاب حركة حماس، وأبرز ما استندت عليه الدراسة لتبيان خطاب الحركة بداية التأسيس والانطلاق " ميثاق الحركة الصادر عام 1988م "، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل خطاب حماس قبل وبَعد عام 2006م، لما يُمثل هذا العام من علامة فارقة في تاريخ الحَركة وانتقالها من المُعارضة إلى سُدة الحُكم، وَخلصت الدراسة بعدة نتائج كانَ أبرزها : غياب هامش المُشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في المُجتمعات العربية جعلها حبيسة الندوات والمُؤتمرات وظهورها بمظهر المُتشدد، خطابَ حركة حماس تطور تدريجياً وكانَ التطور الأبرز قُبيل وبعد انتخابات عام 2006م.

لقد تناولت هذه الدراسة خطاب حركة حماس قبل وبعد انتخابات عام 2006م، أمَّا دراستي فقد ركَّزت على خطاب وسلوك الحركة منذُ التأسيس وحتى وثيقة حماس عام 2017م، فدراستي تناولت فترة زمنية أطول، كَما أنَّ هذه الدراسة ركَّزت على خطاب الحركة دون التركيز على المشاريع السياسية وموقف حماس منها، على عكس دراستي فقد تناولت الخطاب والموقف من هذه المشاريع التي تهدف لإيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

محتويات الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: حركة حماس، النشأة والمنطلقات

- ❖ جذور حركة حماس.
- ❖ انطلاق العمل الوطني الجهادي وتأسيس حركة حماس.
- ❖ حركة حماس في ميثاقها.

الفصل الثاني: موقف حركة حماس من مشاريع التسوية السياسية (1987-1996م)

- ❖ منظمة التحرير الفلسطينية 1987 -1991م.
- ❖ مشروع السلام الفلسطيني 1988م، (وثيقة الاستقلال).
- ❖ مؤتمر مدريد للسلام 1991م.
- ❖ اتفاقية أوسلو 1993م.

الفصل الثالث: حركة حماس والمشاركة في العملية السياسية

- ❖ موقف حركة حماس من الانتخابات الفلسطينية عام 1996م.
- ❖ المتغيرات السياسية بين الأعوام 1996-2006م وموقف حركة حماس منها.
- ❖ موقف حركة حماس من إجراء انتخابات الرئاسة الفلسطينية 2005م والمجلس التشريعي 2006م

الفصل الرابع: حركة حماس من الانقسام الفلسطيني حتى الوثيقة 2007-2017م

- ❖ تأثير الانقسام على حركة حماس.
- ❖ وثيقة حركة حماس عام 2017م.
- ❖ مستقبل حركة حماس في ظل الوثيقة.

الفصل الأول: حركة حماس، النشأة والمنطلقات

المبحث الأول: جذور حركة حماس

إنَّ الحديث عن سياق نشوء وتطور حركة حماس، لا يمكن أّن يتم بمعزل عن الحديث عن سياق نشأة وتطور جماعة الإخوان المسلمين[1]، فَحماس تُعتبر امتدادًا لهذه الحركة كما عرَّفت عن نفسها بشكل صريح في ميثاقها: "حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين"[2].

تأسست أول شعبة لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين في وقت مبكر بداية الأربعينات من القرن العشرين، وتطور عملها رأسيًا وأفقيًا ما بين 1945-1948 م[3]، هدفت الجماعة في بداية عملها إلى الدعوة إلى الالتزام بأحكام الإسلام والتوعية الفكرية والثقافية الإسلامية، إضافة إلى عمل تربوي مباشر للأفراد لتتحقق فيهم الصفات الإسلامية العملية، إضافة إلى ذلك بدأ التنظيم بالدعم والتوعية وبيان خطر المشروع الصهيوني في وقت مبكر في مصر خلال ثورة فلسطين الكبرى عام 1936- 1939م[4]، كما أن الجماعة نفسها تعتبر أن من أهدافها الكبرى في

---

[1] هي جماعة تأسست على يد حسن البنا ومجموعة من رفاقه، في شهر مارس 1928م، في مصر بمدينة الإسماعيلية، وكانَ هدف هذه الجماعة بناء مجتمع إسلامي من خلال تربية الفرد على السلوك الإسلامي، وأصبحت هذه الجماعة من أكبر الجماعات الإسلامية في مصر والوطن العربي والإسلامي. ينظر: الحسيني، إسحق موسى، **الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة**، ص11-131؛ وينظر:

Mayer, Thomas. The Military Force of Islam: **The Society of the Muslim Brethren and the Palestine Question, 1945-1948**. In Elie Kedouria; Sylvia Eds. Zionism and Arabism in Palestine and Israel. London: Frank Cass, 1982.Pp. 101-118.

وينظر كذلك كتاب مهم اعتمد على وثائق أصيله:

El- Awaisi, Abd Al-Fattah Muhammad. **The Muslim Brother and the Palestine Question** 1928-1947. London: Tauris Academic Studies, 1998. Pp. 135-171.

[2] **ميثاق حماس**، المادة الثانية، منشور في 18/ أغسطس/ 1988م. يمكن الاطلاع على الميثاق كاملًا في ملحق وثائقي: الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، ص287.

[3] للمزيد من التفاصيل حول تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين بشكل مفصل، مبني على دراسة جادة دقيقة للصحف الفلسطينية ومقارنًا بأهم الدراسات التي تناولت الموضوع، ينظر: شلش، بلال، **خبرُ الإخوان المسلمين الفلسطينيين (تأسيس شعب فلسطين وتنظيمها، من خلال صحيفتي الدفاع وفلسطين تشرين أول 1945م-مايو 1948م) 1-2**، حوليات القدس، ع18، خريف شتاء 2014، ص39.

[4] للمزيد حول موقف الجماعة ونشاطها إبان الثورة ينظر: Gershoni, Israel. **"The Muslim Brothers and the Arab Revolt in Palestine**, 1936-39". Middle Eastern Studies, vol. 22, no.3 1986: Pp367-39.

فلسطين، العمل على بعث فكر الجهاد والتهيئة ليصبح واقعًا على الأرض، من أجل الوقوف في وجه المشروع الصهيوني بشكل عملي مباشر[1].

كما شهد عام 1948م مشاركة بارزة لكتائب عسكرية مشكلة من الإخوان المسلمين في الحرب ضد العصابات الصهيونية، ورغم الكثير من العوائق والصعاب أرسل مؤسس الجماعة حسن البنا برقية إلى مجلس الجامعة العربية يعرب عن استعداد جماعته لإرسال عشرة آلاف متطوع مسلح للقتال في فلسطين، ولكنَّ طلبه قوبل بالرفض بضغط من النقراشي باشا رئيس وزراء مصر آنذاك. وجسدت حكومة مصر رؤيتها بمنع دخول متطوعي الإخوان من المرور عبر سيناء إلى فلسطين[2]. لجأ الإخوان للقتال ضمن صفوف الجيش المصري، بالإضافة إلى قدوم فرق إخوانية مقاتلة من الأردن وسوريا والعراق، وبهذا تعتبر الجماعة من الحركات السبَّاقة في مقاومة الاحتلال الصهيوني مبكرًا[3]. يقول مؤرخ النكبة الأستاذ عارف العارف: " في مصر وسورية تدرب الإخوان ومن هذين البلدين انطلقت عدة كتائب لهم إلى فلسطين ابتداء من 25 ابريل 1948م، وقد قاتلت كتائبهم ببسالة وصمود، وبقي جزء منهم مرابطًا في القطاع الجنوبي في القدس حتى إعلان الهدنة، فسَلَّم الإخوان مواقعهم إلى الجيش العربي الأردني"[4]. عانت فرق الإخوان من ضعف شديد في التسليح والتدريب وسوء التنسيق بينهم وبين الجيوش العربية، إلا أنهم قاموا بعمليات ناجحة ومؤلمة استهدفت المُستعمرات الصهيونية[5].

بعد نكبة 1948م، استمرت نشاطات الإخوان في فلسطين، رغمَ الضغوط التي كانت تمارس عليهم من حكومة مصر التي كانت تزداد خلافاتها السياسية مع الجماعة. عام 1954م وقع في مصر ما بات يعرف بحادثة المنشية والتي أثارت جدلًا بسبب اتهام الإخوان فيها بمحاولة قتل الرئيس المصري جمال عبد الناصر[6]. تلك الحادثة طال أثرها فرع الجماعة في غزة؛ لأنّ القطاع كان يخضع حينها للإدارة المصرية وقد كانت تلك الحادثة مؤذنة بحرب طاحنة خاضها الرئيس

---

[1] صالح، محسن (تحرير)، **حركة حماس دراسات في الفكر والتجربة**، ص25؛ صالح، محسن، **أضواء وثائقية على جماعة الإخوان المسلمين في القدس سنة 1946م**، مجلة الدراسات الفلسطينية، م 15، ع 58، ربيع 2004م، ص67.

[2] البابا، رجب، **جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية الأولى**، ص7-8.

[3] الحمد، جواد. البرغوثي، وإياد (تحرير)، **دراسات في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، ص32.

[4] العارف، عارف، **نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**، ص398-399.

[5] الشريف، كامل، **الإخوان المسلمون في حرب فلسطين**، ص464.

[6] أبو عمرو، زياد، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ص25.

جمال عبد الناصر من أجل اجتثاث الجماعة والقضاء عليها ومحاربتها ثقافيًا وفكريًا وعمليًا من خلال الاعتقال والتعذيب الذي لا تزال تحتفظ به ذاكرة الإخوان المكتوبة حتى اليوم[1].

مِن أبرز نشاطات الإخوان في فلسطين في تلك الفترة؛ مشاركتهم بالمظاهرات الحاشدة في القطاع ضد الغارات الإسرائيلية، وضد مشروع التوطين في مارس 1955م. وشاركوا في صد الاحتلال الإسرائيلي عندما أراد أن يجتاح غزة عام 1956م في حملة العدوان الثلاثي. وساهموا في عام 1957م عبر الحشود الجماهيرية في منع نجاح مشروع التدويل[2].

مثلت نكسة حزيران عام 1967م مرحلة فاصلة في عمل التيارات الإسلامية، وذلك بسبب الهزيمة التي تلقتها التيارات والأنظمة القومية وغيرها، وهذا ساعد في نشوء ما يعرف بتيار الصحوة الإسلامية[3] والذي اتسعت شعبيته وقاعدة مناصريه تدريجيًا. ومِن هنا بدأ تيار الإخوان باستعادة حيويته ونشاطه على المستوى الدعوي والاجتماعي والخدماتي، وحتى على المستوى الكفاحي، فقد عمل الإخوان في فترة (1968–1970م) تحت مظلة ما عُرف بمعسكرات الشيوخ في الأردن بالتنسيق مع حركة فتح[4]، التي التزمت بتقديم التموين والذخيرة ومصاريف المتطوعين وكانَ من أبرز العمليات التي نفذتها الجماعة؛ عملية الحزام الأخضر في الحادي والثلاثين من شهر أغسطس 1969م، وعملية دير ياسين بتاريخ في الرابع عشر من سبتمبر 1969م[5].

---

[1] على سبيل المثال حول ذاكرة التعذيب التي وثقتها تجارب الجماعة في سجون جمال عبد الناصر، والتي ستظل حاضرة في فكر الإخوان وتربيتهم على فكرة المظلومية التاريخية التي تعرضوا لها بسبب مواقفهم السياسية كما يقولون، ينظر: الغزالي، زينب، **أيام من حياتي**، 1982م.

[2] حسونة، طارق زياد، **تطور الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، ص15.

[3] الشريف، ماهر، **حركة المقاومة الإسلامية حماس**، دراسة منشورة على موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية بتاريخ 2018/12/6م. https://www.palestine-studies.org/ar/node/236024

ولقد ظهر مصطلح الصحوة الإسلامية مع نقاشات أثارها المفكر جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده، واستقر المصطلح بعد ذلك مع ظهور حركات إسلامية وازنة كجماعة الإخوان المسلمين ضمن سياق لمجموعة من المفكرين والعلماء الذين أسسوا لفكرة استعادة الخلافة الإسلامية واستعادة الصبغة الإسلامية للمجتمع والدولة. حاجي، وليد، **الصحوة الإسلامية إشكالية المصطلح وسادية الواقع**، منشور على موقع الجزيرة نت. بتاريخ 8/ أكتوبر/ 2020م.

[4] لمزيد من التفاصيل حول ما يعرف بقواعد الشيوخ ودور الإخوان في تأسيسها وأبرز أعمالها الكفاحية ضد الاحتلال، ينظر: دوعر، غسان محمد، **قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضدّ المشروع الصهيوني 1968–1970م**. وينظر: التميمي، عزام (إعداد وتقديم)، **برنامج مراجعات مع الدكتور أحمد نوفل نشر في 4 حلقات عام 2010م** على قناة الحوار الفضائية تناول في جزء منها الحديث عن قواعد الشيوخ كشاهد عيان ومشارك مباشر في تلك القواعد منشور على موقع يوتيوب.

[5] صالح، محسن (تحرير)، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس) دراسات في الفكر والتجربة**، ص29.

قيادة التنظيم الإخواني في فلسطين اعتبرت أنَّ العمل العسكري سابقٌ لأوانه، وأنَّ البيئة ما زالت غير مهيأة للنشاطات العسكرية، فقامت بالسماح لأفرادها بالمشاركة بشكل فردي ودعمت هذا العمل مادياً، ولم يكن هناك قرار تنظيمي رسمي لتغطية فعاليات معسكرات الشيوخ[1]. كما " ويبدو أن التيار الإسلامي الفلسطيني، أراد أن يؤسس حالة تنظيمية وشعبية قوية عميقة الجذور تستطيع الصمود والاستمرار عند الدخول في العمل العسكري المقاوم؛ ففضلوا التريّث في الوقت الذي نشطوا فيه دعويًا وتربويًا واجتماعيًا ونقابيًا."[2].

طغت على فترة سبعينات القرن العشرين _ما يعرف في أدبيات الجماعة_ بمرحلة الإعداد والتعبئة. وبرز دور الجماعة بشكل كبير مِن خلال المعاهد، والاتحادات النقابية، والكتل الإسلامية في الجامعات الناشئة من خلال منافسة قوائم الإخوان للقوائم الأخرى[3]. وأضحت نشاطات الإخوان معلنة من خلال تأسيس المجمع الإسلامي في قطاع غزة على يد مجموعة من الإخوان وفي مقدمتهم الشيخ أحمد ياسين. عمل المجمع على تأسيس رياض للأطفال، والمستوصفات[4]، وعملوا على بناء المساجد، وتأسيس النوادي الرياضية، وبناء المؤسسات الخيرية، ولجان الزكاة، وبناء أُطر داعمة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

تنوع نشاطات الإخوان، واقترابها من الناس زاد من شعبيتها ومناصريها. وكان من مؤشرات تنامي التأييد للجماعة تحقيقها لانتصارين مُتتاليين في انتخابات المجالس الطلابية في جامعة الكويت، وذاك في أعوام 1978/1977م–1979/1978م، فقد شكلوا قائمة انتخابية تحت مسمى: قائمة الحق الإسلامية ترأسها خالد مشعل[5].

---

[1] ، صالح، محسن (تحرير)، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس) دراسات في الفكر والتجربة**، ص30.

[2] "وهو تريُّثٌ لم يرضَ عنه عدد من شباب الإخوان؛ فقام الدكتور فتحي الشقاقي وعدد من رفاقه بتأسيس حركة الجهاد الإسلامي 1980، لتصبح هذه الحركة أحد أبرز قوى المقاومة المسلحة الفلسطينية منذ ذلك الوقت وحتى الآن". صالح، محسن، **أوهام في العمل الفلسطيني (7)**، مقال منشور على موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات بتاريخ 29/ أكتوبر/ 2021م.
https://cutt.us/EqTtu

[3] الحمد، جواد، وآخرون (تحرير)، **دراسات في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، ص34.

[4] حسونة، طارق زياد، **تطور الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، ص17.

[5] **خالد عبد الرحيم مشعل (1956–)**: سياسي فلسطيني، وأحد مؤسسي حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، شغل منصب رئيس المكتب السياسي للحركة منذ عام 1996م وحتى شهر مايو 2017م، تعرض لمحاولة اغتيال بشهر مايو عام 1997م في الأردن على يد الموساد الإسرائيلي، ويشغل حاليًا منصب رئيس حركة حماس في الخارج. الظفيري، علي، **فضائية الجزيرة برنامج (المقابلة)**، مُقابلة مع خالد مشعل، 8 ديسمبر 2016م .

وبهذا يتضح أن تركيز الإخوان في الفترة المذكورة كان يظهر في النواحي الاجتماعية والدعوية دون ممارسة العمل العسكري[1].

ويبدو أنّ هذه الفترة (سبعينيات القرن العشرين)، كانت بمثابة تأسيس البنية التحتية لحركة حماس لأنّ الأعمال التي كانوا يقومون بها تهدف إلى: التأسيس الفكري ونشر الوعي بأفكارها وتصوراتها، وتأسيس قاعدة بشرية كنواة لعمل الحركة، وبناء قاعدة شعبية وجماهيرية تحتضن حركة حماس عند انطلاقتها، ثم التوطئة للعمل العسكري لاحقًا.

اتُّهِم الإخوان في فترة إعدادهم وبنائهم التربوي، بالتخاذل والتواطؤ لعدم استخدامهم الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي في وقت مبكر وخاصة بعد عملية الساحل عام 1978م، والتي حصلت في جنوب لبنان ومن ثم الحرب التي خاضها الاحتلال ضد لبنان عام 1982م، وقيام الاحتلال بمنح ترخيص لتأسيس المجمع الإسلامي عام 1979م، والذي أرادَ من ورائه إذكاء شرر الصراع والتنافس بين الإخوان ومنظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، التي اتَّهمت الإخوان بالتآمر والتواطؤ، ولا تزال حتى اليوم تشير حركة فتح إلى أنها صاحبة الطلقة الأولى وأنها أول من أرست قواعد الكفاح المسلح ضد الاحتلال في محاولة للتوظيف السياسي مقابل حركة حماس التي تتهمها بأنها قد تأخرت في دخول ميدان الكفاح العسكري، والواقع أن هذه من الأوهام التي تحاول حركة فتح زراعتها وتستخدمها بشكل كثيف في خطابها التحريضي ضد حركة حماس وفي ذلك مخالفة صريحة لحقائق التاريخ[2].

---

[1] صالح، محسن (تحرير)، **حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة**، ص30-31.

[2] ناقش الباحث محسن صالح هذه المسألة في مقال ضمن سلسلة ما سماه أوهام متعلقة بالتاريخ الفلسطيني وذكر بشيء من التفصيل تاريخ العمل العسكري الفلسطيني الإسلامي، وذكر بوضوح كيف كان العمل العسكري الإسلامي وغير الإسلامي مبكرًا على غير ما تدعي بعض الجهات من أقدمية العمل الفتحاوي بشكل حصري. ينظر: صالح، محسن، **أوهام في العمل الفلسطيني (7)**، مقال منشور على موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات بتاريخ 29/ أكتوبر/ 2021م.
https://cutt.us/EqTtu

المبحث الثاني: انطلاق العمل الوطني الجهادي وتأسيس حركة حماس

خلقت العديد من أحداث ووقائع الساحة السياسية الفلسطينية نقاشًا وجدلًا على مستوى قيادة الإخوان وقاعدتها الشعبية حول أولويات المرحلة، وأوان العمل العسكري، فكان النقاش يدور حول وجوب إعلان الجهاد، أو أنَّ الوقت ما زال مبكرًا لإعلان ذلك. هذا الجدل حُسم على يد الفئة الشابة التي شكَّلت عامل ضغط على قيادة الإخوان من أجل التوجه نحو الكفاح المسلح، لينتقلوا من مرحلة بناء العمل الدعوي والثقافي والاجتماعي إلى مرحلة المقاومة المسلَّحة[1].

بدأ الإخوان بتشكيل الخلايا العسكرية بأسماء متعددة، وعبر مجموعات مختلفة من ذلك تنظيم المُجاهدين الفلسطينيين، والذي أسسه الشيخ أحمد ياسين واعتقل على إثر تشكيله لهذا التنظيم عام 1984م بتهمة حيازة السلاح والتخطيط لأعمال عسكرية تهدد الأمن الإسرائيلي[2]. في صيف عام 1985م بدأت ملامح تغيير سياسة الإخوان والانتقال إلى العمل المسلح بقرارات تنظيمية، فقد قرر الإخوان آنذاك استغلال أي حدث من أجل المشاركة في مواجهة الاحتلال من أجل الانتقال من مرحلة إلى أخرى، فقد كان لهم مشاركة فاعلة في مواجهات جامعة بير زيت عام 1986م[3]. ويبدو أنَّ هذه المُشاركة مُحاولة للانتقال نحو الكفاح المُسلَّح .

وفي تغير جوهري طرأ على الإخوان في توجههم نحو المقاومة المسلحة. فيما يبدو أنَّ التشكيلات والخلايا التي ظهرت في تلك الفترة لم تكن بالمستوى المطلوب، والذي يمكنهم من استمرارية الكفاح المُسلَّح، لأنها كانت خلايا صغيرة وذات إمكانيات محدودة، فبدأت الحاجة لتشكيل جهاز عسكري يعمل على استمرارية توجههم الجديد باسم الإخوان المسلمين، ويكون مُنظمًا ومنتشرًا على امتداد الجغرافيا الفلسطينية، وأصبحت قيادة الإخوان تنتظر الشرارة التي يتم من خلالها الإعلان عن هذا التنظيم[4].

---

[1] ويمكن الاطلاع على شيء من هذا النقاش الذي دار بين قيادات وعناصر الحركة في تلك المرحلة وطبيعة هذا النقاش في: مسودي، عدنان، **إلى المواجهة**، ص102؛ النواتي، مهيب، **حماس من الداخل**، ص16-18؛ عيسى، مجدي نجم محمد، **المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية**، ص24-27.

[2] الحمد، جواد، وآخرون (تحرير)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ص**38.

[3] صالح، محسن (تحرير)، **حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة**، ص32.

[4] حول تأسيس العمل العسكري في حركة حماس وتطور هذا المسار منذ اتخاذ القرار مرورًا بمراحل العمل العسكري المختلفة ينظر: مسودي، عدنان، **إلى المواجهة**، ص 96-98؛ جبارين، زاهر علي، **حكاية الدم من شرايين القسام شهادة للعصر والتاريخ**، ص29-35؛ **دوعر، غسان، عماد عقل أسطورة الجهاد والمقاومة**، ص50؛ دوعر، غسان، **موعد مع الشاباك: دراسة في النشاط العسكري لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام خلال عام 1993م**.

شهدت فترة بداية ثمانيات القرن العشرين تراجعًا على مستوى النضال الفلسطيني، وهذا مهّد ووسّع الباب لدخول الإخوان لساحة النضال الفلسطيني. وكانَ هذا التراجع يتمثل بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وذلك بعد الحرب التي خاضها الاحتلال الصهيوني والحصار الذي فرضه على بيروت علم 1982م[1]. فأثَّر ذلك سلبًا على المقاومة الفلسطينية؛ لأنَّها كانت تعتبر من أهم معاقل الثورة ضد الاحتلال من خارج فلسطين[2]. وهذا جعل المقاومة من الداخل مطلبًا شعبيًا، وضرورة لا مفر منها، وفرصة لحماس التي ستنطلق من داخل فلسطين، لا من خارجها.

كانَ لخروج المُنظمة من بيروت أَثر واضح على ساحة الصراع وعلى حركة فتح، ووضعها أمام منعطف خطير لرسم سياساتها المستقبلية. فظهر في تلك المَرحلة عدة توجهات، فمنهم من رأى أنَّه يجب إرباك العدو عن طريق نقل المعركة إلى داخل فلسطين وكان على رأس هذا التوجه خليل الوزير[3]، وهذا التيار قام بتنفيذ عدة عمليات قادها خلايا من حركة فتح، مثل عملية ديمونا التي تمَّ اغتيال الوزير على إثرها. أمَّا الاتجاه الآخر فقد بدأ بالبحث عن تسوية سياسية تُنهي حالة الصراع بشكل سلمي[4].

ويبدو أنَّ الانقسامات الحادة التي حدثت في داخل المُنظمة في تلك المرحلة قد خَلقَت فراغًا على الساحة الفلسطينية، مما مهَّد الطريق للحركة الإسلامية لسد حالة الفراغ وتوسيع قاعدتها الشعبية والجماهيرية.

هُناك سياقات وعوامل أدت إلى اتساع نفوذ الحركة الإسلامية بين أبناء الشعب الفلسطيني خارج فلسطين، وهذا جعلهم يعتقدون أنَّ من حقهم أن يكونوا مفصلًا رئيسيًا في تمثيل شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني[5]. إضافة إلى تلقي المنظمة ضربة قوية وخروجها من لبنان[1]. وعامل آخر مهم

---

[1] محمد، عيسى مجدي، **المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية**، ص33.

[2] المبحوح، وائل، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) دراسة تحليلية**، ص36.

[3] هو أحد أبرز مؤسسي وقادة حركة فتح، وكان النائب العام لقوات الثورة الفلسطينية اغتيل في دولة تونس على يد وحدة خاصة إسرائيلية في (16-ابريل-1988م)، للمزيد حول سيرته، ينظر: حمزة، محمد، **أبو جهاد أسرار بداياته وأسباب اغتياله** . وأيضاً **السيرة الذاتيّة لخليل الوزير على موقع مؤسسة خليل الوزير**.
http://kwf.ps/alwazir-cv

[4] حمزة، محمد، **أبو جهاد أسرار بداياته وأسباب اغتياله**، ص73.

[5] ينظر: سميث، ياميلا آن، **فلسطين والفلسطينيون 1876- 1883**، ص221.

مرتبط بالثورة الأفغانيَّة ضد الغُزاة الروس ورفعها لشعارات إسلامية تدعوا إلى الجهاد في سبيل الله[2]، ونجاح الثورة الإسلاميّة الإيرانية عام 1979م ضد نظام الشاه الموالي للغرب، والتي كانت إحدى أفكارها الدعوة لبناء أنظمة إسلامية تعمل على نهضة الشعوب المسلمة[3].

مَثَّل أيضًا الوضع الاقتصادي السيء في الوطن العربي، وفشل عمليات التنمية، ومعاناة الشعوب مِن الأنظمة العربية وبالأخص الحركات الإسلامية التي لم يسمح لها بالعمل بحرية، بل عانت من الملاحقة والسجن والتعذيب والقتل في بعض الأحيان وانتصار الثورة الإسلامية في السودان؛ كل ما سبق جعل الأجواء مهيأة لصعود التيار الإسلامي.

أما عن العوامل التي تخص انتشار التيار الإسلامي في فلسطين، فقد تمثلت بمكانة فلسطين التاريخية والدينية لدى العرب والمسلمين، وتراجع قوة منظمة التحرير الفلسطينية نوعا ما، والمساعدات الاجتماعية التي كانَ يُقدمها الإسلاميون داخل الساحة الفلسطينية، وميول الصهاينة وتوجههم نحو اليمين المُتطرف والتعصب الديني، الذي كان انعكاسه واضحًا داخل فئات الشعب الفلسطيني الذي تأثر بشكل طردي وزاد انتماؤه لليمين الفلسطيني، والذي كانت تُمثله الحركة الإسلامية[4]. اللافت هنا أنَّ اتجاه الصهاينة نحو اليمين المُتطرف، يُعزز وجهة نظر التيار الإسلامي، الذي يرى بأنَّ اتفاقيات السلام عبارة عن وهم وسراب ومضيعة للوقت.

تغيرات في الساحة العربية والدولية ساندت الإسلاميين في توسعهم، وامتداد قاعدتهم. لم يكن الوضع العربي أَفضل حالًا من الوضع الفلسطيني، فالحالة السيئة للحالة العربية التي تُعتبر ظهيرًا للقضية الفلسطينية، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية الذي تمثَّل في مؤتمر القمة العربي بشهر تشرين الثاني 1987م داخل الأردن، والذي سيطر على مُخرجاته وقراراته التركيز على الحرب العراقية الإيرانيّة، مما انعكس سلبًا على الشعب الفلسطيني الذي شعر بتهميش قضيته وتراجعها مِن قضية أولى ومحورية[5].

---

[1] الحمد، جواد، وآخرون (تحرير)، **دراسات في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، ص35-36.

[2] المبحوح، وائل، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) دراسة تحليلية**، ص35-36.

[3] عليَّان، ماجد محمد، **إدارة حركة حماس لعلاقتها السياسية الإقليمية والدوليّة 2006-2011**، ص15.

[4] أبو العمرين، خالد، **حركة المقاومة الإسلامية حماس**، ص22-31.

[5] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، ص41.

أمَّا على المستوى الدولي فقد شهد العالم بداية تراجع قوة الكتلة الشرقية، وتفككها، مما عصف بالفكر الأيديولوجي الماركسي، وانعكس ذلك سلبًا على التيارات التي تتبنى هذا الفِكر في أرجاء العالم، ومِن ضمنها الساحة الفلسطينية، مما أعطى الإسلاميين قوة أكبر في إقناع الجماهير بما يدعون إليه، وأن كثيرا من التيارات الأخرى "ثبت" عدم جدواها.

وفي السياق السابق يلخص الباحث علي الجرباوي أسباب صعود التيار الإسلامي في فلسطين:

"... أنَّ الانبثاق والتصاعد السياسي للحركة الإسلامية داخل الأرض المحتلة نتيجة مؤثرات وعوامل مركبة. وَكان من أهم الأسباب نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وتصاعد تأثير الحركات الإسلامية في مصر، وذلك في الوقت الذي شهدت الساحة العربية انحسارًا شديدًا للحركة القومية، في حين عانت الساحة الفلسطينية من تضعضع مكانة مُنظمة التحرير بعدَ خسارة الساحة اللبنانية سنة 1982م "[1].

تلك السياقات خَلقت نقاشًا وحوارًا داخل أروقة الإخوان بضرورة تبديل الأولويات، وأنَّه آن الأوان لتصدر المشهد السياسي، واتباع العمل المُسلح وجعله بنفس الأهمية مِن التربية والإعداد، وبدأوا بإصدار بيانات موقعة تحمل أسلوب ومنهج جديد يُركِّز على المُقاومة وغالبًا ما كانت تحمل أسماء مُختلفة مثل: المرابطون على أرض الإسراء، وحركة الكفاح الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية[2].

لقد كانَ واضحًا أنَّ الإخوان بدأوا بإعداد العُدة وبناء تنظيم قادر على الاستمرارية وموازٍ للحركة الوطنية القائمة حينها، وقادر على ملء الفراغ الذي شهدته الساحة الفلسطينية بتلك المرحلة، ويبدو أنَّ اللحظة التي كانوا ينتظرونها قد تهيأت[3].

انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الأولى المعروفة باسم انتفاضة الحِجارة، والتي كانَت شرارة انطلاقتها، بتاريخ (8 ديسمبر 1987م)، إثر قيام سائق إسرائيلي يقود شاحنة بصدم سيارتين فيهما عمال فلسطينيين بالقرب من مخيم جباليا للَّاجئين في قطاع غزة، والتي أدت لاستشهاد أربعة فلسطينيين وإصابة تسعة آخرين.

---

[1] الجرباوي، علي، **حماس مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع13، 1993م، ص70.

[2] عيسى، مجدي، **المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية**، ص34.

[3] شلش، بلال محمد (تحرير)، **سيدي عمر، ذكريات الشيخ محمد أبو طير**، ص 164-165.

بعدها بيوم، تمَّ تشييع الشهداء الأربعة فاندلعت مواجهات عنيفة بين جيش الاحتلال الإسرائيلي والمتظاهرين الفلسطينيين. وبدأ الشارع الغزي بالغليان وتوسعت رقعة الاحتجاجات كالنار في الهشيم في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد انتشر فيما بعد بأنَّ منفذ عملية الدعس من أقارب اليهودي (شلومو سيكل) الذي قُتل في غزة قبل يومين من عملية الدعس على يد فلسطينيين[1].

بدأَت قيادات الإخوان بإجراء مشاورات سريعة حول تطور الأوضاع على الساحة الفلسطينية، فعقدوا اجتماعًا على أرض غزة في الثامن من شهر ديسمبر 1987م، أي في نفس اليوم الذي وقعت فيه حادثة دعس العمال الفلسطينيين[2]، وقد حَضَرَ هذا الاجتماع سبعة من قادة وكبار الجماعة الإسلامية على أرض فلسطين وهم، (أحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسي، وصلاح شحادة، وعيسى النشار، وعبد الفتاح دخان، وإبراهيم اليازوري، ومحمد شمعة)، وعُرفوا لاحقًا بالقيادة التأسيسيّة لحركة المقاومة الإسلامية[3]. كانت مُخرجات هذا الاجتماع؛ تصعيد المواجهات في مختلف مناطق قطاع غزة عن طريق إعطاء الضوء الأخضر لشباب الحركة بالاشتباك مع الاحتلال الصهيوني، وهذا فعلًا ما حصل في مخيم جباليا بعد صلاة الفجر في التاسع من شهر ديسمبر 1987م، ليبدأ شبابهم بذلك انخراطهم في هذه الانتفاضة باستشهاد حاتم أبو سيس، ورائد شحادة، أصحاب الانتماء الإخواني[4].

رأت الحركة الإسلامية أنَّ الفرصة قد تهيأت للإعلان عن ميلاد حركة حماس وهذا ما حصل في الرابع عشر من شهر ديسمبر 1987م، حين أصدرت بيانها الأول والذي بينت فيه أهدافها، وسياساتها، وتوجهاتها، ومُنطلقاتها[5]. لم يكن اسم حماس معروفًا في ذلك الوقت بل كانَ توقيع البيان باسم حركة المقاومة الإسلامية، ويرجع ذلك لعدم إحراج حركة الإخوان وإبعادها عن الخوض في مشاكل ثانوية، على اعتبار أنَّها تنظيم عالمي[6].

---

[1] آرييه، شاليف، **الانتفاضة: الأسباب والخصائص والآثار**، ص26.

[2] صالح، محسن (تحرير)، **حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة**، ص33.

[3] منصور، أحمد (إعداد وتقديم)، **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**، ص167.

[4] حمدان، غسان، **الانتفاضة المباركة وقائع وأبعاد**، ص37-38.

[5] المكتب الإعلامي لحركة حماس (هيئة تأليف)، **وثائق حركة المقاومة الإسلامية حماس من وثائق الانتفاضة المباركة سلسلة بيانات الحركة**، ص17-18.

[6] البابا، رجب، **جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس بالانتفاضة (1987-1994م)**، ص59.

حاولت الحركة الإسلامية توسيع رُقعة مشاركتها في الانتفاضة وعدم حصرها على أرض القطاع عن طريق نقلها إلى أراضي الضفة الغربية، باستخدام نفس وسائل المقاومة التي استخدمت في غزة. وهذا ما أفرزه اجتماع المكتب الإداري العام للإخوان بالضفة الغربية وقطاع غزة في العاشر من شهر يناير 1988م[1]، أي بعد انطلاق الانتفاضة بأيام. انتشر العمل الفعلي للانتفاضة في مدنها، وقراها، ومخيماتها، شاملًا كافة أراضي الضفة، وعملت حماس على مُخاطبة الجماهير وتوجيههم، وبيان سياساتها، وطموحاتها، وخططها، والإعلان عن مواعيد فعالياتها وأماكن انطلاقتها، عن طريق إصدار بيان كل أسبوعين من كل شهر[2].

هذا الانتشار السريع لنشاطات حماس أدى إلى ظهور مجموعة من رموز وكوادر العمل الإسلامي في الضفة كانَ من أبرزهم الشيخ محمد جمال النتشة مِن الخليل، وحامد البيتاوي من نابلس، وجمال منصور، وجمال سليم من نابلس، ومحمد الحاج من جنين، وحسن يوسف من رام الله. عملت تلك الكوادر بشكل سري مِن أجل الحفاظ على تنظيمها، إلا أنَّ هذا لم يُعفِها من عمليات المُطاردة والإبعاد والأسر والتصفية[3].

من الواضح أنَّ الانتفاضة الفلسطينية الأولى مثَّلت علامة فارقة، في تحول أداء الحركة الإسلامية وانتقالها نقلة نوعية من الدور الاجتماعي إلى الدور السياسي والجهادي مما خلقَ حالة صعود لجمهورها وشعبيتها. وقدمت الانتفاضة حماس كلاعب جديد ومؤثر على الساحة الفلسطينية، وكعقبة لبدايات نسج خيوط التسوية السياسية. ويبدو أن تسارع أنشطة حماس، وامتدادها السريع يعود إلى الأرضية الإخوانية التي جعلت المولود الجديد يخرج بقوة، ومتكئًا على جهود جماعته الأم، بالإضافة للأجواء السياسية التي رافقت انطلاق الحركة.

---

[1] صالح، محسن (تحرير)، **حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة**، ص33.

[2] مسودي، عدنان، **إلى المواجهة**، ص99.

[3] صالح، محسن (تحرير)، **حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة**، ص34.

المبحث الثالث: حركة حماس في ميثاقها

اعتقدت حركة حماس أنَّه من الضروري التعريف بنفسها أمام الجماهير والأحزاب الأخرى وبيان منطلقاتها، وأهدافها، واستراتيجيتها، ورؤيتها، لتبدأ مِن هنا بالتفكير بصياغة ميثاق يُبين كل هذه المُعطيات، فبعد انطلاق الانتفاضة بثمانية أشهر أعلنت حماس عنه بتاريخ (18-أغسطس-1988م)[1]، وقد أوكلت مهمة كتابته لأحد مؤسسي الحركة، عبد الفتاح دُخان واعتمده المكتب الإداري للإخوان في الضفة وغزة بعد قراءته مرتين في منزل حسن القيق أحد قيادات الحركة[2]، وَقبل تبنيه رسميًا من الحركة، فقد تمَّ توزيعه في نفس السنة في الكويت، والأردن، والداخل الفلسطيني، وتمَّ التعامل معه كميثاق ومرجعية الحركة[3].

محتويات الميثاق تنوعت بين خطاب أيديولوجي إسلامي يرتكز على آيات وأحاديث، وفكر إخواني، ورؤية الحركة لبعض القضايا والملفات. لقد بدأ ميثاق حماس بآيات قرآنية، وشعارات لكبار قادة الإخوان وعلى رأسهم مؤسس الجماعة حسن البنا، واحتوى الميثاق على مُقدمة، وعدة أبواب حملت في طياتها تبيان أهداف الحركة ووسائلها، واستراتيجيتها، ومواقفها من بعض القضايا، وأنهت ميثاقها بخاتمة تُلخص أيديولوجيتها[4].

اختيار آيات قرآنية والإكثار منها في طيّات الميثاق جليّ، وله خلفياته وأهدافه. الاستشهاد الكثير بآيات القرآن يعود لقرب الجيل المؤسس واندماجه في فكر الإخوان وأدبياتهم خاصة ما يتعلق بسيد قطب وكتاباته. لعلّ الحركة أرادت أن تعيد للقضية الفلسطينية مرجعيتها الإسلامية، وفي نفس الوقت؛ تسعى لمخاطبة الوجدان الفلسطيني المتدين، كذلك فإن اختيار آيات بعينها يدل على عدم التحديد، وقصد الدعوة العالمية تأثرًا بدعوة الإخوان، ولكن مع الزمن برزت الهوية الفلسطينية لدى حماس بشكل أكثر جلاء. الميثاق بشكله ومضمونه يدل على بدائية سياسية، والتي تطورت لاحقًا فيما سيعرف بالوثيقة السياسية التي سنتعرض لها في فصل لاحق.

تبدأ الحركة بتعريف نفسها بقولها: " حركة المقاومة الإسلامية: الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه

---

[1] البابا، رجب، **جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية الأولى**، ص61.

[2] مسودي، عدنان، **إلى المواجهة**، ص102.

[3] صالح، محسن (تحرير)، **حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة**. ص35.

[4] ميثاق حماس.

تستلهم ترشيد خطاها"[1]. كما ربطت حركة حماس نفسها بجماعة الإخوان المسلمين، واعتبرت نفسها أحد أجنحتها، وبينت أهميتهم، ومدى شمولية تفكير الإخوان[2].

أما بنية حماس وتكوينها حسب ميثاقها فتستدل حركة حماس بآيات قرآنية " وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإنسَ إلاّ لِيَعْبُدُونِ"[3] لتبين أنَّ البِنية الأساسية لجسمها، هم عبارة عن أُناس أعطوا ولاءهم لله وعبدوه حقَّ عبادته، وكانَ الجهاد نهجهم لتخليص العباد من الظالمين ورجسهم،" بل نَقْذِفُ بالحَقِّ عَلَى الباطلِ فَيَدْمَغُهُ فإذا هُوَ زَاهِقٌ"[4]، ولا تشترط حماس أن يكون المُنتمي لها فلسطينيًا بل تفتح أبوابها لأي مُسلم يلتزم بنهجها، وفكرها[5]. وهذا يظهر أن الميثاق ركز على جانب العقيدة على حساب الخطاب السياسي.

ويظهر البعد العقائدي جليًا بجعل سقفها الزمني ممتدًا ومُبتدئًا بمولد رسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والسلف الصالح. أمَّا بُعدها المكاني فيمتد على أي بُقعة من بقاع الأرض يوجد عليها أناس يتخذون من الإسلام منهج حياة لهم[6]، وهذا يظهر أن الحركة في بداياتها ابتعدت عن تحديد قضيتها، ولكن الأمر تغيّر فيما بعد.

أما أهداف حركة حماس حسب ميثاقها فهي: "منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلنًا قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان"، "وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعضٍ لَفَسَدَتِ الأرض وَلَكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ على العالَمِين"،[7] ونصرة المظلوم، وإسناد الضعيف بكل ما أوتيت من قوة" [8].

وعلى صعيد رؤيتها لقضية فلسطين؛ فتعتبر حماس أنَّ فلسطين هي وقف إسلامي خالص، ولا يحق لأي أحد التنازل عنها حتى يوم القيامة، وهذا يُمثل البُعد الاستراتيجي لحركة المقاومة الإسلامية[9]. يمكن تلخيص أهداف حركة حماس الاستراتيجية حسب ميثاقها: وهي إقامة الدولة

---

[1] ميثاق حماس، **المادة الأولى**.

[2] ميثاق حماس، **المادة الثانية**.

[3] قرآن كريم، **سورة الجن**، آية 56.

[4] قرآن كريم، **سورة الأنبياء**، آية 18.

[5] ميثاق حماس، **المادة الثالثة والرابعة**.

[6] ميثاق حماس، **المادة الخامسة**.

[7] قرآن كريم، **سورة البقرة**، آية251.

[8] ميثاق حماس، **المادة التاسعة والعاشرة**.

[9] ميثاق حماس، **المادة الحادية عشرة**.

الفلسطينية بعد تحرير فلسطين، وتقوية الضعيف ونصرة المظلوم[1]، ورفض حلول التسوية التي تعتبرها حماس تنازلًا عن حق الشعب الفلسطيني، ورفضت الاعتراف بإسرائيل، واعتبار إقامة دولة فلسطينية على أراضي عام (1967م) تنازلاً؛ لأنّ فلسطين من البحر إلى النهر والاعتراف بحدود حزيران يعني التنازل عن 78% من أرض فلسطين[2].

وفيما يتعلق بنظرة الحركة الإسلامية للوطنية فتعتبر الحركة الإسلامية أنَّ الوطنية جزء لا يتجزأ مِن العقيدة الدينية.[3] مع أن الحديث واضح عن الوطنية بمفردات إسلامية، إلا أن الحركة فيما يبدو أرادت تجنب الصدام مع الأحزاب والتيارات التي كانت تعمل على الساحة الفلسطينية حينها وكانت أيديولوجيتها ذات بعد وطني أو قومي، فحاولت أن تغازله في كلماتها تلك، والسعي لمد خيوط التواصل مع الآخرين.

أما موقف حماس من الحلول السلمية والتسوية السياسية فإن الحركة ترى بأنها "تتعارض الحلول السلمية، والمبادرات والمؤتمرات الدوليّة، مع معتقدات حركة حماس، على اعتبار أنَّ الوطن جزء من الدين الذي لا يمكن التخلي عنه، فالمؤتمرات التي يتم عقدها هي نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر بأهل الإيمان؛ لأنَّ الأطراف المشاركة بهذه المؤتمرات لا يُمكن أن تُنصف القضية الفلسطينية؛ فماضيها وحاضرها لخير دليل على انحيازها للمشروع الصهيوني، فلا يمكن أن تقف بجانب المظلوم والمقهور وتعيد له حقه"[4]. قال الله تعالى: "ولَنْ تَرْضَى عَنْكَ اليهودُ وَلاَ النَّصَارَى حتَّى تَتَّبعَ مِلَّتَهُم قُل إنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الهُدَى وَلَئِن اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الذي جَاءَكَ مِنَ العِلْمِ مَا لَكَ من اللهِ من وَلِيٍّ وَلاَ نَصِير"[5]. في حديث الميثاق عن التسوية يظهر لنا مرّة أخرى تغليب الخطاب الأيديولوجي، على حساب مفردات السياسة، واستعمال خطاب ينسجم مع فكرة عالمية الدعوة، والصراع بين الحق والباطل.

---

[1] صالح، محسن (تحرير)، **حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة**، ص35.

[2] عليان، ماجد، **إدارة حركة حماس لعلاقتها الإقليمية والدولية**، ص18.

[3] ميثاق حماس، **المادة الثانية عشرة**.

[4] ميثاق حماس، **المادة الثالثة عشرة**.

[5] قرآن كريم، **سورة البقرة**، آية 120.

تستلهم حماس من الدين الإسلامي، بأنَّ تحرير فلسطين واجب على كل مسلم ومسلمة فعلى هذا الأساس. اعتبرت حماس أنَّ تحرير فلسطين متعلق بدوائر ثلاث جميعها بنفس الدرجة من الأهمية، وإنَّه لمن الخطأ إغفال أي محور من هذه المحاور وهم: الدائرة الفلسطينية، الدائرة العربية، الدائرة الإسلامية[1].

أما موقف حماس تجاه الحركات الإسلامية المخالفة فتنطلق حماس بنظرتها إلى الحركات الإسلامية من مُنطلق الآية القرآنية: "واعْتَصِمُوا بحَبْلِ اللهِ جميعًا وَلا تَفَرَّقُوا واذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيكُم إذ كُنْتُم أعداء فألَّف بين قُلُوبِكُم فأصْبَحْتُم بنِعْمَتِه إخْوَانًا وكُنْتُم على شفا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِنْها كَذلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُم آياتِهِ لَعَلَّكُم تَهْتَدُون "[2]، فالأصل أن تكون العلاقة بين هذه الأحزاب علاقة وحده وتكاتف، وأنَّ الخلاف بينهم خلاف ثانوي يتعلق بأمور اجتهادية وليست أصوليّة، وعوامل الاتفاق أكثر من عوامل الاختلاف، وعليه تنبذ الحركة التشهير والطعن بالجماعات والأفراد[3].

أما الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية فتنظر الحركة الإسلامية لهذه الحركات، نظرة احترام متبادل، على أساس التعاون المُشترك فيما بينهم وأنها سند وعون لهم ما داموا لا يعطون ولاءَهم للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي، وتؤكد لهم أنَّها حركة واعية في تصورها للحياة، وتعاملها مع الآخرين[4].

أما منظمة التحرير الفلسطينية المظلة السياسية الكبرى للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده فاعتبرت الحركة الإسلامية بأنَّ المنظمة من أقرب المقربين لها، ففيها الصديق، والأخ، والأب، وطرحت سؤالًا استنكاريًا عن إمكانية أن يجفو المسلم أباه، أو أخاه أو صديقه، ولكن تحفظت على تبني المنظمة لفكرة الدولة العلمانية، وطالبتها وإن كان بشكل غير مباشر بالتخلي عن هذه الفكرة وتبني الدولة الإسلامية لأنَّ قضية فلسطين قضية ذات جوهر إسلامي وشَعب فلسطين غالبيته مسلم، وأنَّه في حال تخليها عن هذا المبدأ فهم أول جنود للمنظمة[5].

---

[1] ميثاق حماس، **المادة الرابعة عشرة.**

[2] قرآن كريم، **سورة آل عمران**، آية102.

[3] ميثاق حماس، **المادة الثالثة والعشرون والرابعة والعشرون.**

[4] ميثاق حماس، **المادة الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون.**

[5] ميثاق حماس، **المادة السابعة والعشرون.**

ومن الواضح أن الحركة في ذاك الوقت كانت تدرك مكانة منظمة التحرير، لذا رققت لها القول، وحاولت التودد إليها، لا سيما أن المنظمة كانت تحظى باعتراف دولي واسع، ولكن الفكر الإخواني، وتغليب الخطاب العقائدي، جعل الخلاف معهم حول تبني المنظمة للعلمانية، ولكن لهجة حماس تغيَّرت لاحقًا حول مجمل هذه القضايا كما سنبين لاحقًا.

أم فيما يتعلق بالدول والحكومات العربية والإسلامية فاعتبرت الحركة أنَّ اليهود بعدائهم لا يُعادون فقط الفلسطينيين، بل يعادون الأمة العربية والإسلامية بأكملها، فهذا يخلق واجبًا تجاه القضية الفلسطينية، عن طريق فتح دول الجوار لحدودها من أجل دخول المجاهدين من أبناء الأمة العربية والإسلامية، وتسهيل تحركات المجاهدين بين الدول العربية والإسلامية وهذا أقل القليل.[1]

أما المُثقفون والمؤسسات الوطنية والدينية فتحثهم الحركة الإسلامية على الوقوف بجانبها وتبني مواقفها، ومناصرتها، من أجل كسب التأييد لها ولبرنامجها، حتى يُصبح لها قاعدة ممتدة عربيًا وإسلاميًا وليس فقط فلسطينياً، فيصبح لها سلاح استراتيجي من أجل تهيئته لمعركة التحرير الفاصلة، فالجهاد لا يقتصر على حمل السلاح، فالكلمة الطيبة، والتوعية، والكتاب الجيد وإعداد الجيل، كل هذه أسلحة يُمكن استثمارها من أجل معركة التحرير الفاصلة[2].

تُلخص حماس ميثاقها بالخاتمة بالتأكيد على إسلاميتها، وأنَّ هدفها خالص لوجه الله تعالى، فلا تبغي أي شُهرة ذاتية أو مكسب مادي، وأنها ليست موجهة ضد أي أحد ولا تُنافس أحد من أجل أخذ مكانه، وإنما هي ضد العدو الصهيوني ومن يدور في فلكه كما وصف الميثاق[3]. واختتم الميثاق أيضًا بآيات قرآنية كما بدأ "رَبَّنَا افتح بَيْنَنا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بالحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الفَاتِحِينَ "[4].

---

[1] ميثاق حماس، **المادة الثامنة والعشرون.**

[2] ميثاق حماس، **المادة التاسعة والعشرون والمادة الثلاثون.**

[3] ميثاق حماس، **المادة السادسة والثلاثون.**

[4] قرآن كريم، **سورة الأعراف**، آية 89.

وقد لاقى الميثاق انتقادات كبيرة داخلية وخارجية، تمثلت بأنَّ اللغة الدينية كانت الأبرز ومما يدلُّ على ذلك الاستشهاد بعدد كبير من الآيات القُرآنية[1]. استخدام مصطلحات سياسية مُتعلقة باليهود بشكل عام، بالرغم من محاولتها عدم الوقوع في فخ معاداة الساميّة[2]. ويرى د. عقل صلاح "بأن الميثاق تغلب عليه اللغة الإنشائية، والنصوص الدينية، والاقتباسات الشعرية، وتغيب عنه الصياغة السياسية واللغة القانونية"[3]. وعلى الباحث ألا يفوته السياق الزمني والموضوعي الذي صدر فيه الميثاق. ورغم كثير من النقد للميثاق، إلا أن لغته آنذاك قد تتناسب مع الكثير من المخاطبين به من أبناء الشعب الفلسطيني، ولا سيما "المتدين" منه.

والواقع أن غلبة الخطاب الدعوي والأسلوب الديني والاستشهادات القرآنية والشرعية تأتي في سياقها الزمني التاريخي المرتبط بتلك المرحلة وبمؤسسي الحركة آنذاك الذين كانت تغلبهم تلك الأفكار والمشاعر الإسلامية التي كانت تعاني من غربة كبيرة في تلك المرحلة بسبب الأوضاع التي كانت سائدة في العالم العربي، الذي ارتبط جزء منه كما ذكرنا بالصراع الشديد بين الإسلاميين والعلمانيين والعروبيين، فكان هذا الخطاب بوضوحه مؤكدًا على مرجعية هذا التنظيم الوليد وعلى رؤيته وارتباطاته بالفكر الإسلامي المنتشر في العالم العربي والإسلامي في تلك المرحلة.

ومع ذلك فإن الميثاق اليوم يعتبر مادة تاريخية تؤخذ بعين الاعتبار في سياق البحث في تطور الفكر والخطاب السياسي لحركة حماس، ولا يعبر بالضرورة عن رؤيته الحالية التي يتبناها الجيل الجديد، وهو ما عبر عنه العديد من قادة الحركة وتم تتويجه بما عرف بالوثيقة السياسية للحركة التي أصدرتها الحركة ووضعت فيها خلاصة قناعاتها السياسية وفق خطاب سياسي وقانوني موائم لحاجة العصر الذي نعيشه اليوم.

---

[1] إياء، أبو طه، **قراءة نقدية في دراسة: بنية خطاب حركة حماس، قراءة سوسيولوجية**، دراسة منشورة على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .
https://www.alzaytouna.net/2015/12/29/17802/#.YmAA-2hBzIU

[2] صالح، محسن (تحرير)، **حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات في الفكر والتجربة**، ص36.

[3] صلاح، عقل، **ميثاق حركة حماس وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية اختلافات كثيرة ومصير واحد**، مقال منشور في صحيفة رأي اليوم بتاريخ 9/مايو/2017م. https://cutt.us/LCn5G

الفصل الثاني: موقف حركة حماس من مشاريع التسوية السياسية (1987-1996م)

تعددت مشاريع التسوية المقترحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي منذ بداياته. جاءت هذه المشاريع على عدة أشكال؛ منها قرارات أممية مثل قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٧م. ومنها ما جاء على شكل مبادرات ومقترحات دولية وإقليمية، ولكنها لم تر النور لأسباب مختلفة. وبما أن سياق البحث يختص بمواقف حركة حماس من مشاريع التسوية، فلا بدَّ من التركيز على تلك المشاريع التي عاصرتها حركة حماس منذ تأسيسها عام ١٩٨٧م. في هذا الفصل، يجري التركيز على أبرز مشاريع التسوية التي طُرحت بعد تأسيس حركة حماس حتى تسعينيات القرن الماضي. ويهدف لاختبار ثبات أو تغير موقف الحركة من تلك المشاريع.

المبحث الأول: منظمة التحرير الفلسطينية 1987-1991م

بدأ أحمد الشقيري تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، بتوجيه من جامعة الدول العربية، وقام من أجل ذلك بالاتصال بالعديد من القوى والفصائل السياسية الفلسطينية العاملة في الساحة في تلك المرحلة[1]، ومرت منظمة التحرير الفلسطينية بعدة منعطفات تاريخية وتحولات جذرية في مواقفها منذ تأسيسها 1964م. فقد نشأت كمنظمة شبه عسكرية، تهدف إلى تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلَّح،[2] لكنها وخلال عقد من الزمن وفي منتصف السبعينيات؛

[1] حول تفاصيل إنشاء المنظمة برواية الشقيري ينظر: أحمد الشقيري، **الأعمال الكاملة المذكرات 2**. ص89-93. ومن المراجع المهمة التي تناولت تاريخ المنظمة وواقعها الذي وصلت إليه خلال مرحلة لاحقة ينظر: محسن صالح (تحرير). **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**. وحول تاريخ تأسيس المنظمة بشكل مفصل ينظر: عبد الرحمن، أسعد، **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**.

[2] المادة ، 7، 9، 30، **من الميثاق الوطني الفلسطيني**.

تبنت المنظمة فكرة إنشاء دولة فلسطينية على جزء من فلسطين التاريخية[1]. وفي أواخر العقد الذي يليه رضيت المنظمة _وبشكل رسمي_ خيار حل الدولتين، والعيش الى جانب إسرائيل ضمن مشروع سلام عادل يضمن الاستقلال، وعودة اللاجئين، واعتبار القدس الشرقية عاصمة الدولة. وفي العقد الذي يليه، اعترفت المنظمة رسميًا بإسرائيل عام 1993م؛ مقابل اعتراف إسرائيل بالمنظمة؛ كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وبناءً على هذا الاعتراف؛ نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية.

كان موقف حركة حماس من منظمة التحرير في فترة ما قبل أوسلو يكتنفه الغموض[2]. فمن ناحية نظرية، خصصت حركة حماس المادة 27 من ميثاقها عام 1988م للحديث عن منظمة التحرير والعلاقة بها. ورأت الحركة أن الأساس العلماني الذي تأسست عليه المنظمة ينتقص من إسلامية أرض فلسطين الذي تؤمن به الحركة. ووضع الميثاق شرط تبني المُنظمة للإسلام منهج حياة، حتى يتغير موقف حماس منها كما ورد في ميثاقها، "ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء. فإلى أن يتم ذلك ونسأل الله أن يكون قريبًا؛ فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء، ويتمنى له الهداية والرشاد"[3].

من ناحية أخرى، كانت هناك محاولات لضم حماس إلى منظمة التحرير مطلع التسعينات، قبل نشوء أوسلو والسلطة. جرى إرسال دعوة الى الحركة للانضمام للمجلس الوطني الفلسطيني عام

---

[1] تبنت المنظمة هذه الفكرة في البرنامج المرحلي للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1974م، وقد عارضت بعض الفصائل الفلسطينية ذلك وشكلت ما عرف حينئذ "بجبهة الرفض". الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: **الرفض السياسي والمقاومة العملية**، 2015، https://pflp.ps

[2] العلي، محمد. **قصة حماس ومنظمة التحرير قبل أوسلو**. الجزيرة نت https://www.aljazeera.net

[3] المادة 27، **ميثاق حركة حماس 1988م**.

1990م، ولم ترفض حماس هذه الدعوة بشكل قطعي، فاجتمعت الحركة لتدارس الأمر، وردت بمذكرة أوضحت فيها أنها ليست ضد الدخول في المجلس الوطني الفلسطيني، أو الدخول في منظمة التحرير، ولكن يجب أن يكون هذا المجلس منتخبًا من الشعب الفلسطيني حيث وجد. وفي حال تعذر إجراء الانتخابات، طالبت حماس أن تكون حصتها من التمثيل في المجلس لا تقل عن 40% من أعضاء المجلس، وفقا لشعبية الحركة في الشارع الفلسطيني، في الداخل والخارج. وهذه النسبة تأتي قياسًا على ما تحصده الحركة حينئذ في الانتخابات التي كانت تعقد في النقابات والجامعات الفلسطينية في الداخل والجمعيات الطلابية. إلا أنَّ ياسر عرفات رفض هذه النسبة، وعرض على حماس 18 مقعدا، وهو ما رفضته الحركة، وبذلك أغلق ملف انضمام حماس إلى المنظمة في تلك الفترة[1].

يمكن التنبؤ مسبقًا بموقف حركة حماس الرافض لمشاريع التسوية التي خاضت بها منظمة التحرير. كانت ترى حركة حماس أن المنظمة تنازلت عن 78% من أراضي فلسطين بقبولها القرار 242، وعليه لم تكن قرارات المُنظمة مقبولة لديها. ومن بين المشاريع التي تبنتها منظمة التحرير ورفضتها حماس؛ هو مشروع السلام الفلسطيني 1988م.

[1] غوشة، إبراهيم، **المئذنة الحمراء**، ص166.

المبحث الثاني: مشروع السلام الفلسطيني 1988م (وثيقة الاستقلال)

جاء هذا المشروع في ظلال الانتفاضة الأولى كمحاولة من منظمة التحرير الفلسطينية لاستثمار هذه الانتفاضة، فقامت المنظمة بتشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وأصدرت أولى بياناتها في يونيو 1988م والذي احتوى على مؤشرات الاستعداد للتسوية والتعايش مع إسرائيل، واتضحت نوايا هذه التسوية حينما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في 12 – 15 نوفمبر 1988م واضعًا برنامجًا فلسطينيًا يتضمن تنازلات جديدة، تجعل من منظمة التحرير طرفًا مقبولًا ومعترفًا به في أية تسوية سياسية[1].

وفي ختام دورة المجلس الوطني صدر عنه وثيقتان؛ تناولت الأولى إعلان استقلال فلسطين، في حين أن الثانية تضمنت البيان السياسي للمجلس الوطني وتضمن برنامج سياسي للسلام، وقد احتوت الوثيقتان على: اعتراف المنظمة رسميًا لأول مرة بقرار التقسيم 181 والذي يقسم فلسطين إلى دولتين؛ عربية ويهودية الصادر عن الأمم المتحدة في نوفمبر من عام 1947م. واعتراف المنظمة رسميًا لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في نوفمبر 1967م[2]. علمًا بأنَّ الاعتراف بهذين القرارين المذكورين كانَ يعتبر أمرًا مرفوضًا جملةً وتفصيلًا في مراحل سابقة.

إعلان استقلال فلسطين، وقد جاء هذا الإعلان عاملًا مساعدًا لتقبل الفلسطينيين مسألة الاعتراف بالقرارين السابقين. دعا المجلس الوطني إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة بمشاركة أطراف الصراع والقوى الكبرى على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

---

[1] السطري، حاتم خليل أحمد، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية (1971-1993م)**، ص170.

[2] نفسه، 170-171.

انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967م، وإلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، وكذلك إزالة المستوطنات. حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة، ووضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة.[1]

رفضت أمريكا هذه القرارات باعتبارها غامضة، فلم تنص صراحة على الاعتراف بإسرائيل، كما أن الفقرة المُتضمنة الاعتراف بالقرارين الدوليين 242 و338 غير كافية، ثم صعّدت أمريكا من موقفها المُعادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بأن منعت منح تأشيرة لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك ياسر عرفات لدخول أمريكا، من أجل المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1988م. [2]

أما دولة الاحتلال فرفضت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وبررت رفضها بأن المجلس الوطني الفلسطيني لم يقرر نبذ (الإرهاب)، بل على العكس يشجع الإرهاب داخل (إسرائيل)، وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية لا تُوجه (الاضطرابات) في المناطق المحتلة، فإنه يتوجب عليها إثبات ذلك، وإذا لم تنجح فهذا يعني أنها لا تسيطر على الأرض[3].

وأكدت أن القرار 242 لا يحتمل أية إضافات، وكل إضافة هي بمثابة تغيير، خاصة أن إعلان الاستقلال يذكر حق تقرير المصير، وحق العودة اللذين يُعتبران بمثابة فرض شروط مسبقة قبل بدء المفاوضات. الأمر الآخر؛ لا توافق إسرائيل على الاعتراف الغامض فيها أو الاعتراف المشروط بحقها في الوجود، لأن إسرائيل ليست مستترة أو دولة مع وقف التنفيذ.[4]

---

[1] السطري، حاتم خليل أحمد، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية (1971-1993م)**، ص171-172.

[2] شبيب، سميح، **هجوم السلام الفلسطيني**، مجلة شؤون فلسطينية، ع 190، يناير 1989م، ص100.

[3] عبد الله، صلاح، **ردود الفعل الإسرائيلية على إعلان الاستقلال**، مجلة شؤون فلسطينية، يناير 1989م، ع190، ص84.

[4] عبد الله، صلاح، **ردود الفعل الإسرائيلية على إعلان الاستقلال**، مجلة شؤون فلسطينية، ع190، يناير 1989م، ، ص84-85.

وكانَ واضحاً أنَّ كل هذه الخطوات لم تؤت ثمارها لصالح الجانب الفلسطيني، ولم يكن الحوار الذي بدأ في تونس عام 1988م مجدياً، فقد كان أشبه بفرض حل على الطريقة (الأمريكية – الصهيونية) ولم يرقى إلى مستوى مُفاوضات جدية تَهدف إلى حل القضية الفلسطينية. ولذلك لم يكن من المستغرب أن يقابل بالرفض من قبل حركة حماس جملةً وتفصيلاً. فقد كانت هذه الخطوات تجر منظمة التحرير إلى مزيد من التنازلات لصالح أمريكا وإسرائيل، دون أي جدوى للفلسطينيين. وعليه، فقد كان موقف حركة حماس واضحًا بالرفض لهذا المشروع وما تبعه.

ومما يُدلل على رفض الحركة لمشروع السلام الفلسطيني (وثيقة الاستقلال)، رفضها المُشاركة في الدورة العشرين للمجلس الوطني والتي عُقدت بالجزائر 23–28 سبتمبر 1991م على الرُغم مِن دعوتها، فقد رفضت المُشاركة عبر مُذكرة أرسلتها إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني حيث قالت : " وإننا إذ نعتذر عن المشاركة في اللجنة المذكورة لمجموعة من الظروف والاعتبارات لنسأل الله أن يوفقكم إلى التمسك بحقوق شعبنا وثوابتها التي ضحى من أجلها طيلة السنوات الماضية، وبهذه المناسبة تؤكد حركة المقاومة الإسلامية حماس أنَّها مع وحدة أبناء شعبنا بكل اتجاهاته وقواه على أسس وثوابت واضحة بينة.. دون تفريط أو تنازل... ولذلك فإن حركتنا تطرح عليكم تصوراتنا لأسس تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني في المرحلة القادمة."[1]

ظهر بعد ذلك ما يعرف بمشروع شامير للسلام 1989م، وهو مشروع قدمه شامير ووزير الدفاع آنذاك إسحاق رابين للحكومة الإسرائيلية بتاريخ 14 إبريل 1989م، من أجل إقراره من الحكومة الإسرائيلية، بهدف إنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطيني بالضفة والقطاع، تمحور المشروع حول عدة نقاط أهمها: إجراء انتخابات لاختيار قيادة فلسطينية في الضفة وغزة. إجراء المفاوضات مع

[1] **مذكرة حركة المُقاومة الإسلامية حماس**، إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني، 7/ابريل/1990م.

الحكومة الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتي، وكذلك حول التسوية الشاملة. إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية، وإنهاء ملف اللاجئين. ومنع قيام دولة فلسطينية، وعدم مشاركة فلسطيني الخارج في الانتخابات.[1]

اعتبر مشروع شامير في جوهره ما كان مطلوبًا باتفاقية كامب ديفيد؛ من إجراء انتخابات لا تشمل القدس لانتخاب أعضاء من غير منظمة التحرير، من أجل المفاوضات مع إسرائيل في مرحلة انتقالية مدتها 5 سنوات، ويجري بعدها الاتفاق على الوضع النهائي. قوبل هذا المشروع بالرفض من قبل منظمة التحرير، التي رأت أن المشروع يهدف إلى إيجاد قيادة بديلة للمنظمة، ويتجاهل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.[2]

كما كان موقف حركة حماس رافضًا لمشروع شامير، وهو ما أكدَّت عليه في بيانها[3] حيثُ قالت في مَعرض ذم رابين : " وهو الذي شارك شامير في بلورة مشروع الحكم الذاتي المطروح في المفاوضات الإستسلامية " حسب وصف البيان .

المبحث الثالث: مؤتمر مدريد 1991م

لحق ذلك ما يعرف بمؤتمر مدريد للسلام 1991م وصاحب انعقاد المؤتمر جملة من التحولات الدولية والتبدل في موازين القوة العالمية. ونتج عن ذلك تركز أسباب القوة والهيمنة والتأثير لدى جهة دولية واحدة بعد أن كانت تتقاسمها قوتان دوليتان، وهذه التحولات لم تكن في صالح الفلسطينيين.[4] فبعد انتهاء حرب الخليج 1991م والتي أدت إلى تمزق وانقسام عربي انعكس سلبًا على القضية الفلسطينية. بدأت أنظار العالم تتجه نحو منطقة الشرق الأوسط،

---

[1] السطري، حاتم خليل أحمد، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي**، ص178-179.

[2] صالح، محسن، **فلسطين_ سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص274.

[3] بيان رقم 88، **حركة المُقاومة الإسلامية حماس**، 5/يوليو/1992م.

[4] درويش، عبد السلام، **أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية**، ص81.

والصراع العربي الإسرائيلي؛ بانتظار تحرك دولي لحل القضية الفلسطينية، وذلك من خلال بدء عملية سلام في الشرق الأوسط لتحقيق الاستقرار والسلام، استنادًا لقراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام.[1]

أي أن المنطقة العربية كانت تعيش في حالة من التشرذم والتمزق في أعقاب حرب الخليج، واستغلت أمريكا هذه الحالة فدعت الدول العربية إلى عقد مؤتمر دولي من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرار 242، جاء ذلك بعد بضعة أيام من انسحاب العراق من الكويت في 9 – مارس – 1991م.[2]

وفي خضم هذه الأجواء المشحونة، وجد الفلسطينيون أنفسهم وحدهم، إذ تعرض الفلسطينيون لحصار إسرائيلي مرير طوال فترة حرب الخليج، أثَّر عليه اقتصاديًا واجتماعيًا وأمنياً. أما في خارج فلسطين فقد تعرض مئات الآلاف للتهجير من دول الخليج العربي على خلفية موقف منظمة التحرير الفلسطينية من قرار دخول العراق للكويت. كما أعلن الملك الأردني حسين في 31 يوليو عام 1988م عن قرار فك الارتباط الأردني، تماشيًا مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية، ومع التوجه العربي العام خلال قمة الجزائر سنة 1987م، لتأكيد الهوية الفلسطينية في مواجهة الإغفال الأمريكي لها في مبادرة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز[3].

لهذا، لم يكن بمقدور الفلسطينيين والعرب الحديث عن مبادرات سلمية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي تحظى بقبول دولي، لذلك فقد سعى الأمريكيون والإسرائيليون وعلى ضوء مستجدات حرب الخليج؛ لجر العرب للدخول في مشروع تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وبذلك، فقد

---

[1] أحمد، حسام محمود، **أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993–2014م**، ص46.

[2] صالح، محسن، **فلسطين – سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص274.

[3] أبو عفيفة، طلال، **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية**، ص92؛ نافع، أحمد، **الطريق الى مدريد**، ص52–53.

استغلت هذه الأطراف حالة الانقسام العربي الحاد من جهة، والوضع الفلسطيني البائس من جهة أخرى، وتمكنت أمريكا من تتويج مساعيها من خلال مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، والذي عقد في 30 – أكتوبر – 1991م، وقد استطاعت الولايات المتحدة استثمار المبادرات والتصورات السياسية للحل، والتي عرضت قبل حرب الخليج، كبرنامج السلام الذي أطلقته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988م، أثناء انعقاد الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، عندما أعلنت المنظمة وعبر وثيقة الاستقلال قبولها بقراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338، واستعدادها للتوصل لتسوية سلمية مع الإسرائيليين.[1]

وصلت إسرائيل لمؤتمر السلام في مدريد بشروطها، ودون أن تقدم تنازلات؛ سواء في النواحي الجوهرية، أو الإجرائية، ورغم ذلك لم تكن سعيدة بمؤتمر مدريد، وقد يعود السبب إلى استمرار الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة في الكثير من القضايا الجوهرية، وبعض المسائل الإجرائية، وخوفها من أن تكون الإدارة الأمريكية مصممة فعلًا على تحقيق السلام في الشرق الأوسط، والذي يعني انتهاء حلم إسرائيل الكبرى.[2]

كانت فكرة عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط كجزء متمم لضرورات إنجاز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، فكانت الولايات المتحدة هي المصمم الرئيس والمهندس والعراب لهذا المؤتمر، وهو ما يدلل على عدم توقع نتائج لصالح الشعب الفلسطيني.[3] عقد مؤتمر مدريد في العاصمة مدريد بتاريخ 30 – أكتوبر – 1991م، بحضور مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، والمغرب، وتونس، والجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي الستة. وقد كان المؤتمر برعاية

---

[1] الحسن، خالد، **حول اتفاق غزة–أريحا أولًا**، ص72؛ حسين، خالد، **وثائق مؤتمر السلام، مدريد**، ص26.

[2] خليفة، أحمد، **مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج2، ع8، 1991م، ص1.

[3] عبد المنعم، بكر، **دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ص8.

أمريكية وسوفييتية وحضور شكلي لأوروبا. بضغط إسرائيلي، لم تشارك منظمة التحرير بشكل رسمي، وإنما حضر فلسطينيون بمباركة المنظمة ضمن الوفد الأردني.[1]

استند المؤتمر لأربعة أسس شكلت مرجعية للمؤتمر، وكان أبرزها قرارا مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في 1967م، و338 الصادر في 1973م مع الاحتفاظ بحق التفسير للقرار الأول من قبل الأطراف كافة، بالإضافة لرسالة الدعوة التي سُلمت لكافة الأطراف المعنية ورسائل الضمانات، وخطاب الرئيس بوش لعام 1991م.[2]

وتركزت المطالب الفلسطينية من الولايات المتحدة في النقاش مع بيكر فيما يلي: الحق في اختيار وفده لمفاوضات السلام بغض النظر عن مكان إقامته في المناطق المحتلة، أو في الشتات. تتولى منظمة التحرير الفلسطينية تسمية الوفد المفاوض. أن تكون القدس التي ضمتها إسرائيل مطروحة في مفاوضات السلام. تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. التوقف عن بناء المستوطنات في الضفة الفلسطينية وغزة والقدس. اعتراف واشنطن بمبدأ انسحاب إسرائيل إلى الخط الأخضر.

خرج مؤتمر مدريد بخطة ذات مسارين، مسار يتعلق بالأطراف المتنازعة مع إسرائيل بشكل مباشر وهي سوريا، والأردن، ولبنان، وفلسطين. والمسار الثاني متعدد الأطراف يهدف الى جعل إسرائيل كائنا طبيعيا بالشرق الأوسط. انعقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات دولية، إلا أن إسرائيل لم

---

[1] عبد الكريم، قيس، **الطريق الوعر نظرة على المفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**، ص28؛ فهد سليمان وآخرون؛ **أصول مشكلة فلسطين وتطورها**، ج5، ص81.

[2] عبد المنعم، بكر، **دولة فلسطين مؤتمر السلام**، ص33؛ زيدان، صالح، **الطريق الوعر، نظرة على المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**، ص31. درويش، عبد السلام وآخرون، **أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية**، ص88.

تكن طرفًا متعاوناً، ونتيجة لذلك، قاطعت سوريا ولبنان هذا المسار، فيما عقدت اتفاقات سلام مع الأردن وفلسطين[1].

واقع المفاوضات حينها يؤكد أن السلام ليس مقصودًا بذاته، وإنما كي يتخذ ذريعة لفرض الحقائق على الأرض، ومدخلًا لمرحلة جديدة من إخضاع العرب والفلسطينيين باسم السلام، وهو ما يعزز الفكرة القائلة؛ بأن حكومة الاحتلال لم تكن ذاهبة لحل النزاع وتحقيق السلام، بل لرسم معالم واقع جديد.[2]

اعتبرت حركة حماس مؤتمر مدريد تهديدًا للقضية الفلسطينية، لا سيما أنه جاء في أعقاب عاصفة الصحراء، والتي كانت من آثارها السياسية إضعاف الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانقسامًا عربيًا من شأنه إضعاف الموقف العربي عموماً.[3]

وأضافت في بيان رسمي صدر عشية المؤتمر: "إن الظروف التي ولدت فيها فكرة ما يسمى بمؤتمر السلام، والأطراف التي دعت له بالترغيب والترهيب والأهداف التي وضعت له، تجعل المسألة واضحة كالشمس في رابعة النهار، فالمؤتمر يهدف إلى: إضفاء الشرعية الدولية على الكيان الصهيوني الباطل في أرض الإسراء والمعراج، ليس باعتراف دول العالم فحسب، بل باعتراف الدول العربية والشعب الفلسطيني، والتسليم بذلك. والتعهد بتقديم التسهيلات اللازمة لاستقرار الكيان الصهيوني من تطبيع العلاقات ولعب دور في النظام الأمني الإقليمي"[4].

---

[1] السطري، حاتم خليل أحمد، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي**، ص203.

[2] الحسن، بلال، **قراءات في المشهد الفلسطيني**، ص125-127.

[3] حمدان، أسامة، **العلاقات الخارجية لحركة حماس**. ص18.

[4] بيان حماس: **بيان للتاريخ لا لمؤتمر بيع فلسطين وبيت المقدس** 23/سبتمبر/1991م.

"إن أهم أهداف هذا المؤتمر الحصول على اعتراف الشعب الفلسطيني «الضحية» بحق الكيان الصهيوني «المعتدي» في مصادرة وجوده وأرضه المقدسة وحقه في الحرية والاستقلال، وإذا كان قد تم للتحالف الأمريكي الصهيوني تأمين اعتراف بعض الدول العربية بذلك فإن هذا المؤتمر يهدف إلى الحصول على اعتراف فلسطيني بالشكل الذي يريده هذا التحالف، وهو مؤتمر لبيع فلسطين، كل فلسطين بأرضها المباركة وأقصاها المقدس وقدسها الشريف."[1]

أعلنت حركة حماس عن موقفها مع انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، فرفضته من ناحية المبدأ والأيديولوجيا، ومن ناحية الآليات والأدوات، فرأت الحركة أنَّ مؤتمر مدريد مبني على فكرة التنازل عن معظم أرض فلسطين، بمباركة القطب الواحد – أمريكا، وهذا يجعل من الصعب الوصول لحل عادل للقضية الفلسطينية.[2]

أصدرت حركة حماس بيانًا مشتركًا مع القوى المعارضة لمؤتمر مدريد، التي ضمت ممثلي عشر فصائل فلسطينية (ليست فتح من بينها)، تضمن رفض مؤتمر مدريد من حيث المبدأ، لكونه يتنازل عن معظم أرض فلسطين، وكذلك مطالبة الدول العربية والشخصيات الفلسطينية المشاركة في المؤتمر الانسحاب من المؤتمر، وطالبوا الشعب الفلسطيني باتخاذ عدة إجراءات تصعيدية في يوم انعقاد المؤتمر[3].

---

[1] نفسه .

[2] ذويب، خالد، **العلاقة بين حركة حماس والأردن 1987–2007م**، ص39.

[3] بيان حول رفض مؤتمر مدريد، **فلتسقط مؤامرة التصفية ولتستمر الانتفاضة**، 24/أكتوبر/1991م.

وكانَ ومن أبرز مُبررات الحركة لرفض ومُعارضة مؤتمر مدريد :[1]

1. لأنّ المشاركة تَعني الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، وهذا يعني التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني.
2. اعتبرت الحركة أنَّ أكثر ما يمكن أن يُنتجه هذا المُؤتمر للفلسطينيين، حُكم ذاتي .
3. آفاق هذا المؤتمر خادعة ومكذوبة، ولا يُمكن الوثوق بالجانب الأمريكي الذي يرعى المُؤتمر ولا بالموقف الدولي المُنحاز لإسرائيل، وإنَّ هذا المؤتمر يَعمل على تحقيق أهداف الكيان الصهيوني، على حساب الحقوق التاريخيّة للشعب الفلسطيني.

في الوقت نفسه، كانت الصبغة الدينية لخطاب حماس لا تزال ظاهرة، فقد أعلنت شخصيات مركزية في حركة حماس؛ أنه من الناحية الشرعية من الممكن الاتفاق على وقف إطلاق النار (الهدنة) مع اليهود على أساس زمني مؤقت، إذا ما انسحبت إسرائيل إلى حدود يونيو 1967م. أما بخصوص اتفاق سلام دائم مع إسرائيل فهو غير ممكن في توجه الحركة، وإذا ما وقع فسيكون لاغيًا من أساسه. وعليه، فكانت حماس ترى أن اتفاق وقف إطلاق النار المحدد بزمن معين مع إسرائيل يتماشى مع المصلحة الإسلامية، وليس له أي علاقة بإعطاء الموافقة لوجود العدو على أرض المسلمين المحتلة. كما أنَّ حماس تركت الباب مفتوحًا لإنشاء ائتلاف سياسي مع منظمة التحرير "على أساس برنامج متفق عليه ويتركز على الجهاد"[2].

ووسط هذه التطورات السياسية المتسارعة، تواصلت المشاركة الفاعلة لحركة حماس في المواجهات الجماهيرية للانتفاضة، وجاءت النَّقلة النوعية في عمل الحركة العسكري، فقد أسَّست

---

[1] غوشة، إبراهيم، "**المؤتمر مفترق طرق بين المجاهدين والمتعبين**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 2، ع 8، خريف 1991م، ص111.

[2] بيان من مؤتمر علماء فلسطين " **فتوة المشاركة في مؤتمر مدريد والصلح مع إسرائيل** " نوفمبر 1991م.

كتائب عز الدين القسام كذراع عسكري لها في كانون الثاني 1992م[1]، وقامت كتائب عز الدين القسام خلال عام 1992م بتنفيذ ست عشرة عملية، تركزت معظمها في مستوطنات قطاع غزة، وأتبعت حماس تلك العمليات بسلسلة كبيرة منها عام 1993م، إذ بلغ مجموعها في ذلك العام وحده حوالي تسع وخمسين عملية[2]، وقد بدا واضحًا أثر تلك العمليات على الصعيدين الإسرائيلي والفلسطيني. فمن جهة، أوقعت تلك العمليات العشرات من القتلى والجرحى الإسرائيليين، ومن جهة أخرى، ساهمت في رفع مستوى نفوذ الحركة وشعبيتها في الشارع الفلسطيني، من هنا، يتبين أن تحول حركة حماس باتجاه تصعيد العمل العسكري بشكل رئيس، جاء بالتزامن والترابط مع بدء مؤتمر مدريد، وشروع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بطريق المفاوضات.

فبرنامج حماس ورؤيتها السياسية والأيديولوجية، تتعارض مع الحلول السلمية، وتقتضي مواجهة مؤتمر مدريد ومفاوضاته، وفي سبيل تحقيق ذلك، لجأت حماس إلى العسكرة، بهدف مواجهة وإفشال مسيرة التسوية. وفي ذات الصدد، يبين الباحث زياد أبو عمرو أهداف حماس من ذلك التصعيد العسكري لفعاليات الانتفاضة بالقول: " لم يكن هدف حماس من الاستمرار في فعاليات الانتفاضة، ومحاولة تصعيدها ضرب الاحتلال الإسرائيلي فحسب، بل إحراج الأطراف المشاركة في المفاوضات أيضًا، ولفت الأنظار إلى وجود قوة فلسطينية لا يمكن تجاهلها، ولا يمكن القيام من وراء ظهرها أو على الرغم منها بالتوصل إلى اتفاقات مع إسرائيل"[3].

---

[1] حول تاريخ موجز عن الشيخ عز الدين القسام الذي سُمي الجناح العسكري لحماس نسبةً له ينظر:

Nafi, Basheer M., "Shaykh ʿIzz Al-Dīn Al-Qassām: A Reformist and A Rebel Leader", ***Journal of Islamic Studies***, Vol. 8, No. 2 (July 1997), pp. 185-215.

[2] سجل المجد، **عمليات حماس**، المركز الفلسطيني للإعلام.

[3] أبو عمرو، زياد، **حماس خلفية تاريخية سياسية**، لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع13، ص96.

لم يُحقق مدريد كُل ما تُريده الإدارة الأمريكية، فقد كانت تعمل على الوصول إلى مرحلة من تطبيع العلاقات بين الجانبين (الفلسطيني و الإسرائيلي)، فحتى يتم تحيقيق هذه الرؤية الأمريكية لا بدَّ من عقد اتفاقية تَخص الجانبين وهذا ما يقودنا للحديث عن اتفاقية أوسلو.

المبحث الرابع: اتفاق أوسلو 1993م

لم تتوصل المفاوضات الثنائية التي عقدت نتيجة مؤتمر مدريد للسلام بين الطرفين: الفلسطيني والإسرائيلي بواشنطن، تحت إشراف الولايات المتحدة، فيما بين سنتي 1991 و1992م ، إلى نتيجة تذكر؛ بسبب عدم قدرة الجانبين على تقديم تنازلات ملموسة، ولعدم إشراك منظمة التحرير على نحو مباشر، ولعدم ضغط الولايات المتحدة على الطرف الإسرائيلي لدفعه إلى تقديم تنازلات ملموسة لصالح الحقوق الفلسطينية، ولعدم وجود أية نية لدى الطرف الإسرائيلي بقيادة إسحق شامير لإحداث اختراق في المحادثات.

وكانت القضية الفلسطينية في ذلك الحين قد فقدت زخمها القومي والشعبي على مستوى العالمين العربي والإسلامي بسبب حالة التراجع التي كانت تعيشها الشعوب العربية بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، وتراجع دوره أمام الولايات المُتحدة الأمريكية مما يعني تفرد أمريكا بالقرارات الدولية، ومن هنا واصلت إسرائيل تعنتها، مما دفع القوى الدولية والفلسطينيين للبحث عن مخرج آخر غير المفاوضات العلنية التي كانت تعقد في أجواء مشحونة وتحت أعين الإعلام والضغوط الشعبية.[1]

شكل اتفاق أوسلو _(إعلان المبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)، والذي وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن 13 – سبتمبر – 1993م، منعطفًا مهمًا في تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي، وكانت الاتصالات السرية التي قامت بها قيادة المنظمة في تونس، والحكومة الإسرائيلية في النرويج، قد مهدت الطريق لبدء مفاوضات أوسلو والتي انتهت

[1] نوفل، ممدوح، **قصة اتفاق أوسلو، طبخة أوسلو**، ص53.

بإعلان اتفاق المبادئ في 20 – أغسطس – 1993م، ثم تلي هذا الاتفاق اتفاقيات أخرى مكملة لتنفيذ اتفاق أوسلو[1].

جاء اتفاق أوسلو تتويجًا لسلسلة من جولات التفاوض السرية، التي انعقدت في العاصمة النرويجية أوسلو، على مدار سبعة أشهر بين فريق فلسطيني يمثل منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة، وآخر إسرائيلي مَثَّل الحكومة الإسرائيلية في حينه، ما يعني أن الاتفاق لم يتبلور في سياق مفاوضات التسوية في مدريد وواشنطن، بل جاء كثمرة لصفقة سرية على هامش عمل الوفد الفلسطيني المفاوض[2].

من الخيوط أيضًا التي أوصلت إلى اتفاق أوسلو؛ هي المباحثات السرية التي كانت تجريها منظمة التحرير مع الإسرائيليين، بهدف إقامة حكم ذاتي فلسطيني من بداية التسعينات. ففي ديسمبر 1992م، التقى القيادي في حركة فتح أحمد قريع مع البروفيسور الإسرائيلي يائير هيرشفيلد[3].

كانت هذه اللقاءات تجرى بالتوازي مع اللقاءات المعلنة للوفد الرسمي بقيادة الدكتور حيدر عبد الشافي، ورغم قيام الوفد الرسمي بتعليق المفاوضات بسبب إبعاد الاحتلال لـ 415 فلسطينيًا إلى مرج الزهور جنوبي لبنان، إلا أن مفاوضات أوسلو السرية قد استمرت. فقد أسفرت أخيرًا عن ولادة اتفاق أوسلو – إعلان المبادئ، أو اتفاق غزة–أريحا أولاً. أطلقت حركة حماس، وبقية القوى

---

[1] أحمد، حسام محمود، **أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية**، ص51–52.

[2] درويش، عبد السلام وآخرون، **أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية**، ص94–95.

[3] حول الكثير من تفاصيل اللقاءات السرية والعلنية والكثير من التأملات حول مفاوضات أوسلو ومآلاتها، من داخل فريق التفاوض ومن شخصية كانت ولا تزال من الشخصيات المؤثرة في الواقع السياسي، وفي كتابه الذي صدر مبكرًا في طبعته الأولى عام 1994م ينظر: عباس، محمود (أبو مازن)، **طريق أوسلو**، ط3. وللمزيد حول متابعة القضايا التفاوضية التي سبقت الانتفاضة الفلسطينية ينظر: قريع، أحمد (أبو علاء)، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق: 2–مفاوضات طابا واستوكهولم 1995–2000م**، ص223–378.

الرافضة للاتفاق اسم اتفاق الحكم الذاتي؛ فنظرت إليه باعتباره اتفاقًا سياسيًا محدودًا بسقف الحكم الذاتي.

وتختلف منظمة التحرير مع حماس في هذه الرؤية، وترى أن الوصول إلى اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية، التي تمثل الشعب الفلسطيني، وحكومة إسرائيل، يشكل خطوة سياسية نوعية في الصراع العربي–الإسرائيلي، وخصوصًا أن مواقف الحكومات السابقة في إسرائيل استقر على إنكار وجود التمثيل الشرعي الفلسطيني، وكانت تبني سياساتها على أساس عدم الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، أو على أساس التعامل السياسي مع جزء منه الموجود في الداخل، باعتباره الطرف المؤهل للتفاوض سياسيًا مع إسرائيل[1].

أما بنود اتفاقية أوسلو فركزت على إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات. تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي مفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، ويفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242، و338. خلال شهرين من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ يتوصل الطرفان لاتفاقية حول انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا، تشمل نقلًا محدودًا للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة[2]. بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي تُجرى انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع، لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان، وإعادة الانتشار في الضفة.

[1] عصفور، حسن، **رؤية لاتفاق إعلان المبادئ**، **مجلة دراسات فلسطينية**، مج 4، ع16، خريف 1993م، ص19.

[2] أحمد، حسام محمود، **أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية**، ص52.

وعليه يجري تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي، ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس ولا "الإسرائيليين" في تلك الأراضي. "لإسرائيل" حق النقض "الفيتو" ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية. ما لا تتم تسويته بالتفاوض، يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين. يمتد الحكم تدريجيًا من غزة وأريحا لمناطق الضفة الغربية، وفق مفاوضات تفصيلية لاحقه. وقد أكد الاتفاق على نبذ منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية (للإرهاب) و(العنف) والحفاظ على الأمن، ومنع العمل المسلح ضد دولة الاحتلال[1].

تضمن اتفاق أوسلو التوقيع على اتفاقيتين منفصلتين: الأولى: اعتراف متبادل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد تضمن اعتراف قيادة منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود، فيما اعترفت الحكومة الإسرائيلية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الشعب الفلسطيني، ووُقع في العاشر من سبتمبر 1993م، وكان ياسر عرفات قد تبادل مع إسحاق رابين عبر وزير خارجية النرويج رسالتين في التاسع من سبتمبر 1993م وقد اشتملت كل منها على تعهدات مُرسلها، فأكدت الرسالة الأولى على اعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، وتعهدها بتعديل الفقرة التي تنكر حق إسرائيل في الوجود، وتعتبره لاغية من الميثاق الوطني الفلسطيني، وقبول قراري مجلس الأمن 242 و338 ونبذ العنف وجميع الأعمال الأخرى، التي تهدد الأمن والاستقرار، فيما اعترف رابين في رسالته الجوابية بمنظمة التحرير ممثلًا للشعب الفلسطيني.[2]

---

[1] يوسف، عماد، **الانعكاسات السياسية لاتفاقات الحكم الذاتي الفلسطيني**، ص128–130؛ وينظر حول تأسيس النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو – دراسة تحليلية نقدية**.

[2] درويش، عبد السلام، **أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي**، ص118.

الثاني: يختص بإعلان المبادئ لتحقيق السلام وجرى توقيعه رسميًا في واشنطن 13 – سبتمبر – 1993م ونص على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الضفة وغزة، وتشكيل سلطة فلسطينية منتخبة ذات صلاحيات محدودة، ونص أيضًا على بحث القضايا الحيوية خلال مدة ثلاث سنوات؛ مثل المستوطنات واللاجئين وغيرها، وتضمن اتفاق أوسلو اعترافًا متبادلًا بين طرفي الصراع، ولكن مضمون هذه التبادلية حمل مفارقة لا يجب الغفلة عنها؛ إذ اعترفت منظمة التحرير بحق إسرائيل بالوجود وبشرعيتها في تملك غالب الأرض الفلسطينية، بينما اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلًا للشعب الفلسطيني، ولم تعترف بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة[1].

بالتالي، فاتفاق أوسلو منح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا في بعض الأراضي المحتلة 1967م دون أن يكون لهم أي سيادة. يكون للفلسطينيين الحق في إدارة شؤونهم اليومية مثل التعليم، الصحة، المواصلات، الشؤون الاجتماعية، وغيرها، بينما يضع الاتفاق خطوطًا عريضةً لأسس التعامل بين سلطة الحكم الذاتي والاحتلال الإسرائيلي، ويؤجل البت في القضايا الحاسمة في الصراع مثل اللاجئين والقدس والمستوطنات[2].

بالإضافة إلى أن اتفاق أوسلو لم يحقق التسوية السلمية المنشودة، بل أدى لزيادة حدة الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وإلى تدهور أوضاع الفلسطينيين المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة اجتماعيًا واقتصادياً، ووفر لسلطات الاحتلال فرصة فرض حقائق جديدة على

[1] درويش، عبد السلام، **أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي**، ص118–119.

[2] قاسم، عبد الستار، **الطريق إلى الهزيمة**، ص77.

الأرض؛ جعلت هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بتواصل جغرافي، وقابلة للحياة أبعد منالًا مما كان[1].

من الأسباب التي دفعت منظمة التحرير لقبول شروط أوسلو: موقفها من الحرب الكويتية العراقية الذي سبب سخط وغضب العديد من الدول العربية، وخاصة دول الخليج. ضعف تأثير المنظمة على إسرائيل بعد خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان إلى تونس. تراجع الدعم والمساندة العربية لها، مما أوجد شعورًا لدى قيادة المنظمة بأن دورها التاريخي في قيادة وتمثيل الشعب الفلسطيني أصبح مستهدفًا. تصاعد شعبية حركة المقاومة الإسلامية "حماس" خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987م وتشكيلها منافسًا حقيقيًا لحركة فتح[2].

ومن الأسباب التي دفعت الاحتلال للذهاب لأوسلو؛ هو خوفهم من الاضطرار للتفاوض مع حماس، إذ أن أعين الاحتلال لم تغفل عن مراقبة التحولات داخل الساحة الفلسطينية، ووقفت على أبعادها وما تحمله من دلالة، وراقبت ظهور الحركة الإسلامية وتقدمها بالتزامن مع الانتفاضة الأولى، وقد راعى قادة إسرائيل هذا التحول وولد لديهم حذرًا من الاضطرار يومًا ما إلى مفاوضة الحركة الإسلامية، ففضلوا التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت قد قطعت شوطًا في العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، بتشجيع عربي عام، وخصوصًا من جانب الحكومة المصرية[3].

هذا وقد أكثر السياسيون والمفكرون قبل عملية إبعاد قادة حماس والجهاد الإسلامي إلى جنوب لبنان أواخر 1992م من ترديد القول بضرورة التفاوض مع قيادة المنظمة إذا أريد تحقيق تقدم

---

[1] الشريف، ماهر، **إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مج 18، ع70، ربيع 2007م، ص16.

[2] أحمد، حسام محمود، **أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية**، ص55.

[3] حسين، عدنان، **التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية**، ص84.

حقيقي في المفاوضات، ورفعوا من وتيرة الحديث عن ضرورة إلغاء قانون حظر عقد لقاءات مع منظمة التحرير الذي فرضه شامير، وفي حينها راح بعضهم يقارن بين حركة حماس ومنظمة التحرير المعتدلة، ووضعوا الجمهور الإسرائيلي بين خيارين لا ثالث لهما: إما التفاوض الآن مع قيادة المنظمة، أو التفاوض لاحقًا مع حركة حماس (المتطرفة).[1]

رأت حركة حماس في اتفاق أوسلو على أنه أخطر مشاريع التسوية التي طُرحت، خاصة وأنه تضمن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة. ولعل ما تمخض عن اتفاق أوسلو من اتفاقات جزئية، كاتفاق باريس الاقتصادي، واتفاق القاهرة الذي تم بموجبه تنفيذ المرحلة الأولى من الحكم الذاتي (غزة–أريحا أولاً)، واتفاق طابا[2] ، ساهمت في توضيح مخاطر ذلك الاتفاق وسلبياته. بل رأت حماس أن اتفاقية أوسلو لا تكمن في مضمونها المقر بشرعية السيادة الإسرائيلية على كل فلسطين، وتطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية فحسب، وإنما في رضا وموافقة طرف فلسطيني عليها، وعلى إثر ذلك، اعتبرت الحركة تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ليس كاملاً، لأن المنظمة بتوقيعها ذلك الاتفاق تكون قد حرمت الشعب من حق المطالبة بحقوقه الوطنية والشرعية، أو استخدامه للوسائل المشروعة للحصول عليها.[3]

وعلى هذا الأساس، فقد رفضت حركة حماس اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات، إذ أعلنت بوضوح لا لبس فيه، معارضتها الشديدة لأوسلو ولكل ما سبقه من مفاوضات وما لحقه من

---

[1] درويش، عبد السلام، **أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي**، ص113.

[2] " اتفاقية مرحلية أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بشأن إدارة الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ جرت مباحثاتها في طابا بمصر ووُقعت رسميا في واشنطن يوم 28 سبتمبر 1995م، واشتهرت بـ"اتفاقية أوسلو 2" لكونها أحد ملحقاتها التفصيلية المهمة." الجزيرة نت، **https://cutt.us/dxayS**

[3] الحمد، جواد وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي**، ص228–229.

اعترافات، بل دعت الشعب الفلسطيني والأمة العربية إلى التعبير عن موقفهم برفض اتفاق أوسلو، وتطبيق العلاقات مع إسرائيل[1].

ورأت الحركة في اتفاق أوسلو خطرًا على حقوق الشعب الفلسطيني. ووصفته في أكثر من مناسبة بالخيانة الكبرى، وسعت إلى إسقاطه، إلا أنها لم تلجأ لاستخدام العنف والسلاح، وهو إعلان سبق اتفاق أوسلو وأعقبه، حيث جاء في بيان خاص أصدرته الحركة بعنوان : موقفنا من الحكم الذاتي والانتخابات المرتبطة به" في التاسع من أغسطس 1993م، أكدت فيه الحركة على تبني الحوار الوطني كأسلوب ديموقراطي حضاري للتعامل بين أبناء الشعب الفلسطيني، وفي نفس السياق قال القيادي في حركة حماس عبد العزيز الرنتيسي: " إن حماس ستعارض الحكم الذاتي ولكنها لن تستخدم العنف ضد أي طرف يسير في طريق الحكم الذاتي، وتطلب من الآخرين أن يحترموا أي طرف يُريد أن يقول رأيه بطرق ديموقراطية دون اللجوء إلى العنف.[2]

لم ترد حركة حماس في كثير من الأحيان بالمستوى ذاته من العنف الذي عوملت به، وانسجامًا مع تلك السياسة فقد حرمت الحركة الاقتتال الداخلي عند تطبيق اتفاق أوسلو، ومنعت الاغتيال السياسي والتصفية الجسدية، وذلك عبر دعوتهاِ لممارسة المعارِضة بأقصى درجات ضبط النفس[3].

وعليه لجأت حماس إلى تركيز جهودها وإمكاناتها لضرب الاحتلال بصورة مباشرة، فقامت بتصعيد المقاومة عبر جناحها العسكري، كتائب الشهيد عز الدين القسام، الذي نفذ سلسلة من

[1] الحروب، خالد، **حماس واتفاق غزة اريحا اولاً، الموقف والممارسة**، مجلة دراسات فلسطينية، مج 4، ع 16، 1993م، ص26.

[2] الحروب، خالد، **حركة حماس والتعددية الدينية والسياسية**، ص180-181.

[3] الحمد، جواد وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي**، ص197.

العمليات الاستشهادية في العمق الإسرائيلي في الفترة الواقعة بين عامي 1994–1996م[1]. فقد ردت حركة حماس على مجزرة الحرم الإبراهيمي التي وقعت في فبراير 1994م بعدة عمليات قاسية، بالإضافة إلى ردها على اغتيال المهندس يحيى عياش أيضا بعمليات شديدة عام م1996. وعلى الرغم من محاربتها من قبل السلطة الفلسطينية وإسرائيل، إلا أنها استمرت في عملياتها العسكرية، معتمدة بشكل رئيسي على ثقلها الجماهيري الواسع.

وبذلك، فقد حددت حركة حماس آلية ممارستها لمعارضة اتفاق أوسلو من داخل فلسطين، بالمواجهة السياسية والإعلامية والإقناع الجماهيري على الصعيد الشعبي، وبتصعيد أعمال المقاومة على الصعيد الإسرائيلي، كما عمدت حماس إلى تدعيم وإنشاء تحالف من قوى المعارضة الوطنية والإسلامية، بهدف مواجهة اتفاق أوسلو سياسيًا من داخل فلسطين وخارجها. كان الإعلان عن جبهة الفصائل العشرة قبيل انعقاد مؤتمر مدريد المفصل التاريخي لميلاد العلاقات التنسيقية بين حماس والفصائل الفلسطينية اليسارية، فقد كان الموقف السياسي المعارض لمؤتمر مدريد هو القاسم المشترك بين الفصائل، وهو الموقف الذي شكل جوهر بيانها الأول[2].

اعتُبِرت حماس العمود الفقري لتحالف الفصائل العشر لمواجهة اتفاق أوسلو، وهو ما يُظهر موقفها الرافض بوضوح لهذا الاتفاق. فقد رأت حماس أنَّ اتفاق أوسلو يهدف لتصفية القضية

[1] نفذت كتائب القسام ما بين 1994–1996 أربعة عشر عملية استشهادية، أوقعت خسائر كبيرة في صفوف الاسرائيليين، بلغت أكثر من 120 قتيل ومئات الجرحى. لقراءة سيرة مختصرة لتطور العمل العسكري لحركة حماس ينظر: كمال، حسن، **سيرة عسكرية لبدايات حماس رحلة ال 33 عامًا**، تقرير منشور على موقع متراس في 14/ ديسمبر/ 2018م.

[2] تألفت الفصائل العشرة عند تشكلها في طهران من: حماس، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديموقراطية، الجهاد الإسلامي، فتح الانتفاضة، الجبهة الشعبية–القيادة العامة، فتح المجلس الثوري، الصاعقة، جبهة النضال الشعبي، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، البيان الأول لهذه الفصائل صدر في 24/نوفمبر/1991م، ودعا إلى إعلان الإضراب الشامل في 30 أكتوبر 1991م بمناسبة انعقاد مؤتمر مدريد. الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، ص135–136.

الفلسطينية، وتوفير الأمن للصهاينة، ويضيع حقوق الفلسطينيين، ويقمع العمل الجهادي الفلسطيني.

كانت أوسلو هي الأساس التي أنشأت السلطة بموجب المادة رقم 1 من الاتفاق الذي نَصَّ على "إقامة سلطة حكومة انتقالية، ومجلسًا منتخبًا للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، ولاحقًا يصل الطرفان إلى تسوية دائمة تبنى على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338[1]. وقد قصد بالتسوية الدائمة الاتفاق على قضايا الحل النهائي وهي القدس والمستوطنات والمياه والحدود وقضية اللاجئين.

تشكل مجلس الوزراء الأول من 18 وزيرًا الى جانب تشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وأهمها؛ جهاز الأمن الداخلي وجهاز الشرطة المدنية، والمخابرات العامة، وجهاز الأمن الوقائي، والاستخبارات العسكرية، وجهاز الدفاع المدني. واجهت الأجهزة الأمنية عدة تصادمات مع حركات المقاومة وعلى رأسها حماس والجهاد، وهو ما أجج العداء بين هذه الحركات والسلطة الوطنية.

وعليه فلن يكون من الصعب معرفة موقف حركة حماس من قيام السلطة الوطنية بصفتها أحد مخرجات اتفاقية أوسلو التي عارضتها حماس بشكل واضح وصريح. سيطرت حركة فتح بشكل رئيس على أجهزة وهرم السلطة الوطنية بقيادة ياسر عرفات. وقد اتسمت علاقة حماس بالسلطة في بدايات نشأتها بالتوتر والعداء والقطيعة. على الرغم من محاولة رئيس السلطة ياسر عرفات تعيين قيادات من حماس في السلطة، إلا ان الأخيرة رفضت أن تكون جزءً من سلطة الحكم الذاتي، مستنكرة الدور والنهج الذي تسير عليه، معلنة معارضته بشكل رسمي.

[1] اتفاقية أوسلو مادة 1.

يستدل على ذلك من البيانات الرسمية التي صدرت عن الحركة آنذاك لاستنكار قيام السلطة وشجب نشاطاتها التي كانت في كثير من الأحيان موجهة ضد قيادات وعناصر حماس. فمثلاً، في الحادي عشر من ابريل 1994م؛ أمر عرفات بشن حملة ضد الجماعات الإسلامية على رأسها حماس، وحصل تبادل لإطلاق النار بين الشرطة ومسلحين من الحركة، كما جرى مداهمة جمعيات خيرية ومؤسسات إسلامية محسوبة على حماس. بالإضافة الى تفتيش ومداهمة بيوت قادة حماس وعلى رأسهم إسماعيل هنية ومحمود الزهار وخالد الهندي.

كما واجهت أجهزة السلطة أفعال المقاومة ضد إسرائيل، والتي كان يتزعمها حركتا حماس والجهاد، وتعرضت قيادات وعناصر الحركتين للاعتقال والتنكيل من قبل أجهزة السلطة الوطنية، بسبب نشاطاتهم ضد إسرائيل. ففي عام 1995م وخلال يوم واحد فقط، اعتقلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية 200 مواطن بتهمة الانتماء إلى حماس والجهاد عقب مقتل 7 إسرائيليين وإصابة 50 خلال عملية عسكرية، نفذتها حماس والجهاد في قطاع غزة.[1]

وبناءً على ذلك، عارضت حماس قيام السلطة الوطنية، واستنكرت دورها في عدة بيانات رسمية منشورة،[2] كما أنها رفضت أن تكون جزءًا من هذه السلطة بأي شكل من الأشكال، باعتبارها مشروعًا يتساوق مع مصالح الاحتلال، ويقوض حقوق الشعب الفلسطيني، ويقدم تنازلات كبيرة للاحتلال[3]. كانت حماس واضحة في رؤيتها لفلسطين بأنها من البحر الى النهر، ولكنها في نفس الوقت، لم ترفض تمامًا حل الدولتين كترتيب مؤقت، وليس تسوية دائمة (هدنة طويلة الأمد).

---

[1] سليمان، داود، **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 – 1995**، ص96.

[2] بيانات صحفية بتاريخ 13/يونيو، و 7/يوليو، و 17/أغسطس عام 1994م، موقع حركة حماس الرسمي https://hamas.ps

[3] **بيان صحفي رفضًا لعرض عرفات إشراك حماس في سلطة الحكم الذاتي**، 26/مايو/ 1994م. موقع حركة حماس https://hamas.ps

وبناء على السابق، رفضت حماس كل ما نتج عن اتفاق أوسلو، ومن بينها المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996م، ولكن الموقف لم يبق كما هو في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، والتي شاركت حركة حماس فيها. فما الذي تغير في موقف الحركة وما الذي دفعها للمشاركة؟ يأتي الحديث والإجابة عن هذه التساؤلات بالتفصيل في الفصل القادم.

وأخيرًا، يمكن القول إن حركة حماس رفضت وبشكل واضح جميع مشاريع التسوية في فترة تسعينيات القرن الماضي، مع إبداء مرونة لعقد هدنة ذات طابع زمني محدد وشروط محددة تتوقف فيها الحركة عن فعل العمل العسكري، مقابل انسحاب إسرائيل من أراضي عام ١٩٦٧م وتفكيك المستوطنات، وهو ما لم تقبل به إسرائيل. أما تلك المشاريع التي انخرطت بها منظمة التحرير كمؤتمر مدريد واتفاق أوسلو وما نتج عنه، فقد رفضتها حركة حماس ورفضت الانخراط بها.

مضت السلطة الوطنية في طريق أوسلو مجرية انتخابات رئاسية وتشريعية، لم تشارك بها حماس، بحجة أنها من مخرجات أوسلو الذي ترفضه الحركة. وعليه، اتسمت العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحماس بالتوتر والانقسام، فجرى ملاحقة قيادات وعناصر حماس من قبل أجهزة السلطة لسنوات عديدة حتى بلوغ الانتخابات البرلمانية الثانية، والتي شاركت بها الحركة.

الفصل الثالث: حركة حماس والمشاركة في العملية السياسية

كانت المرحلة التي أعقبت اتفاقية أوسلو مفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية، توِّج ذلك بعودة رأس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات أبو عمار إلى الوطن، بعد الاعتراف بوجود كيان إسرائيلي على الأرض الفلسطينية. أوسلو أحدثت شرخًا عميقًا في السياق الفلسطيني الداخلي، وحمل معه تحديات أمام السلطة الفلسطينية ليس على صعيد الحكم، بل أيضًا في ترتيب البيت الداخلي والتعامل مع الحركات المعارضة، لا سيما حركة حماس، والتي وجدت في الانتفاضة الأولى موطئ قدم ضمن الحركات الفلسطينية الفاعلة. من جانبها كانت حركة حماس مُطالبة جماهيريًا بتوضيح آلية عملها بعد أوسلو ورؤيتها وأفكارها السياسية، جنبًا إلى جنب مع إظهار قوة تأثيرها العسكري والسياسي، ومدى قدرتها على ممارسة مشروع المقاومة، الذي تحمله في مواجهة مشروع المفاوضات.

في هذا الفصل سنستعرض الأحداث السياسية المرتبطة، وتأثيرها على موقف حماس من المشاركة السياسية في النظام السياسي القائم تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي، ومدى تفاعل حركة حماس مع مجمل الاتفاقيات ومسار المفاوضات التي كانت تشارك بها السلطة الفلسطينية. وما الأسباب التي دعت حماس إلى الدفع باتجاه مشاركتها في الانتخابات التشريعية عام 2006م، والذي كان نقطة تحول للحركة من دكة المعارضة إلى رئاسة الحكومة.

❖ المبحث الأول: موقف حركة حماس من الانتخابات الفلسطينية عام 1996م.

وفقًا لاتفاق أوسلو، يحق للشعب الفلسطيني اختيار ممثلين له ضمن مجلس منتخب أُطلق عليه اسم المجلس التشريعي الفلسطيني. ويتضمن ذلك إجراء انتخابات تشريعية فلسطينية يختار من خلالها المواطنون مرشحيهم ضمن آلية تحددها السلطة الفلسطينية على أساس ما نصت عليه الاتفاقيات، ونصت ديباجة الاتفاق كما في البند الثالث فيما يتعلق بالانتخابات على ما يلي:

" من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقًا لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية متفق عليها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام".[1]

على إثر ذلك، وتبعًا لاتفاق طابا عام 1995م أعلنت السلطة الفلسطينية عزمها على إجراء انتخابات تشريعية فلسطينية في عام 1996م. ومن هنا ظهرت مواقف الفصائل الفلسطينية من الانتخابات ومن بينها حركة حماس.

تباينت مواقف القوى والفصائل الفلسطينية من إجراء الانتخابات فقد برزت ثلاثة اتجاهات: الأول: اتجاه متحمس لها وحريص على إتمامها والمُشاركة فيها، ضمن ما جرى الاتفاق عليه، خاصة وأن هذه الانتخابات ستجري بإشراف دولي، وكان يقف في هذا الاتجاه حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح. أما الاتجاه الثاني فكان يطالب بإجراء بعض التعديلات على قانون الانتخابات، ويطالب بتأجيلها لحين استكمال انسحاب إسرائيل من كافة المدن والقرى الفلسطينية، ويقف في هذا الاتجاه الجبهتان الشعبية والديمقراطية. أما الاتجاه الثالث فكان يعارض الانتخابات ويرفضها بشدة، ويدعو لمقاطعتها ترشيحًا وانتخابًا، ويقف في هذا الاتجاه حركتا حماس والجهاد الإسلامي[2].

تأتي معارضة حماس لمشاركتها في الانتخابات الفلسطينية العامة الأولى بالأساس لارتباطها بمشروع التسوية، الذي جاءت به اتفاقية أوسلو، وقد عبّر عن ذلك بوضوح الناطق باسم حماس إبراهيم غوشة[3]

---

[1] **اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ-حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) -13/سبتمبر/1993م، وكالة وفا -** https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4888

[2] نوفل، ممدوح، **الانتخابات الفلسطينية تنهى مرحلة الفصائل الفلسطينية**، ص54.

[3] إبراهيم غوشة (1936-2021م): بدأ العمل مع حركة حماس رسميًا منذ عام 1989م في الكويت، وأسس أول لجنة سياسية لحركة حماس في الخارج، وأصبح ممثل حركة حماس في الخارج عام 1990م، والناطق الرسمي باسمها بين عامي 1991-1999م. لمزيد من المعلومات حوله ينظر لكتاب مذكراته الشخصية: غوشة، إبراهيم، **المئذنة الحمراء**.

بقوله: " أية انتخابات للحكم الذاتي مرتبطة بمشروع التسوية الذي عقد وفق مؤتمر مدريد مرفوضة كلياً".[1]

ثم كررت حماس موقفها من هذه الانتخابات، في مذكرة توضيحية صادرة في السادس عشر من يناير 1996م بعنوان:" مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الاسلامية حماس حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود"، بينت فيها الحركة نظرتها إلى هذه الانتخابات والأسس والثوابت التي استندت إليها في هذا الموقف. إذ يمكن تلخيص مبررات حماس لمقاطعة الانتخابات في خمس نقاط:

1. فقدان السيادة: وضحت حماس أن إجراء الانتخابات في ظل انعدام السيادة للفلسطينيين تكرس واقع الاحتلال وتعطيه الشرعية.

2. لا نزاهة بوجود الاحتلال: إن حياد ونزاهة الانتخابات ليست مضمونة في ظل وجود الاحتلال.

3.سقف الصلاحيات: إن النصوص والاتفاقيات التي تنظم العملية الانتخابية ومنها اتفاقية أوسلو واتفاق طابا، وقانون الانتخابات الفلسطينية لن تعطي المجلس المنتخب صلاحيات أكبر من سقف هذه الاتفاقيات التي ترفضها حماس أصلاً، بل "ولا يحق لهذا المجلس سن قوانين لا توافق إسرائيل عليها مسبقًا"[2].

4.تجزئة الشعب الفلسطيني: رأت حماس أن إجراء الانتخابات المقتصرة على الضفة وغزة دون الشتات والأسرى يعمل على تجزئة الشعب الفلسطيني مما يساهم في تصفية القضية الفلسطينية، ثم كررت حماس الإشارة إلى هذه النقطة بعد عقد الانتخابات في بيان صادر في الرابع والعشرين من يناير

[1] حول موقف حركة حماس من شرعية السلطة والمشاركة فيها. يُنظر: الزبيدي، باسم: **حماس والحكم .. دخول النظام أم التمرد عليه**، ص 30-39.

[2] مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية حماس حول **انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود**، بتاريخ 16/يناير/1996م.

1996م إذ اعتبرت: "تغييب ثلثي الشعب الفلسطيني، وتجاهل الشتات وجعل مواطني القدس كالمواطنين الأجانب يقترعون عن طريق البريد تجاهلًا معيباً".[1]

5.انتهاكات السلطة للحريات: رفضت حماس الانتخابات في ظل الأجواء المشحونة التي يسودها "القمع وتكميم الأفواه من قبل السلطة بحق معارضيها"[2]. وأضافت أن السلطة مارست ديكتاتورية واضحة من خلال الانتخابات بينما كانت ترفع شعارات الديموقراطية والتعددية.[3]

وبرغم موقف حماس الرافض لإجراء الانتخابات، إلا أنَّها أكدت أنها لن تعمل على إفشالها؛ بل شاركت حماس والسلطة الفلسطينية في حوار القاهرة في الحادي والعشرين من ديسمبر 1995م عشية إجراء الانتخابات الفلسطينية بدعوة من الرئيس المصري حسني مبارك، فسعت السلطة إلى اللقاء خوفًا من إفشال حماس الانتخابات، ومثّل فريق السلطة سليم الزعنون رئيس المجلس الفلسطيني بالإنابة في تلك الفترة، أما حماس فمثلها خالد مشعل نائب رئيس المكتب السياسي لحماس آنذاك[4].

وفي ضوء الحوارات بين الطرفين حول انتخابات المجلس التشريعي والالتزامات الفلسطينية، فقد احتفظت حركة حماس بمواقفها تجاه هاتين القضيتين، مع عدم إجبار أحد على مقاطعة الانتخابات، إذ أن حماس لا تستهدف إحراج السلطة.[5] حتى أن جناح حماس العسكريّ لم ينفذ أي عمليات خلال فترة الانتخابات[6]، برغم استشهاد مهندسها الأبرز يحيى عياش[7] قبل إجراء الانتخابات بعدة أسابيع، فيما عدت حماس جنازة

---

[1] بيان حماس بتاريخ 24/يناير/1996م: **بيان صحفي حول نتائج انتخابات الحكم الذاتي**.

[2] **مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية حماس حول انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود**، بتاريخ 16/يناير/1996م،

[3] بيان حماس بتاريخ 24/يناير/1996م: "**بيان صحفي حول نتائج انتخابات الحكم الذاتي**"

[4] صالح، محسن، **الطريق الى القدس**، ص263.

[5] **صحيفة الدستور الأردنية**، 1995/12/23 م.

[6] **صحيفة الحياة اللندنية**، 1996/3/8م.

[7] **يحيى عبد اللطيف عياش** ويلقب بالمهندس (1966–1996م): ولد في قرية رافات جنوبي نابلس، قائد، ومهندس متفجرات، ومهندس كهربائي، ومجاهد ومناضل فلسطيني، ومن أبرز قادة كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس حتى اغتياله، اغتيل في بيت لاهيا شمال قطاع غزة في 5 يناير 1996م. دوعر، غسان، **المهندس الشهيد يحيى عياش رمز الجهاد وقائد المقاومة في فلسطين**.

عياش وكثافة الحضور الشعبي دليلًا على التفاف الجماهير حول خياراتها المرحلية، ورفض مسار التفاوض مع إسرائيل.

الملاحظ آنذاك أن السلطة الفلسطينية شنت حملة إعلامية ضد حركة حماس، واتهمتها بتعطيل التسوية، وحاولت شق حركة حماس، وإظهار وجود معتدلين ومتشددين فيها، وجناح داخل وخارج، بل حاولت استقطاب بعض عناصر حركة حماس، كعماد الفالوجي[1] والذي فصلته حركة حماس من عضويتها، فوضعته فتح على قائمتها الانتخابية، وعينته وزيرًا للاتصالات بعد ذلك.[2] وطلال سدر[3] الذي عينه عرفات وزيرًا للشباب والرياضة بعد الانتخابات، فردت حركة حماس ببيان رسمي بتأكيدها عدم وجود ممثلين لها في (سلطة الحكم الذاتي)، وأضافت: "أن قرار الشيخ سدر بالموافقة على هذا التعيين هو مبادرة ذاتية مرفوضة من قبلنا، لأنها تشكل تدعيمًا لنهج عرفات في المغامرة بمصير الشعب وقضيته"[4] حسب وصف البيان. كما قامت السلطة بدعم تشكيل أحزاب إسلامية خرج أفرادها عن مظلة حركة حماس مثل حزب المسار الوطني الإسلامي، وحزب الوطن[5]، والملاحظ أن هذه الأحزاب فشلت في أن تكون ندًا لحماس، كما فشلت في حشد الأنصار، والاستمرار أيضًا.

---

[1] عماد عبد الحميد الفالوجي: ولد عام 1963، مهندس مدني فلسطيني تعود أصول عائلته إلى قرية دمره جنوب المجدل ووزير سابق. شغل منصب وزير وزارة الاتصالات الفلسطينية في حكومات ياسر عرفات الثانية والثالثة والرابعة. كما كان مستشارًا للرئيس ياسر عرفات لشؤون المواصلات والاتصالات في الفترة 2002–2004م.للمزيد ينظر: **الموقع الشخصي له على الإنترنت،** http://www.imadfalouji.ps/main/curriculum_vitae

[2] صالح، محسن، **الطريق الى القدس**، ص257.

[3] طلال محمد سدر (1953 –2007م): سياسي فلسطيني، من مؤسسي جمعية الشبان المسلمين في الخليل، وأحد أعضاء حركة حماس المفصولين منها، وكان من بين المبعدين إلى مرج الزهور إلى لبنان، تولى حقيبة وزارة الشباب والرياضة في حكومة ياسر عرفات الثانية، بينما كان وزير دولة في حكومته الثالثة، وأيضًا مستشاره لشؤون الأديان. للمزيد ينظر: **موسوعة النخبة الفلسطينية، مركز رؤية للتنمية السياسية.**

https://vision-pd.org/archives/514485

[4] بيان حماس بتاريخ 26/يناير/1997م: "**بيان صحفي تأكيدًا أن حركة حماس ليست ممثلَة في سلطة الحكم الذاتي**" .

[5] صالح، محسن، **الطريق الى القدس**، ص257.

أيضًا برزت أصوات داخل حركة حماس تختلف عن الموقف الرسمي للحركة بمقاطعة الانتخابات، فالموقف الرافض والذي مثّل الأغلبية كان يرفض المشاركة بالانتخابات جملةً وتفصيلاً[1] للأسباب المتقدم ذكرها، وعلى الجانب الآخر كان يرى البعض بضرورة المشاركة في الانتخابات، لكي تتمكن حركة حماس من الدخول الى مراكز صنع القرار، والتأثير ولاكتساب شرعية شعبية إضافية، وهذا الموقف ليس مفاجئاً، إذ أن الحركة وافقت من قبل على المشاركة في الانتخابات البلدية، وعبرت مسبقًا عن موافقتها لدخول منظمة التحرير عن طريق الانتخابات.

أما التيار الثالث فكان يرى أنه يمكن خوض الانتخابات عبر شخصيات مستقلة أو عبر دعم حزب الخلاص الوطني[2] المقرب من حركة حماس، دون مشاركة حركة حماس بإطارها الرسمي. وقد تبنى هذه الرؤية بعض كوادر حركة حماس آنذاك مثل إسماعيل هنية، وخالد الهندي وسعيد النمروطي، والذين تقدموا بطلب ترشيح قبل أن تعرج حركة حماس ببيان رسمي بقولها أن هذه الأسماء لا تمثل حركة حماس، ولا تخوض الانتخابات باسمها أو بمباركتها أو بإذن منها[3]، ثم قامت هذه الشخصيات بسحب ترشيحها للانتخابات استجابة لدعوة الحركة آنذاك. كما أكدت حركة حماس أنها لن تستخدم القوة في تخريب الانتخابات، كما أنها لا تعارض العملية الديموقراطية من حيث المبدأ، واستشهدت الحركة بأن أغلب البرلمانات العربية تشارك فيها الحركات الإسلامية.[4]

---

[1] – المبحوح، وائل، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1994–2006م**، ص119.

[2] "حزب الخلاص الوطني الفلسطيني هو حزب سياسي فلسطيني يؤمن بالإسلام عقيدة ومنهج حياة وحلًا لكل الأزمات العالمية والمحلية القائمة. انبثق من حركة الإخوان المسلمين في فلسطين والتي تمثلها حركة المقاومة الإسلامية حماس. وهو حزب يتعاطى مع كافة القضايا بما يمليه عليه النهج الوسطي في الفقه الإسلامي. **حزب الخلاص الوطني الفلسطيني**، وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3561

[3] بيان حماس بتاريخ 10/يناير/1996م: "**بيان صحفي حول انتخابات الحكم الذاتي** "

[4] بيان حماس بتاريخ 16/يناير/1996م.

عقدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ففاز الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بنسبة 87.28% من مجمل الأصوات البالغ عددها 736825 صوتاً، بينما لم تحصل منافسته سميحة خليل[1] إلا على 9.89%[2]، أما فيما يخص الانتخابات التشريعية فقد تنافس المرشحون البالغ عددهم 672 على 88 مقعداً[3]، فيما فازت حركة فتح بالأغلبية.

مما سبق، يتضح للباحث أن مقاطعة حركة حماس للانتخابات هي تجسيد لفهمها لواقع المرحلة آنذاك، ولمصلحة أفكارها السياسية التي اقتضت حينئذ ترك مسافة بينها وبين السلطة الوطنية الناشئة بغرض التمكن من مقاومة مشروع التسوية، اعتقادًا منها بأن ما ستكسبه عبر مقاطعتها للسلطة أكبر بكثير مما ستخسره.

وما يدلل على ذلك أيضًا، أنَّ حركة حماس رأت نفسها لن تقوى على منافسة شخصية ياسر عرفات، والذي كانَ يحظى بقبول شعبي واسع آنذاك، وفي ظل استمرار سجن رئيسها أحمد ياسين في السجون الإسرائيلية، والذي كان يحظى بشعبية وثقل مركزي في صنع القرار وتحريك الشارع، وعدم وضوح مآلات مشروع التسوية المنطلق لتوه مع ملاحظة الحماسة الشعبية للانتخابات[4].

كما نلاحظ مما سبق؛ أن مبررات حركة حماس لرفض المشاركة بالانتخابات عام 1996م كانت سياسية، بدلالة وجود أكثر من تيار وأكثر من وجهة نظر بما يخص خوض الانتخابات من عدمه، بالإضافة إلى تصريح الحركة بعدم ممانعتها دخول منظمة التحرير عبر الانتخابات، والدعوة إلى

---

[1] سميحة خليل (1923 –1999م): أسست سنة 1952م جمعية الاتحاد النسائي العربي في البيرة، وفي سنة 1965م أسست مع مجموعة من السيدات جمعية إنعاش الأسرة وبقيت رئيسة لها حتى وفاتها. وساهمت بتأسيس فرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في البيرة، وانتخبت أمينة سر اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للمرأة، كما أصبحت عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني، اعتقلت عدة مرات على يد الاحتلال الإسرائيلي. البرغوثي، عبد اللطيف وآخرون، **مناضلة مِن فلسطين – دراسة في حياة ونضال سميحة سلامة خليل**.

[2] لجنة الانتخابات المركزية، **الديموقراطية في فلسطين، الانتخابات العامة لرئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني 1996**، ص3.

[3] نفسه، ص41.

[4] الزبيدي، باسم، **حركة حماس والدولة الفلسطينية**، ص31.

انتخابات شاملة في الداخل والخارج. هذه الأسباب وغيرها قد تكون مناسبة لفهم المتغيِّرات التي أحاطت بقرار حركة حماس حول المشاركة في انتخابات عام 2006م، نظرًا لتغير الظروف والمصالح المتوخاه. إضافة الى ذلك، شهدت القضية الفلسطينية العديد من الأحداث والمتغيرات في الفترة التي تفصل الانتخابات الأولى عام 1996م عن الثانية عام 2006م. ومن هنا، لا بد من الحديث عن تلك المتغيرات والأحداث وتبيان موقف حركة حماس منها قبل الحديث بشكل مفصل حول مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية 2006م.

المبحث الثاني: المتغيرات السياسية بين عامي 1996 و2006م وموقف حركة حماس منها

قُبيل عقد الانتخابات الفلسطينية الأولى تلقت حركة حماس وجناحها العسكري ضربة قوية باغتيال مهندسها الأول يحيى عياش، ما لبثت حركة حماس أن انتقمت لاستشهاده بسلسلة عمليات أطلق عليها اسم "الثأر المقدس"[1] التي هزت الكيان الإسرائيلي بعد عقد الانتخابات الفلسطينية. فحماس لم ترد بشكل سريع بل أعطت للسلطة مشهد الهدوء الذي سعت إليه وساطة المصريين فترة عقد الانتخابات الفلسطينية، لترد بعدها السلطة بحملة اعتقالات واسعة طالت نشطاء حماس، ولتدعو إسرائيل وبرعاية أمريكية إلى عقد مؤتمر في شرم الشيخ بعنوان "المؤتمر الدولي لصانعي السلام" في 12/مارس/1996م ردًا على هذه العمليات، والذي نص على: بذل أقصى الجهد لتحديد مصادر تمويل

[1] **عمليات الثأر المقدس:** هي تسمية أطلقتها حركة حماس على سلسلة العمليات التفجيرية التي نفذها جناحها لعسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام، التي أتت ردًا على اغتيال القائد يحيى عياش، أوقعت (46) قتيلًا. جبارين، زاهر علي، **حكاية الدم من شرايين القسام، شهادة للعصر والتاريخ**.

الجماعات الإرهابية –في إشارة الى حركتي حماس والجهاد الإسلامي– والتعاون في وقف ضخِّها، ومنع المنظمات الإرهابية من ضم أعضاء الى صفوفها وتدمير السلام".[1]

والملاحظ بعد هذا المؤتمر زيادة التضييق على كوادر حماس ونشاطاتها. فقامت السلطة الفلسطينية في أبريل عام 1996م، باعتقال ألف ناشط حمساوي، خضع البعض منهم لتعذيب قاسٍ، كما أغلقت العديد من المدارس والجمعيات الخيرية ولجان الزكاة التي يديرها أنصار حركة حماس والجهاد الإسلامي.[2]

كما صعَّدت السلطة من وتيرة خطابها الإعلامي ضد حماس، واتهمتها صراحة بالتواطؤ مع حزب الليكود الإسرائيلي لإسقاط حكومة حزب العمل عرّاب اتفاق أوسلو حينها، وتلقي الدعم المادي والأوامر من إيران، كما ادَّعت أن حركة حماس تُعد لحرب ضد السلطة واغتيال ياسر عرفات. لكن حركة حماس نفت ذلك وأطلقت على الادعاءات كلمة "فتنة"، وأن ما تحدثت عنه السلطة هو "مسرحية جديدة تثير الضحك والرثاء في آن واحد".[3]

من جانبها أصرت حركة حماس على الالتزام بسياستها العامة، ورفضت التخلي على المقاومة المسلحة، أو تسليم سلاح عناصرها، كما رفضت الدخول في مواجهة مع السلطة، لكنها استمرت بالتعبير بصراحة عن موقفها من السلطة وأدائها وممارستها، وقد نوه هاني الحسن[4] عضو لجنة مركزية فتح "بموقف الإخوة في حماس؛ لأنهم مارسوا ضبطًا للنفس يشكرون عليه وسيسجله لهم التاريخ".[5]

---

[1] "**النص الرسمي لبيان ختام مؤتمر قمة صانعي السلام في شرم الشيخ 13/مارس/1996م**" – مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 7، ع 26، 1996م، ص240.

[2] صالح، محسن: **الطريق الى القدس**، ص 252.

[3] نفسه، ص 262.

[4] هاني الحسن (1939 –2012م): سياسي فلسطيني يعتبر من الرعيل الأول المؤسس لحركة فتح. تولى الحسن مناصب عدة في حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح بقيادة عرفات كان آخرها نائب رئيس لجنتها المركزية ومفوض العلاقات الخارجية فيها. كان لسنوات مستشارًا للرئيس عرفات للشؤون السياسية والاستراتيجية. وفي 2002م تولى وزارة الداخلية. **مركز رؤية للتنمية السياسية**، https://vision-pd.org/archives/510681

[5] صالح، محسن: **الطريق الى القدس**، ص 258.

وعلى وقع عمليات حركة حماس الاستشهادية ثأرًا لاغتيال يحيى عياش، عقدت الانتخابات الإسرائيلية في أيار 1996م، ليتسلم الحكم حزب الليكود اليميني، والذي وعد ناخبيه بفتح نفق تحت المسجد الأقصى بطول 450 مترًا عشية عيد الغفران اليهودي في 25 أيلول 1996م[1]. لتندلع بعد ذلك أول انتفاضة في ظل السلطة الفلسطينية عرفت باسم "هبة النفق". من جانبها رأت حركة حماس في الهبة خيارًا متاحًا آخر لدى الشعب الفلسطيني غير خيارات التفاوض، كما دعت الحركة في بيان رسمي ما أسمتها سلطة الحكم الذاتيّ إلى تأمل حجم الإمكانات التي يختزنها الشعب الفلسطيني، والتي ظهرت خلال الهبة.[2]

هذه الهبة شهدت مشاركة بعض قوات الأمن الفلسطينية بإطلاق النار على الحواجز الإسرائيلية، أجبرت الحكومة الإسرائيلية بزعامة نتنياهو إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، وتوقيع بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل يناير 1997م[3]، والذي رأت حركة حماس فيه "إفرازًا سيئًا من إفرازات سلسلة اتفاقات أوسلو" وأكدت حركة حماس في بيانها على أن السلطة تحاول التغطية على التراجع في القضية الفلسطينية، باتفاقات "هزيله"، وحذَّرت السلطة من تقديم تنازلات نوعية في اتفاقات المرحلة النهائية.[4]

نتنياهو من جانبه كثّف ملاحقته لحماس، ليورط الموساد بعملية اغتيال فاشلة لقائد حركة حماس البارز في الأردن خالد مشعل سبتمبر 1997م، على إثرها ضغط الملك الأردني الحسين بن طلال[5] للإفراج عن الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس، وتأمين العلاج اللازم لمشعل، لتبدأ حركة حماس فصلًا

---

[1] **هبة النفق 1996**م–وكالة وفا: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3482–

[2] بيان حماس بتاريخ 1/أكتوبر/1996م: " **بيان صحفي حول هبة النفق في القدس**"

[3] هبة النفق 1996م–وكالة **وفا**: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3482 .

[4] بيان حماس بتاريخ 15/يناير/1997م: "**بيان صحفي حول اتفاق الخليل بين السلطة والاحتلال**"

[5] الحسين بن طلال (1935 –1999م): ملك الأردن الثالث. تولى الحكم من الحادي عشر من أغسطس عام 1952م حتى وفاته في السابع من فبراير عام 1999م. **وكالة الأنباء الأردنية**، https://cutt.us/3KVZ6 .

جديدًا بخروج زعيمها الروحيّ من السجن لجولة عربية وإسلامية، لتنتهي أخيرًا في غزة، فأعاد الرجل ترتيب أوراق حركة حماس من جديد.

وتنفيذًا لاتفاقية طابا 1995م، جاءت مذكرة واي ريفر عام 1998م، بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بعد مفاوضات استمرت لمدة 8 أيام بين الجانبين. وجرى التوقيع برعاية أمريكية في الثالث والعشرين من تشرين الأول 1998م بالقرب من نهر واي ريفر، والتي سميت على اسمه. ووقع المذكرة كل من الرئيس الفلسطيني آنذاك ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو[1]، تحت ضغط أمريكي فرنسي مصري، فتكررت اجتماعات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، بالرئيس الفلسطيني عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، والذي اعتمد في مفاوضاته مبدأ "الأمن مقابل السلام" لا "الأرض مقابل السلام". حتى أن الإسرائيليين هددوا بالانسحاب من المفاوضات؛ بسبب عدم كفاية الضمانات الأمنية الفلسطينية لوقف هجمات حماس.[2]

جاءت الاتفاقية بهدف تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، وبهدف اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة "الإرهاب". كما نصت الاتفاقية على ضرورة توطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وكذلك إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية على ثلاث مراحل. تكون المرحلة الأولى والثانية متعلقة بتنفيذ ما اتفق عليه الطرفان في طابا، والمرحلة الثالثة متعلقة بمزيد من إعادة الانتشار تحت رقابة لجنة أمريكية يُعمل على تشكيلها لهذا الهدف[3].

من جانبها قالت حركة حماس، وعبر بيان رسمي لها قبيل الاتفاق: أن السلطة في وضع لا تحسد عليه، فهي في ضغط مزدوج من جانب شعبها ومن جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي تسعى للتوازن في

---

[1] وكالة الأناضول، **أبرز اتفاقيات منظمة التحرير وإسرائيل منذ التسعينيات.**

[2] **القدس العربي**، 1998/10/23م.

[3] الجزيرة، **اتفاقية واي ريفر**: https://cutt.us/Gci8a.

هذه العلاقة، وهذا صعب[1]، وأضافت حركة حماس وعلى لسان ناطقها الإعلامي إبراهيم غوشة حينها: أنه لا بد من المقاومة وحتى في ظل سير المفاوضات، لأن المقاوم له تفسيره الخاص للأحداث، والمقاومة هي ما يدعم الشعب ويحافظ على حقوقه غير منقوصة.[2]

لكنه وبعد توقيع اتفاق واي بلانتيشن (واي ريفر)، اتضحت الصورة من حيث تركيز الاتفاق على البعد الأمني، وإلزام السلطة في مواجهة حركتي حماس والجهاد الإسلامي وبنيتهما الاجتماعية وذلك باعتبار "المنظمات الإرهابية خارجة على القانون، والتصدي لها بشكل لا هوادة فيه تجاه الإرهاب والعنف. مع إشراك الفريق الفلسطيني الولايات المتحدة في خطة عمل يعدها، ثم يبدأ تنفيذها فورًا، ليضمن التصدي المنهجي والفعال للمنظمات الإرهابية وبناها التحتية"[3].

وفيما كان توقيع الاتفاق يبث على الهواء مباشرة، قامت السلطة الفلسطينية باعتقال 11 صحفيًا في منزل مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، الذي أعلن رفضه للاتفاق، واعترف في الوقت ذاته أن التعاون الأمني مع إسرائيل قد يعرقل المقاومة المسلحة، إلا أنَّه أكد أن حركة حماس ستبقى حية مجاهدة ومقاتلة، لكنه في الوقت ذاته أكد أن حركته ستبقى كما هي على العهد الداخلي تمارس المعارضة السلمية، ولن تسمح بالعنف ولا بالقتال الداخلي[4].

ثم عادت حركة حماس في بيان رسميّ التأكيد على رفض الاتفاق وإدانته، واعتبرته "اتفاقًا خطيرًا قد يدفع المجتمع الفلسطيني إلى حافة العنف".[5]

---

[1] **القدس العربي** 23/أكتوبر/1998م.

[2] نفسه، 23/أكتوبر/1998م.

[3] البند الأول، اتفاقية واي ريفر (واي بلانتيشن) 23/أكتوبر/ 1998م، **وكالة الانباء الفلسطينية وفا**.

[4] **القدس العربي** 24-25/أكتوبر/1998م.

[5] **بيان حماس** بتاريخ 27/أكتوبر/1998م.

جاء بعد ذلك ما يعرف بمذكرة شرم الشيخ 1999م، ولم يكن اتفاقًا مستقلًا وإنما كان استكمالًا وتوضيحًا لاتفاقية واي ريفر، فيما اصطدم بتعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، وتعثر الاتفاق أمام بند الإفراج عن سجناء فلسطينيين. وُقِّع الاتفاق بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي في شرم الشيخ المصرية في 4 سبتمبر 1999م، وركز الاتفاق على توضيح إعادة الانتشار، وإطلاق المعتقلين والممر الآمن وميناء غزة والترتيبات الأمنية بين الجانبين[1].

من جانبها اعتبرت حركة حماس مذكرة شرم الشيخ عبثًا إسرائيليًا بمصير الشعب الفلسطيني، وأضافت: " إذا كانت القضايا الصغيرة التي تضمنتها مذكرة شرم الشيخ احتاجت كل هذا الوقت فما بالك بقضايا الحل النهائي ... ما يجري مضيعة للوقت"، كما حذرت حركة حماس وعبر ناطقها الرسمي القبول بمبدأ التعديل والتفاوض على ما تم التفاوض عليه.[2]

في تلك الأثناء أيضًا تعرضت حركة حماس لضغوط أردنية، وكانت الحاضنة لمكتبها الإعلامي النشط، وجرى اعتقال 12 مقربًا من حماس، بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت للأردن بهدف إحياء عملية السلام، وصار واضحًا لحماس صعوبة استمرار الأردن بتنفيذ الاتفاق الموقع مع رئيس الحكومة زيد بن شاكر عام 1991م والقاضي بالسماح لحماس بالتواجد بالأردن، والسماح لرموز الحركة بممارسة نشاطهم السياسي والإعلامي، مقابل أن تحصر الحركة نشاطها بأمور الشأن الفلسطيني فقط[3]. وصولًا إلى طرد أعضاء المكتب السياسي لحماس في الأردن في نوفمبر 1999م.

جدير بالذكر أن اتفاقية واي ريفر واتفاق شرم الشيخ باءتا بالفشل، نتيجة لعدم التزام الطرفين بهذه البنود. فلم تستطع السلطة الفلسطينية تنفيذ التزاماتها الأمنية المتمثلة بملاحقة المقاومة والعمليات ضد إسرائيل، والتي كانت حركة حماس على رأسها. وفي نفس الوقت لم تنفذ إسرائيل التزاماتها المترتبة عليها وفق

---

[1] وكالة الأناضول، **أبرز اتفاقيات منظمة التحرير وإسرائيل منذ التسعينيات**.

[2] **القدس العربي**، 5/سبتمبر/1999م.

[3] أسامه حمدان في مقابلة مع **القدس العربي**، 5/سبتمبر/1999م.

الاتفاقيتين. وبهدف إحياء عملية السلام من جديد، قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بعقد جولة تفاوض جديدة في كامب ديفيد.

فبعد فشل مشاريع التسوية السابقة، وتصعيد عمليات المقاومة التي نفذتها حركة حماس وعجزت السلطة عن إيقافها، وجدت الأخيرة نفسها في حاجة ماسة لتحقيق مكاسب على الأرض، وخصوصًا بعد توجيه الانتقادات داخليًا وخارجيًا لمسار المفاوضات الذي انتهجته السلطة دون تحقيق نتائج على أرض الواقع. فوعدت وهددت السلطة بإعلان قيام دولة فلسطين عدة مرات في الأعوام 1998م و1999م ثم أجلته لعام 2000م دون تنفيذ ذلك في ظل استخفاف إسرائيلي بهذه التهديدات.

إلا أن الخشية من انفجار الموقف نتيجة حالة الإحباط الشديد آنذاك، دفعت الأطراف لاستئناف المفاوضات النهائية بشكل أوضح فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي. حاول الطرفان بشكل حثيث الوصول إلى تسوية قبل قدوم الموعد الأخير، الذي وضعه الفلسطينيون لإعلان دولتهم، وهو في شهر سبتمبر عام 2000م[1].

مُنِيَ ائتلاف باراك في الحكومة بنكسة عشية مفاوضات كامب ديفيد، بسبب انسحاب حزب شاس اليميني مع حزبين آخرين من الحكومة قبل يومين من قمة حاسمة في كامب ديفيد؛ بسبب خوفهم من تقديم تنازلات كثيرة[2]، علمًا أن باراك أعلن خمسة خطوط حمر ضمن مقابلة مع القناة العبرية الثانية قبيل لقائه بوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبريت، وأعلن أنه لن يوافق على جعل القدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين، ولن ينسحب لحدود 1967م، ولن يسمح بوجود جيش فلسطيني في الضفة، ولن يزيل المستوطنات، ولن يقبل بعودة اللاجئين الفلسطينيين.[3]

---

[1] **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، المجلس التشريعي الفلسطيني.

[2] **القدس العربي**، 10/يوليو/2000م.

[3] **القدس العربي**، 17/مايو/2000م.

من جانبها حذرت حركة حماس مما هو قادم، وقالت في بيان رسمي صادر في الحادي عشر من يوليو 2000م، أن الطريق الوحيد لتحرير فلسطين هو الجهاد والمقاومة، وأن مؤتمر كامب ديفيد ما هو إلا مؤامرة صهيونية للتفريط بحقوق الشعب الفلسطيني، والاكتفاء بدولة صورية منقوصة السيادة، وطالبت بتصعيد المواجهات الجماهيرية ضد إسرائيل "وإشعال الأرض تحت أقدام المحتلين"، كما دعت الى ضرورة بناء وحدة وطنية راسخة، كما أدانت موافقة السلطة الفلسطينية على حضور هذه القمة (المؤامرة)، وحذَّرتها من التفريط أو المس بحقوق الشعب الفلسطيني وفق البيان.[1]

من جهته دعا الشيخ أحمد ياسين السلطة الفلسطينية –وبعد تواتر فشل قمة كامب ديفيد–إلى الالتحام مع حركة حماس في خندق المقاومة، وترك التنسيق الأمني الأمريكي الإسرائيلي، الذي يخدم العدو الإسرائيلي[2].

ثم عادت حركة حماس وفي بيان رسمي آخر صادر في الثالث والعشرين من يوليو 2000م، بدعوة عرفات إلى الانسحاب الفوري مما أسمته "مؤامرة ومهزلة" كامب ديفيد، ودعت الشعب الفلسطيني للتعبير عن غضبه مما يجري هناك[3].

أما زعيم حركة حماس أحمد ياسين، فطالب وبمؤتمر صحفي الوفد الفلسطيني بالانسحاب من كامب ديفيد، وقال أنه لا يتوقع أن يتنازل عرفات عن هذه الثوابت، لأن هذا سيكون بمثابة انتحار سياسي له، وردًا على سؤال حول الاستفتاء على أي اتفاق سلام يتم التوصل اليه في كامب ديفيد قال ياسين: " إذا ما أعطي الشعب الفلسطيني حرية الكلمة في كل قطاعاته فسيرفض هذا الاتفاق"[4].

---

[1] **بيان حماس بتاريخ**، 11/يوليو/2000م.

[2] **القدس العربي**، 20/يوليو/2000م.

[3] **بيان حماس بتاريخ**، 23/يوليو/2000م.

[4] **القدس العربي**، 23/يوليو/2000م.

وبعد فشل الجانب الفلسطيني والإسرائيلي في توقيع اتفاق كامب ديفيد؛ حيّى زعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين الرئيس عرفات على ثباته أمام الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وعدم تفريطه بالحقوق الفلسطينية، معلنًا وقوف حركته إلى جانب الرئيس الفلسطيني في ذلك.[1]

ثم ما لبثت السلطة الفلسطينية أن اعتقلت القائد في حركة حماس الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، لتصرح حركة حماس بإدانة هذا الاعتقال، الذي يجيء في مرحلة هي الأحوج إلى رصِّ الصفوف، والوقوف صفًا واحدًا في مواجهة العدو الصهيوني حسب البيان.[2] ولترحب حركة حماس على لسان الشيخ أحمد ياسين بأي حوار مع السلطة الفلسطينية لترتيب الوضع الفلسطيني والوقوف في وجه الاحتلال.[3]

والملاحظ في تلك الفترة جهوزية الساحة الفلسطينية لمرحلة مواجهة مع الإسرائيليين، بعد استنفاد المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود، بفعل تعنت الجانب الإسرائيلي.

وهذا بالضبط ما جرى بإعلان زعيم حزب الليكود الإسرائيلي أرئيل شارون عزمه اقتحام المسجد الأقصى، فوصل الغضب الشعبي ذروته، ودعت حركة حماس في بيان رسمي في السابع والعشرين من سبتمبر 2000م، أبناء الشعب الفلسطيني للتوجه للمسجد الأقصى للتصدي للإرهابي شارون، ومنعه من دخول المسجد، ومحاولة تدنيسه مهما كلف الأمر من تضحيات حسب البيان.[4]

اندلعت انتفاضة الأقصى غداة محاولة اقتحام رئيس حزب الليكود أرييل شارون للمسجد الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر 2000م، وحدثت مواجهات عارمة امتدت من ساحة الحرم القدسي، وصولًا إلى مناطق في الداخل الفلسطيني والضفة الغربية وقطاع غزة، ساندتها وقفات تضامنية مع الشعب الفلسطيني حول العالم.

---

[1] **القدس العربي**، 27/يوليو/2000م.

[2] **بيان حماس بتاريخ**، 30/يوليو/2000م.

[3] **القدس العربي**، 14/أغسطس/2000م.

[4] بيان حماس بتاريخ 27/سبتمبر/2000م: "**بيان حول إعلان الإرهابي شارون اعتزامه التجول في الحرم القدسي الشريف**".

في أول ثلاثة أشهر من الانتفاضة سقط ثلاثمائة وخمسون شهيدًا فلسطينياً[1]، وبدا أن مشروع السلام برمته على حافة الانهيار، مما حدا برئيس الولايات المتحدة الأمريكية التي شارفت ولايته على الانتهاء – بعد فوز الرئيس جورج بوش الابن مرشح الحزب الجمهوري المعروف بانحيازه لإسرائيل– إلى إرسال لجنة لتقصي الحقائق فيما يخص تصاعد موجات العنف في الأراضي الفلسطينية سميت بلجنة ميتشل[2] والتي وصلت للأراضي الفلسطينية في الحادي عشر من كانون الأول 2000م[3]، لتقوم الولايات المتحدة وفي ظل تصاعد الانتفاضة بدعوة وفد تفاوضيّ فلسطيني وآخر إسرائيلي لعقد مفاوضات ماراثونية بقاعدة بولينج العسكرية بالقرب من واشنطن، ليقوم الرئيس كلينتون بعرض مقترحاته لمشروع تسوية وذلك في الثالث والعشرين من ديسمبر 2000م.

حاول كلينتون في مقترحاته حل موضوعي القدس واللاجئين، اللذين كانا الأكثر سخونة في مفاوضات كامب ديفيد الماضية، فدعا إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة، تستوعب المتطلبات الأمنية لإسرائيل من دمج الكتل الاستيطانية، مع إمكانية عقد مقايضات إقليمية، كما عرض تصورًا لحل مشكلة اللاجئين عبر السماح لهم بالعودة إلى الدولة الفلسطينية إذا ما رغبوا بذلك، أو إيجاد منازل جديدة لهم في مواقعهم الحالية، أو ضمن دولة ثالثة مع ضمان حصولهم على تعويضات من المجتمع الدولي لمساعدتهم في بناء حياتهم الجديدة. كما عرض كلينتون وجود قوات دولية لتوفير الأمن ومراقبة تنفيذ الاتفاق النهائي[4].

---

[1] **القدس العربي**، 28/ديسمبر/2000م.

[2] نسبة إلى المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى إيرلندا الشمالية آنذاك **جورج ميتشل**، سياسي أمريكي ينتمي إلى الحزب الديمقراطي. وكان عضوًا في مجلس الشيوخ وشغل فيه منصب رئيس الأغلبية وذلك من 1989م إلى 1995م. الجزيرة نت، 24–4–2013م، https://cutt.us/vta4y .

[3] **القدس العربي**، 28/ديسمبر/2000م.

[4] مقترحات كلينتون لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج 12، ع 46/45، شتاء ربيع 2001م، ص 162.

ولبحث هذه المقترحات جرى دعوة الأطراف، والتي قبلت بالورقة مع وجود تحفظات لحضور قمة في شرم الشيخ لتحديد إطار لإعادة إطلاق المفاوضات[1]، لكن القمة فشلت بسبب عدم حضور رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك آنذاك، والذي كان قدم استقالته من الحكومة الإسرائيلية.

من جانبها طالبت حركة حماس وفي تصريح صحفيّ بوقف كافة أشكال التفاوض مع إسرائيل، كما حذرت السلطة الفلسطينية من قبول ورقة المقترحات الأمريكية التي تناقض مصالح شعبنا، ولا تخدم إلا باراك وكلينتون حسب قول البيان، وفي الوقت نفسه طالبت حركة حماس السلطة بإطلاق سراح كل المجاهدين والمفكرين والعلماء والدعاة من سجونها[2]. ثم عادت حركة حماس في الرابع من يناير 2001م لإصدار بيان صحفيّ واصفًا مقترحات كلينتون بأنها مجرد مقترحات وشروط وتصورات صهيونية بالكامل، كما أنَّها تشطب حق أكثر من 5 ملايين لاجئ وتكرس السيادة الصهيونية على الحرم القدسي، كما حذر البيان من العودة للتنسيق الأمني.[3]

ويلحظ في تلك الفترة وجود نشاط فعّال لجناح حركة حماس العسكري – كتائب القسام– في العمليات الاستشهادية، مما يدلل على وجود تراخٍ في قبضة السلطة الفلسطينية في ملاحقة عناصر حركة حماس بعد انطلاقة انتفاضة الأقصى[4]، وفي نفس الوقت بعثت حركة حماس برسائل تطمين للسلطة الفلسطينية عبر قادتها، ولعل من أبرزهم عبد العزيز الرنتيسي، الذي أكد على أن حركته لا تسعى إلى تولي زمام السلطة، وأن هذا ليس من أهدافها في المرحلة الراهنة، كما اعتبر تسلم حركة حماس زمام القيادة في غياب عمق إسلامي في الدول العربية يشكل متنفسًا لها يمثل نوعًا من الانتحار. وفي شأن الهدنة مع إسرائيل أكد أن حركة حماس والجهاد لا تقبل التنازل عن شبر واحد من فلسطين التي احتلت عام

---

[1] **القدس العربي**، 28/ديسمبر/2000م.

[2] **القدس العربي**، 31/ديسمبر/2000م.

[3] بيان حماس بتاريخ، 4/يناير/2001م: "**بيان حماس حول موافقة السلطة على المقترحات الامريكية** ".

[4] **القدس العربي**، 10/يناير/2001م.

1948م، ولكن يمكنهما الموافقة على هدنة مؤقتة بزمن محدد كعشر سنوات يقيم الشعب الفلسطيني فيها دولته في حدود 1967م وعاصمتها القدس[1].

بفوز شارون برئاسة الحكومة الإسرائيلية في فبراير عام 2001م بدأت مرحلة جديدة أخرى، والذي بدوره رفض العودة إلى أية مفاوضات مع الفلسطينيين قبل إيقاف الانتفاضة، لتزداد الأحداث اشتعالاً، وصولًا إلى استخدام إسرائيل طائراتها الحربية للمرة الأولى منذ عام 1967م لضرب أهداف فلسطينية[2].

ومع تلك التفاعلات الفلسطينية؛ تصاعدت مطالبات الشعوب العربية لحكوماتها بضرورة وقف التطبيع مع إسرائيل كالأردن ومصر وغيرها، كما دعمت الشعوب مقاطعة البضائع الأمريكية المنحازة لإسرائيل، ليصل العالم إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر عندما تم ضرب برجي التجارة العالمية، واتهام تنظيم القاعدة بتنفيذه، مما حدا بأمريكا إلى ملاحقة التنظيم في أفغانستان، ثم غزو العراق، وما رافق ذلك من حرب مستعرة على ما تسميه أمريكا (بالإرهاب) ووقف تمويله، ولم تنجُ الفصائل الفلسطينية بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام من تأثيرات تلك المرحلة المفصلية في تاريخ العالم.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م داخل أمريكا، تنبهت حركة حماس لاستغلال إسرائيل ما جرى لمصلحتها دعائياً، عبر التلويح بضلوع أطراف عربية وإسلامية في الهجوم، لتظهر نفسها وكأنها في حالة تحالف مع أمريكا ضد خطر مشترك للتحريض على العرب والمسلمين[3]، وبينما كانت أمريكا منشغلة في حرب أفغانستان تاركة لإسرائيل حرية تصعيد هجماتها تحت غطاء انشغال العالم بثأر أمريكا ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان، رأى وليّ العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز الفرصة مواتية لطرح مبادرة عربية للسلام مع إسرائيل في مؤتمر القمة العربية في بيروت.

---

[1] حوار عبد العزيز الرنتيسي – **الحياة اللندنية** – 15/يناير/2001م.

[2] **القدس العربي**، 18/مايو/2001م.

[3] **القدس العربي**، 13/سبتمبر/2001م.

اكتسبت المبادرة العربية أهميتها لأنها المرة الأولى منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي، يجري تقديم مبادرة سلام تشمل جميع الدول العربية، على قاعدة انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي التي احتلتها عام 1967م، بما فيها الجولان وجنوب لبنان، مع ضرورة التوصل لحل عادل لقضية اللاجئين، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أراضي عام1967م وعاصمتها القدس، وفي المقابل يتم إنهاء حالة النزاع مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها.[1]

حماس من جانبها رأت في المبادرة إيجابيات، مثل إشادة القادة العرب بالانتفاضة، وتفريقهم بين الإرهاب والمقاومة ووجود دفء في العلاقة بين العراق والكويت على وقع طبول التهديدات الأمريكية بالحرب على العراق، إلا أنَّها شددت على رفض التطبيع، إذ أن استعادة حقوق الدول العربية وجزء من الحق الفلسطيني ليس مبررًا لإنهاء الصراع العربي الصهيوني كما قالت.[2] ويلحظ تنبه حركة حماس إلى خطورة ما يحاك للإقليم مع تصاعد التهديدات لشنّ حرب على العراق، ومدى تأثير هذا الأمر على القضية الفلسطينية برمتها.

في تلك الأثناء ردت إسرائيل على مبادرة العرب بعملية السور الواقي، واقتحام المدن الفلسطينية الرئيسة، بحشودات عسكرية ضخمة، وحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بمقر المقاطعة في رام الله.

ومع بدء الحرب الأمريكية على العراق أواخر مارس عام 2003م، كان واضحًا للمتابع أن عجلة التغيير في النظام السياسي الفلسطيني تتسارع بضغوط خارجية للحد من صلاحيات الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والذي بات محاصرًا في رام الله بعد قيام الاحتلال الإسرائيلي باجتياح الضفة الغربية، لوقف الانتفاضة.

---

[1] **جريدة السفير**، بيروت 28/مارس/2001م.

[2] **القدس العربي**، 29/مارس/2001م.

قامت السلطة الفلسطينية بتفويض محمود عباس أبو مازن كأول رئيس وزراء فلسطيني لتشكيل حكومته الفلسطينية الأولى في التاسع والعشرين من أبريل عام 2003م. حركة حماس وعلى لسان الرنتيسي رفضت المشاركة فيها، وقال: "إن المرحلة الحالية مرحلة تحرر وليست مرحلة تشكيل وزارة، كما أكد رفض حركة حماس المشاركة في أي حكومة فلسطينية يعتمد برنامجها على أوسلو والاعتراف بدولة إسرائيل".[1]

لكن بيان حركة حماس المنشور في 20 مارس 2003 م كان أكثر وضوحاً؛ إذ اعتبر تعيين رئيس وزراء هو محاولة أمريكية للسيطرة على القرار الوطني الفلسطيني، وفي الوقت نفسه حذرت من نسف مناخ الوحدة الوطنية، إذ عدَّت خطة خارطة الطريق بمثابة مشروع فتنة جديد.[2]

نشرت خطة خارطة الطريق والتي قدمتها اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، بناءً على وثيقة أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية، والتي نُشر نصها النهائي في 30 أبريل 2003م[3]. وقد كان الغرض من الخطة، إنهاء الكفاح المسلح وإعادة هيكلة أجهزة الأمن الفلسطينية، مع تأجيل قضايا الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات والأسرى لحين استتباب الأمن وإعادة الهدوء للأراضي الفلسطينية[4].

رأى بعض الباحثين أن الخطة تشير إلى عدة أمور إيجابية ذات علاقة بالحل الدائم مثل؛ قيام دولة فلسطينية مستقلة، ديمقراطية، ذات سيادة، وذات قابلية للحياة كنتيجة لتطبيق الخطة. وذلك بناء على

---

[1] **القدس العربي**، 31/مارس/2003م.

[2] **بيان حماس الرسمي**، 15 /مارس/ 2003م و20 /مارس/ 2003م.

[3] وثائق خريطة الطريق، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج 14، ع 55، صيف 2003م، ص 157.

[4] نفسه.

قرار مجلس الأمن حول قيام الدولة الفلسطينية (رقم 1397)[1]، كما تشير الخطة كذلك إلى أن التسوية ستنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967م، كما اعتبرت الخطة أن قرار 242 الأممي والمبادرة العربية للسلام أيضًا من القواعد التي ستبنى عليها التسوية[2].

تباينت المواقف حول خارطة الطريق، ففي حين تم قبول خارطة الطريق من حيث المبدأ من قبل رئيس الوزراء الفلسطيني آنذاك محمود عباس، قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون وحكومته 14 تحفظًا على الخطة، كانَ مِن أبرزها رفض تجميد الاستيطان، ورفض الجداول الزمنية المقترحة، واشتراط الوقف التام للمقاومة من طرف الفلسطينيين. أما بخصوص الموقف من المقاومة وموقف المقاومة من الخارطة، فقد أشارت الخارطة بوضوح الى أن الجانب الأمني لا يجب أن يكتفي بوقف شامل لإطلاق النار، بل يطالب بإجراء اعتقالات للأفراد والمجموعات، وتدمير القدرات والبنية التحتية لمجموعات المقاومة الفلسطينية مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما[3].

حماس قامت بإصدار بيان مشترك مع حركة الجهاد الإسلاميّ، لرفض ما أسمته "الخدعة"؛ إذ لا يمكن قبول حل قضية فلسطين على حساب تدمير بلد عربي مسلم على حد وصف البيان، وقالت: إن خطاب بوش حول قضية فلسطين؛ هو محاولة لتقديم رشوة مكشوفة لشعبنا بين يدي استعداداته الأخيرة للعدوان على العراق.[4]

---

[1] تم اتخاذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1397 يوم 12/مارس/2002م من قبل مجلس الأمن الدولي. وطالب المجلس بوضع حد لأعمال العنف التي وقعت بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني منذ بداية الانتفاضة الثانية في سبتمبر عام 2000م. **الجزيرة نت**، قرار مجلس الأمن رقم (1397) بشأن إقامة دولة فلسطينية، 13/مارس/2002م، https://cutt.us/C26MJ .

[2] الشقاقي، خليل وآخرون، **مدخل لفرض وصاية دولية على الفلسطينيين أم طريق نحو دولة مستقلة ذات سيادة؟** المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

[3] نفسه.

[4] **بيان حماس الرسمي**، 15 /مارس/2003م.

والملاحظ في الفترة التي تلت تشكيل الحكومة توترًا في العلاقة بين السلطة وباقي الفصائل المسلحة، ولعلَّ من أبرزها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وذلك بسبب اللقاءات الأمنية المتكررة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وما تلا ذلك من التزامات أمنية فلسطينية تستوجب قيام أجهزة الأمن الفلسطينية بإحباط عمليات المقاومة ومنع إطلاق الصواريخ على مستوطنات قطاع غزة. من جانبها رأت حركة حماس أنها المستهدف الأبرز، وخاصة بعد نصّ خطة خارطة الطريق على كبح جماحها، وتجفيف منابع تمويلها، مما أجبر حركة حماس على الدخول في وساطة برئاسة مدير المخابرات المصرية عمر سليمان لتنتهي بعقد هدنة وصفت بالتاريخية مع إسرائيل ابتداءً من تاريخ 29 يونيو 2003م ولمدة ثلاثة أشهر.[1]

حماس والجهاد أعلنتا قبول هدنة مؤقتة ومشروطة بعدة شروط أهمها وقف الانتهاكات الإسرائيلية. وقد اعتبر آنذاك وقف أعمال المقاومة موقفًا تاريخيًا للحركة، إذ أنها المرة الأولى لحماس ومنذ تأسيسها تعقد هدنة، ووصفت السلطة آنذاك الهدنة بالإنجاز المهم، كونها تساعدها على الوفاء بالتزاماتها الأمنية مع الإسرائيليين. كما رأت حركة حماس في الهدنة فرصة لحكومة أبو مازن لوقف الانتهاكات الإسرائيلية، ورفع الحصار عن المناطق الفلسطينية وإطلاق سراح السجناء،[2] إلا أن كلا الحركتين حماس والجهاد، ومن خلال البيانات الصادرة فترة الهدنة أشارتا إلى إعادة النظر في الهدنة، واللجوء إلى نوع من الفعل المقاوم لا يصل حد التصعيد ولا يتوقف على نحو كامل، أي الرد على نحو محدود بناء على الخروقات الإسرائيلية، وذلك بسبب شروع السلطة بتنفيذ الالتزامات المطلوبة منها وفقًا لخطة خارطة الطريق، وفي مقدمتها جمع الأسلحة من الفصائل الفلسطينية[3]. مما حدا بمصر لدعوة الفصائل لجولة حوار فلسطيني أواخر 2003م، ولم تتوصل الفصائل إلى نتائج نهائية، إلا أنها حققت تقدمًا واضحًا في استعداد حركتي

[1] عيدان، محمد، **تطورات العلاقة بين السلطة وحركة حماس**، ص102.

[2] **نفسه**، ص104 -105.

[3] الزعاترة، ياسر، **خارطة الطريق: حلول وآفاق**. الجزيرة نت.

حماس والجهاد لوقف الهجمات ضد الإسرائيليين، واستعدادهما الدخول في منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بها ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، بعد إعادة بنائها على أسس ديموقراطية.[1]

وكان واضحًا للمتابع آنذاك ظهور مرونة في الخطاب السياسيّ لحركة حماس، وتغير موقفها من المشاركة في المنظمة، ورغبتها في لعب دور في رسم السياسة الفلسطينية، والانتقال من تلقي الحدث إلى المساهمة في صناعة المسار السياسي الفلسطيني، تمثل ذلك في موافقة حركة حماس على برنامج سياسيّ مرحليّ، دون التنازل عن برنامجها الاستراتيجي.[2]

وبالرغم من هذا التقدم الملحوظ على صعيد ترتيب البيت الداخليّ الفلسطيني، إلا أن رئيس الحكومة الفلسطينية أبو مازن كان يتعرض لضغوط أمريكية إسرائيلية لسحب الصلاحيات من الرئيس عرفات، ومكافحة الإرهاب وفقًا لخطة خارطة الطريق، والذي يعني مواجهة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، فدخل عباس في نزاع صلاحيات مع عرفات؛ انتهى بتقديم استقالته من الحكومة، وتشكيل أبو علاء قريع حكومة جديدة في نوفمبر 2003م[3].

أما حكومة شارون فقد شددت على ضرورة محاربة (الإرهاب)، وقامت بتصعيد عدوانها على حركة حماس، باغتيال قادتها السياسيين وصولًا إلى اغتيال زعيمها الروحيّ ومؤسسها الشيخ أحمد ياسين في 22 مارس 2004م، وخليفته الدكتور الرنتيسي 17 ابريل 2004م.

---

[1] عيدان، محمد، **تطورات العلاقة بين السلطة وحركة حماس**، ص105.

[2] وحدة البحوث والدراسات، **الحوار بين حركتي فتح وحماس الواقع**، ص63.

[3] **نفسه**، ص16.

المبحث الثالث: موقف حركة حماس من إجراء انتخابات الرئاسة الفلسطينية 2005م والمجلس التشريعي 2006م

باستشهاد الشيخ أحمد ياسين مارس 2004م، ثم وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في نوفمبر 2004م، والانسحاب الأحادي الجانب من غزة ومستوطناتها عام 2005م، وما رافق ذلك من تغيُّر إقليمي عربي باحتلال أمريكي لبلد عربي كبير مثل العراق، يمكن القول إن عام 2005م كان بداية التحول الحقيقي في موقف حركة حماس فيما يتعلق بالمشاركة في النظام السياسي الفلسطيني بشكل عملي.

فبعد وفاة عرفات جرت الدعوة إلى عقد انتخابات رئاسية، إلا أن حركة حماس رفضت المشاركة فيها وأعلنت مقاطعتها لها، داعيةً في الوقت نفسه إلى إجراء انتخابات شاملة؛ رئاسية وبرلمانية وبلدية[1]. وعزت عدم مشاركتها في انتخابات رئاسة السلطة إلى طرح الخطوة بشكل انفرادي من قبل حركة فتح، بعيدًا عن ترتيب البيت الفلسطيني، وضرورة إجراء انتخابات عامة وشاملة، ولأن هذه الانتخابات بسياقها الراهن كانت تلبية لحاجة محصورة ومحددة للسلطة الفلسطينية، على حد وصف البيان.[2]

كما طالبت حركة حماس بإجراء تغييرات ديموقراطية حقيقية لتحقيق الشراكة، وإعطاء الاعتبار للمؤسسية في الساحة الفلسطينية، كما دعت إلى إنهاء حالة ونهج التفرد في الساحة الفلسطينية.[3] وكان واضحًا للمتابع وجود تغير في خطاب حركة حماس بما يخص المشاركة السياسية، ووجود قرار ما يطبخ في

---

[1] **بيان حماس**، 1/ديسمبر/2004م.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

دوائر حركة حماس الداخلية، بما يخص الانتخابات التشريعية، عزز هذا الاعتقاد مشاركة الحركة الإسلامية في انتخابات بلديات القطاع وفوزها الكبير فيها في 25 يناير 2005م[1].

قرار حركة حماس المتصل بالانتخابات التشريعية لم يتأخر، إذ أعلنت حركة حماس وعبر مؤتمر صحفي عقده عضو مكتبها السياسي محمد غزال في مدينة نابلس عن مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية المقبلة، قائلاً: إن مشاركة حركته يأتي حرصًا منها على تعزيز نهجها في خدمة الشعب الفلسطيني، ولحماية حقوقه ومكتسباته والإسهام في بناء مؤسساته الوطنية، ولمعالجة أوجه الفساد والخلل الذي يسود بعض مناحي الحياة الفلسطينية، واستجابة لنبض المجتمع وبناءً على المتغيرات التي فرضتها المقاومة على الأرض.[2]

ثم عادت حركة حماس في أكتوبر 2005م لشرح موقفها من الانتخابات ببيان صحفي، دافعت فيه عن مشاركتها بالانتخابات المقبلة، وعدَّته تطورًا طبيعيًا في سلوكها السياسيّ، يتوافق مع دورها ومكانتها ومسؤوليتها، واعتبرت مشاركتها في الانتخابات بمثابة منبر جديد لمحاربة الفساد والإسهام في إعادة تشكيل الحياة السياسية. كما نوّهت حركة حماس إلى الأجواء العامة التي تشير إلى رغبة شعبية واسعة في التغيير، وانتخاب شخصيات نزيهه ذات كفاءة. وأشارت إلى أن مشاركتها تأتي في سياق حماية برنامج المقاومة في وجه من يحاول العبث، حسب البيان، وقالت: إن انتفاضة الأقصى قفزت عن

---

[1] بقي الهاجس الشرعي مسيطرًا على حركة حماس فيما يتعلق بمشاركتها في الانتخابات وقد ظهرت العديد من النقاشات الشرعية المتعلقة بهذا الجانب على الساحة الفلسطينية بعد إعلان مشاركة الحركة في الانتخابات وكان للحركة موقف مكتوب واضح من هذه الانتخابات استجابة للنقاش الدائر في الشارع حينها ينظر حول النقاشات الشرعية: الحركة الإسلامية /محافظة الخليل، **حكم المشاركة في المجلس التشريعي الفلسطيني (دراسة فقهية)**؛ وينظر: **حكم المشاركة في المجلس التشريعي الفلسطيني–دارسة فقهية**، الاتجاه الإسلامي/ محافظة الخليل. وفيه دراستان إحداهما كتبها إبراهيم بن عبد العزيز بركات من مدينة القدس، مسؤول جمعية أهل السنة. والأخرى موقعة باسم أهل الحديث والأثر.

[2] **القدس العربي**، 12/مارس/2005م.

أوسلو، وأضاف البيان أن حركة حماس بمشاركتها في الانتخابات؛ إنما تسعى للحصول على الشرعية القانونية والدستورية، والتي تدعم مشروعها الجهاديّ.[1]

وعليه، رأت حركة حماس أن اتفاق أوسلو أصبح في حكم الميت، وكان هذا المبرر الأبرز لمقاطعة الانتخابات الأولى عام 1996م، وأشارت الحركة إلى أن أول من طوى صفحة أوسلو عملياً؛ هو الاحتلال الإسرائيلي من خلال ممارساتها السياسية والعسكرية، التي تجاوزت عمليًا ما تم الاتفاق عليه. من جانب آخر، فإن الفساد الحاصل في السلطة الفلسطينية التي ترأستها فتح كان أمرًا واقعاً، وارتأت حركة حماس ضرورة محاربته، على أن تكون محاربة هذا الفساد عبر الدخول في النظام السياسي بطريقة ديمقراطية عبر صناديق الانتخابات. وعليه، تبلور خطاب حركة حماس حول عملية "الإصلاح والتغيير"، وهو الاسم الذي أطلقته على كتلتها المرشحة للانتخابات التشريعية. والملاحظ أن الاسم كان بعيدًا عن اصطلاحات المقاومة والتحرير الذي اعتاد عليه الجمهور من حركة حماس على مدى السنين السابقة.

عضو المكتب السياسي لحركة حماس سامي خاطر رأى؛ أن توسع وازدياد شعبية حركة حماس وضعها أمام ثلاثة خيارات فيما يتعلق مسألة عدم المشاركة في الانتخابات: الخيار الأول: أن تخضع للسلطة الحالية ومطالباتها بنزع سلاح المقاومة، بالإضافة الى السكوت على واقعها المثخن بالفساد. الخيار الثاني: أن تنأى بنفسها عن المشاركة والتدخل كأن الأمر لا يعنيها بشيء، وهو خيار له سلبيات عديدة. الخيار الثالث: أن تنقلب الحركة على هذا الواقع بما قد يصل إلى حرب أهلية. من هنا، اختارت حركة

[1] بيان حماس بتاريخ 29/أكتوبر/2005م: "**بيان صحفي حول مشاركة حماس في الانتخابات البلدية والتشريعية** ".

حماس خيارًا رابعًا وهو التأثير في النظام السياسي، من خلال المشاركة فيه بصورة سلمية، وهو ما لا يتم إلا عبر الانتخابات[1].

من جانب آخر، كان للانتفاضة الثانية أثر كبير على تغير سلوك حركة حماس تجاه المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني، فكسرت حالة الجمود التي سادت طوال الأعوام الماضية، فقد خفت حدة الملاحقات الأمنية، وذلك أعطى حركة حماس فرصة للظهور على الساحة الفلسطينية بشكل أكبر. كما أنَّ تجميد المفاوضات بسبب نشوب الانتفاضة؛ أدى إلى تراجع دور السلطة الوطنية داخليًا[2]. إضافة إلى حصار واغتيال الرئيس ياسر عرفات، وغياب كاريزما أبو عمار الذي كان له دور كبير في توجيه البوصلة لحركة فتح. ويُضاف إلى ذلك، حالة التشرذم التي وصلت لها الحركة بعد غياب قائدها الذي كان قادرًا على جمع كافة الخيوط بين يديه والتعامل معها بحرفية.

أتت الانتخابات _وعلى لسان رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل_ في مرحلة تقاطعت فيها عدة تقديرات لأطراف اللعبة، منها أميركية ظنت أن فرض الديمقراطية على المنطقة يمكن أن يقضي على التطرف بحسب المفهوم الأميركي، وأن يقلل الأسباب التي تقود إليه، وقد اعتقد الأمريكان أن المقاومة الفلسطينية أو العراقية أو العربية بشكل عام هي حالة ناجمة عن الاحتقان الداخلي والديكتاتوري، وأنها مجرد ردة فعل غير مستندة إلى مشروع وطني في مواجهة الاحتلال، وهذا جزء –كما يرى مشعل– من السطحية الأمريكية في التعامل مع الحالة العربية مع قضايا المنطقة. وقد تقاطع معها إحساس بأن حركة حماس كانت خارج النظام السياسي الفلسطيني حتى ذلك الوقت، مع أنها أصبحت تؤثر في القرار الفلسطيني، من دون أن تكون جزءًا من النظام القائم، ومن دون أن تتحمل مسؤوليات هذا النظام. ويبدو أنه تكونت قناعة لدى الأمريكيين وبعض الأطراف العربية والفلسطينية بأنَّ دمج حركة حماس في النظام السياسي

[1] خاطر، سامي، **تقييم المسار السياسي لحركة حماس**. ص18.

[2] الشاعر، ناصر الدين، **عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية: وجهة نظر إسلامية**، ص165.

الفلسطيني قد يعمل على احتوائها وتحميلها المسؤولية، مما قد يكون عامل ضغط عليها مِن أجل إحداث اختراق في مواقفها السياسية .

وقد كان الافتراض أن حركة حماس ستكون أقلية معارضة داخل المجلس التشريعي، وستحصل على مجرد حصة غير مؤثره داخل النظام السياسي الفلسطيني، على أن تخضع لقرار الأغلبية، ولهذا سُمح بالانتخابات كممر إجباري أملًا باحتواء حركة حماس وتدجينها وإجبارها على إلقاء سلاح المُقاومة بعد الوصول للحكم. كما أنه بعد رحيل ياسر عرفات، كان من المرغوب فيه القيام بإصلاحات معينة، لاعتقادهم أن القيام ببعض الإصلاحات السياسية والمالية قد يكون جيداً، لاستيعاب الحالة الفلسطينية، ودفعها بعيدًا عن خيار المقاومة، على أن يصبح المال الفلسطيني تحت السيطرة، فلا يتوجه إلى الأجنحة العسكرية، كما كانَ عليه الحال في عهد ياسر عرفات[1].

إنَّ دخول حركة حماس كما يرى رئيس المكتب السياسي للحركة حينها خالد مشعل كان لهدف تحقيق مجموعة من الإصلاحات التي باتت ضرورية للشعب الفلسطيني، علاوة على محاربة الفساد الذي أصبح عبئًا على الجميع، بعدما أصبح الإصلاح ومحاربة الفساد، وتغيير هذا الواقع أضحى مطلبًا شعبيًا فلسطينيًا لا تستطيع حركة حماس أن تتجاهله، ولا بدَّ لها من أن تشارك في هذه المسؤولية من موقع السلطة ذاتها.

السلطة لها حكم ذاتي ولا تملك السيادة الكاملة، فقد أصبحت تتحكم في حياة الناس ومصيرهم، وبالتالي، فإن تركها بأدائها السيئ في جميع المجالات، بما فيه إدارتها للشأن الوطني ولموضوع الحقوق الفلسطينية، وموقفها السلبي من المقاومة وسلاحها، وخصوصًا في ظل الوضع الجديد الذي لا يؤمن أصلًا لا بالمقاومة ولا بالانتفاضة، كان يعني أن نبقى مكشوفين أمام سلطة لا تحمي ظهرك ولا تحمي برنامجك ولا تحمي سلاحك ولا تحمي المقاومة. فكان لا بدَّ من أن نشارك في هذه السلطة عبر بوابة

[1]– خالد مشعل في حوار شامل (مقابلة). **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج 19، ع 76، خريف 2008م، ص58.

الانتخابات وصناديق الاقتراع، لنحمي برنامج المقاومة، ولنحمي الحقوق الفلسطينية، ولنخفف من تسلط هذه السلطة على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني.[1]

والملاحظ أن خطاب حركة حماس في برنامجها الانتخابي طبع بالتركيز على الجانب الخدماتي بشكل أساسي والسياسي بشكل ثانوي، ولم يطغَ على خطابها الطابع الأيديولوجي. بعبارة أخرى، كان خطاب حركة حماس براغماتيًا إلى حدٍ ما، ويطغى عليه رؤية الحل المرحلي للصراع، وليس الحل النهائي الذي غلب على خطاب حركة حماس سابقًا؛ وهو تحرير كامل فلسطين التاريخية.

حتى بعد فوز حركة حماس، وتشكيلها للحكومة؛ لم تتطرق للحل التاريخي للصراع، وركزت على القضايا التي تتعلق بأراضي عام 1967م مثل؛ هدم الجدار وإزالة المستوطنات، فنص البند الأول من برنامج حكومة حركة حماس على" إزالة الاحتلال، والمستوطنات، وهدم جدار الفصل العنصري، والعمل على بناء الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس ودعم صمود أهلها، ورفض الحلول الجزئية، وسياسة الأمر الواقع، وكل مشروع ينتقص من حقوق الشعب الفلسطيني"[2]. وقد جاءت إشارة صريحة لتبني حركة حماس الحل المرحلي عند الحديث عن انفتاح الحكومة للتعاون مع المجتمع الدولي "من أجل إزالة الاحتلال والانسحاب الشامل من الأراضي التي احتلت في عام 1967م بما فيها القدس، حتى تنعم المنطقة بالهدوء والاستقرار في هذه المرحلة"[3].

وفي برنامج حكومة الوحدة الوطنية، التي شكلتها حركة حماس مع بعض الفصائل الوطنية، ورد التأكيد على برنامج الحل المرحلي، والمتمثل بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967م، فنصَّ البرنامج على أن الحكومة: " ستعمل مع الأشقاء العرب والمجتمع الدولي من أجل إنهاء الاحتلال، واستعادة

---

[1]– خالد مشعل في حوار شامل (مقابلة). **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج 19، ع 76، خريف 2008م، ص58.

[2] **برنامج الحكومة العاشرة.**

[3] نفسه.

الحقوق المشروعة لشعبنا، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كاملة السيادة على جميع الأراضي التي احتلت عام 1967م وعاصمتها القدس.[1]

كما وقعت حركة حماس على ما عُرفَ بوثيقة الوفاق الوطني[2]، التي ركزت على الحل المرحلي، إذ نصَّت الوثيقة على: "أن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنفى يسعى من أجل تحرير أرضه وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام 1967م، وضمان حق العودة للاجئين، مستندين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية."[3]

حماس اصطدمت بمقاطعة دولية لحكومتها، وفرض حصار اقتصادي عليها، وما تبع ذلك من تدحرج الأمور نحو انفلات كامل للأوضاع الأمنية في قطاع غزة، مما حدا بحماس بالزج بجناحها العسكريّ لوقف هذا الفلتان بما أسمته الحركة من جهتها "الحسم العسكري"، والذي رأت فيه السلطة الفلسطينية "انقلابًا دمويًا ظلامياً"، لتبدأ مرحلة قطيعة طويلة بين الضفة الغربية، حيث تسيطر سلطة فتح، وقطاع غزة الذي تسيطر عليه سلطة حماس.

وبفوز حركة حماس بانتخابات المجلس التشريعي 2006م، وبداية أحداث الانقسام الدموي الذي فرضت من خلاله حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة المحاصر، ازدادت الهوة بين الفصائل الفلسطينية

---

[1] شديد، عامر، **الخطاب السياسي لحركة "حماس " قبل وبعد انتخابات ٢٠٠٦ حدود الثبات والتغير**، ص163.

[2] وثيقة الوفاق الوطني التي توصل إليها قادة الأسرى الفلسطينيين في معتقلات الاحتلال في شهر مايو2006م، دعت إلى ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتفويض منظمة التحرير للتفاوض مع إسرائيل، والتمسك بالنهج الديموقراطي بإجراء انتخابات عامة دورية، ونبذ مظاهر الانقسام، وحماية وتعزيز السلطة الفلسطينية باعتبارها إنجاز وطني، وضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية. **وثيقة صدرت عن الأسرى شهر مايو 2006م**، ويمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي **https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4937**

[3] **وثيقة الوفاق الوطني**، مايو 2006م.

المتناحرة، وانعكس ذلك على الأداء السياسي والأمني لكل منهما، إذ تماهى كل طرف في محاولة تطبيق برنامجه ورؤيته حتى النهاية.

فطرف السلطة الفلسطينية في رام الله صعّد لقاءاته التفاوضية مع أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها، إذ جرى إحياء مسار المفاوضات من جديد على أساس خطة خارطة الطريق 2003م عبر دعوة الرئيس الأميركي بوش الابن المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين لحضور مؤتمر بالقاعدة البحرية أنابوليس في نوفمبر 2007م، لاستئناف عملية السلام بعد شهر واحد من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة. حَضر رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ومسؤولون من اللجنة الرباعية، وممثلون عن دول عربية عديدة مثل السعودية وسوريا[1]. كما دعا مؤتمر أنابوليس إلى العودة إلى المفاوضات للوصول إلى اتفاق سلام كامل مع نهاية عام 2008م. لكن سرعان ما توقفت المفاوضات إثر العدوان الإسرائيلي على غزة في نفس العام.

لم تُدعَ حركة حماس إلى مؤتمر أنابوليس بطبيعة الحال، والتي من جانبها وصفت المؤتمر بالمسرحية الهزلية، هدفها "ترويض الشعب الفلسطيني وإجباره على التخلي عن حقوقه"، كما قالت أن "إصرار فريق أوسلو على حضور المؤتمر هو تضحية بالوحدة الوطنية"[2]، أمَّا رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل فقد حذَّر "الإخوة في رام الله" من اللعبة الخطرة والمغامرة السياسية على حد تعبيره. وأضاف أن المؤتمر هو تغطية لحرب ما.[3]

وعلى الأرض، تمكنت حركة حماس من دفع عشرات آلاف المواطنين للخروج والتظاهر في مسيرات مناهضة لمؤتمر أنابوليس.[4] ويمكن القول أن مؤتمر أنابوليس هدف إلى تكريس الانقسام الفلسطيني بدعم إسرائيلي وأمريكي، فبالنظر إلى توقيت المؤتمر، يمكن ملاحظة أنه جاء لدعم طرف على حساب

[1] **تسلسل زمني للقاءات السلام في الشرق الأوسط**، الجزيرة https://www.aljazeera.net/encyclopedia2

[2] بيان حماس بتاريخ 24/نوفمبر/2007م: "**بيان صحفي دعوة لعباس والدول العربية لمقاطعة مؤتمر أنابوليس**".

[3] **مشعل يعتبر أنابوليس تغطية لحرب وعباس ورايس متفائلان**، الجزيرة نت.

[4] **أنابوليس الذي يتحرّك ولا يُحرّك**، https://www.swissinfo.ch6

طرف، بما يزيد الانقسام بينهما، تطبيقًا لما يراه الباحث "يارا ميكائيل" نظرية الفوضى البناءة (الفوضى الخلاقة بتعبير وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس)، التي تنتهجها أمريكا في سياساتها للسيطرة على الشرق الأوسط[1].

من جانب آخر، كان مؤتمر أنابوليس فرصة لزيادة الضغط على حركة حماس، والتي تعرضت لضغوطات كبيرة منذ توليها الحكم إثر فوزها في الانتخابات. حيث واجهت حركة حماس ضغوطات سياسية واقتصادية ودبلوماسية من عدة أطراف، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان هدف هذه الضغوطات هو إجبار حركة حماس على الاعتراف بشروط الرباعية الدولية والاعتراف بإسرائيل[2].

الجدير بالذكر أن المؤتمر باءَ بالفشل دون أي نتائج على أرض الواقع. وهو ما أدى في وقت لاحق إلى تنفيذ عدوان على قطاع غزة شنَّه الجيش الإسرائيلي من يوم 27 ديسمبر 2008م أسمته اسرائيل عملية "الرصاص المصبوب"، فيما أطلقت عليه المُقاومة الفلسطينية اسم "حرب الفرقان"، خلَّف حوالي 1500 شهيدًا ودمارًا هائلًا في البنية التحتية لقطاع غزة المحاصر.[3]

وتلخيصًا لما سبق عرضه؛ فلم تشارك حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الأول عام 1996م وبررت ذلك بأسباب سياسية، غير أن الحركة كانت تقرأ واقعها وحجمها في تلك المرحلة التي لم تكن فيه الحركة قد تجاوزت العشر سنوات من عمرها، فكانت في مرحلة مبكرة جدًا من الوعي السياسي والتفاعل الواقعي مع الظروف السياسية المحيطة بها في تلك المرحلة.

بينما استطاعت الحركة بعد تلك المرحلة من تجاوز الكثير من الظروف الصعبة التي مرت بها من ملاحقة وضربات الاحتلال، ومن اصطدام بواقع سياسي غريب خلقه وجود سلطة الحكم الذاتي، واستطاعت وبرغم تلك الصعوبات الكبيرة أن تستمر بوجودها، وبتوسيع قاعدتها الشعبية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وساعدها تعنت دولة الاحتلال وعدم التزامها بالتعهدات

---

[1] الوادية، أحمد، **سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية**، ص142.

[2] نفسه، ص143.

[3] عطا الله، علا، **ثلاثة حروب على غزة**. وكالة الأناضول.

والاتفاقيات، وعدم استعداد حكوماتها المتعاقبة تقديم أي تنازل أمام سلطة الحكم الذاتي التي قادتها حركة فتح، خلال فترة التسعينات، وصولًا إلى انتفاضة الأقصى عام 2000م، ثم تمدد حركة الانتفاضة والتفاف الناس حولها؛ ما ساهم في تطوير أداء الحركة العسكري من ناحية، وانعكاسه على أدائها السياسي، وحضورها الشعبي بدرجة كبيرة.

وصولًا إلى واقع جديد تمامًا أفرزته انتفاضة الأقصى ونتائجها على الواقع الفلسطيني، خاصة بعد وفاة الرئيس الفلسطيني أبي عمار، وتسلم قيادة جديدة برؤية مختلفة تمامًا، ما جعل الحركة أمام تحديات كبيرة جدًا ضمن السياق الداخلي الفلسطيني، وهو ما جعلها تغامر بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، التي أتت نتائجها على غير ما كان يحسب الجميع؛ من اكتساح مقاعد المجلس التشريعي، والفوز بما يقترب من ثلثي عدد المقاعد، وتشكيل الحكومة لأول مرة في تاريخ الحركة، ما وضعها أمام تحديات داخلية وخارجية ومواجهة مباشرة مع الاحتلال، مرتبطة بعملها السياسي، ضمن نظام سياسي ولد من رحم اتفاقية أوسلو، والذي رفضته الحركة تماماً.

سيظل موضوع مشاركة الحركة في الانتخابات وجدلية اعترافها باتفاقية أوسلو، أو اعتبار تجاوز الواقع لها أمرًا محل جدل بين الباحثين. غير أن الواقع الذي تحقق ارتبط بمعادلة غيرت الواقع السياسي بشكل كامل، حين أصبح لدينا كيان سياسي في غزة منفصل جغرافيًا وأمنيًا عن الضفة، بينما ستظل الضفة هي المركز المعترف به دوليًا وإقليميا، ومطلوب منه إدارة جميع الملفات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالضفة وغزة.

الفصل الرابع: حركة حماس من الانقسام حتى الوثيقة 2007-2017م

يُقدم هذا الفصل قراءة لمستقبل حركة حماس، بعد أحد أهم الأحداث المفصلية في تاريخ الحركة وتاريخ الشعب الفلسطيني، حين أدَّت أحداث الصراع السياسي بين حركة حماس وفتح إلى اقتتال دامي، أوصل الطرفين إلى طريق مسدود في علاقتهما، وصولًا إلى إحكام كل طرف منهما على منطقة جغرافيا بما توفر عليها من إمكانات، وبما استطاعت من نفوذ وسيطرة على مقدرات، أصبحت حركة حماس تسيطر على قطاع غزة الذي تعرض إلى حصار مطبق من تلك المرحلة، وسيطرت فتح على باقي مقدرات ومؤسسات الشعب الفلسطيني في المناطق الأخرى.

نقرأ في هذا الفصل أثر هذا الانقسام على حركة حماس سياسيًا وعسكرياً؛ إيجابيًا وسلبيًا. ونقرأ في وثيقة الحركة السياسية التي أصدرتها، ورؤيتها الجديدة وخطابها الذي أرادت أن تخاطب به العالم، وأخيرًا نحاول في هذا الفصل أن ننظر نظرة مستقبلية على واقع الحركة، ضمن خطابها وسياقها واختياراتها السياسية القائمة.

المبحث الأول: تأثير الانقسام على حركة حماس

الانقسام الفلسطيني اصطلاح أَصبح متداولًا في الساحة الفلسطينية حديثًا بشكل كثيف بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م، والتي فازت فيها حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، فيما اعتبر انقلابًا شاملًا في قواعد اللعبة السياسية التي كانت مستقرة منذ عام 1994م، بعد أن كانت سيطرت حركة فتح على المشهد السياسي الفلسطيني العام منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية[1].

وعلى الرغم من ذلك، إلا أنَّ الانقسام بين حركة حماس وحركة فتح يعود بجذوره إلى فترة مبكرة ظهرت مع ظهور حركة حماس 1987م[2]، حين ظهر أن الحركة منافس قوي لحركة فتح في الفعل الكفاحي، ومنافس أيديولوجي لقوى اليسار الفلسطيني في ساحة العمل الفلسطيني ضد

[1] ينظر حول تحليل موضوع فوز حماس في الانتخابات ونتائجه: بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، ص96.

[2] حول جذور هذا الخلاف وطبيعة تحركات الحوار بين الطرفين ينظر: الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، ص 118.

الاحتلال من ناحية، وضمن سياق التفاعل مع الحالة الاجتماعية والثقافية الفلسطينية من ناحية ثانية، ما خلق نوعًا من المنافسة الفكرية والثقافية في ساحة العمل، ما لبثت أن صارت منافسة على الاستئثار بميدان العمل في الساحة الفلسطينية ككل؛ من وسائل وأدوات وجمهور ومكاسب.

غير أن المشهد الفلسطيني اختلف اختلافًا جوهريًا خلال مرحلة الانقسام الأخيرة، حين استُخدمت كل الأدوات الخشنة في هذا الصراع بين الفصيلين الأكبرين في الساحة الفلسطينية، وصولًا إلى القتال والقتل المتبادل بين الطرفين[1]، والذي انتهى عمليًا بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية، في مقابل سيطرة حركة فتح على الضفة الغربية وساحات التمثيل الفلسطيني في الداخل والخارج، مع القضاء على وجود مؤسسات حركة حماس ومحاربة وجودها، إضافة إلى تجريف بنية العمل السياسي العام بشكل كبير.

يبدو للمراقب أن العلاقة بين حركة حماس وفتح كانت لا بدَّ وأن تصل إلى تلك النقطة، انطلاقًا من فكرة تفرد حركة فتح بالعمل في الساحة الفلسطينية، وسيطرتها بشكل كامل على مقدرات الشعب الفلسطيني المالية والسلطوية، خاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو وما نتج عنها من سياق جديد في العمل النضالي الفلسطيني، إضافة إلى المنطلقات الفكرية والأيديولوجية المختلفة جوهريًا بين كل من حركة حماس الإسلامية وفتح (العلمانية)، فكان ذلك يشير إلى احتمالية

[1] لمزيد من التفاصيل حول الصراع بين حركتي حماس وفتح خلال الأعوام 2006–2007، وتفاصيل خاصة بما عرف لاحقا بخطة دايتون ينظر: محسن صالح (تحرير). **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ص135؛ وحول موضوع الفلتان الأمني وتنفيذ خطة دايتون ينظر: محسن صالح (تحرير). **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، ص37؛ وحول موضوع الحسم العسكري في قطاع غزة من وجهة نظر حركة حماس ينظر: **الكتاب الأبيض: عملية الحسم في غزة اضطرار لا اختيار**.

الصدام بين الطرفين، على الرغم من كل جهود الوساطة والمصالحة والمحاصصة التي عملت عليهما جهات مختلفة، عبر تاريخ الخصومة والصراع بين الطرفين[1].

إضافة إلى ما سبق، فإن توقيع حركة فتح على اتفاقية أوسلو وما تبعها من انحيازها لخيار يرتكز على بناء علاقة مع دولة الاحتلال والاعتراف بوجودها كأمر واقع يجب التفاوض معه على حقوق الشعب الفلسطيني، كان ذلك مؤشرًا آخر على ضرورة وجود قوة فلسطينية ضامنة، لعدم انجرار هذا المشروع السياسي إلى مرحلة الارتباط بنيويًا بهذا الاحتلال بدل التصادم معه، واعتماد مناطق الحكم الذاتي كموطئ قدم للعمل المقاوم ضد الاحتلال كما يروِّج أنصار خيار المفاوضات في مراحل مبكرة.

تمظهرت هذه الإشكالية –الانحياز لمشروع السلطة والمفاوضات مع الاحتلال–بشكل أكثر وضوحًا بعد وفاة ياسر عرفات أبو عمار الذي كان صاحب موقف مغاير جوهريًا فيما كان معروفًا عنه عما حمله الرئيس محمود عباس أبو مازن بعد ذلك، إذ حمل هذا الأخير موقفًا مختلفًا عن سابقه فيما يتعلق بالعلاقة مع الاحتلال وأساليب ووسائل النضال والكفاح ضده كقوة احتلال.

هذا الموقف الجوهري الذي جعل العمل الناعم واللاعنفي مرتكز الرئيس محمود عباس ومجموعته، لتحصيل الحقوق واستثنى بكل وضوح، بل وجرَّم وحارب وسائل المقاومة العسكرية ضد الاحتلال. هذا الموقف الفج من المقاومة التي طبعت تاريخ حركة فتح نفسها، فتَح المجال لتصدع العلاقة الداخلية الفلسطينية بطريقة تستحيل معها إمكانية الالتقاء بين طرفين؛ أحدهما

[1] ناقش باسم الزبيدي ادعاءات ثلاث حول موضوع الانقسام وأسبابه، أحدها أن الانقسام أمر طبيعي كأي انقسام بين مجموعات سياسية مختلفة، والثاني أن أوسلو كان السبب المباشر الذي خلص حالة اصطفاف في الساحة الفلسطينية كلل، والثالثة أن المشكلة مرتبطة بعدم وجود صيغ صحيحة للمصالحة الوطنية وإنما صيغ للمحاصصة وإعادة إنتاج الانقسام. ينظر: الزبيدي، باسم، **الانقسام الفلسطيني جذور التشظي ومتطلبات التخطي**، المستقبل العربي، مج. 38، ع. 446، 2016م، ص 77–90.

يؤمن كما يظهر بالعمل العسكري، ويراكم فيه الخبرات والقدرات ويجهز ويتطور عسكريًا من معركة لمعركة، وبين طرف يرى في المنهجية السلمية والارتهان للقوى الكبرى وتأثيرها طريقًا لتحصيل الحقوق الفلسطينية[1].

لم تكن الأمور بهذا الوضوح والاصطفاف السياسي القائم في السياق الفلسطيني قبل أحداث الانقسام، بل كان الانقسام وما ترتب عليه من سياقات، واحدًا من أسباب الوصول إلى هذه الحالة الحادة من المفاصلة بين منهجين على الساحة الفلسطينية.

والسؤال الذي يظل قائمًا وتختلف حوله الآراء، هل كان بالإمكان تجاوز موضوع الانقسام أو الالتفاف حوله، أم أنه كان نهاية طريق لا بدَّ منها لخلق حالة سياسية غير موارية لكل طرف؟ وهل كان بإمكان حركتي فتح وحماس مِن استيعاب بعضهما البعض والعمل معًا ضمن أهداف وطنية مشتركة، أم أن الخلاف أكبر من احتوائه؟ ستظل هذه الأسئلة مثار جدل بين الباحثين، ولكن الواقع من وجهة نظر الباحث، وضمن السياق الذي جرت فيه أحداث الانقسام وحجم التدخلات الخارجية في الحالة الفلسطينية فإن الانقسام كان نهاية حتمية لكل مراقب[2].

يظهر أن الانقسام أفرز حالة من الاصطفاف الفصائلي، الذي أنتج حالة من الشرذمة الفلسطينية العامة في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، وهو ما جعل الفلسطيني متراجعًا في اهتمامات عالم السياسة لدى الدائرة الإقليمية والدولية، وهذا كان واحدًا من أسوأ نتائج الانقسام. تراجعت القضية الفلسطينية لحساب قضايا داخلية خاصة بعد اشتعال أحداث الثورات العربية عام

---

[1] حول موقف محمود عباس من المقاومة العسكرية المسلحة في الانتفاضة، ينظر: "**خطاب الرئيس محمود عباس في حفل أدائه اليمين الدستوري رام الله**"، 15 يناير 2005م، في: صالح، محسن، وآخرون (تحرير)، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005م**، ص24-27.

[2] صايغ، يزيد، **الوحدة الوطنية الفلسطينية: مناورة تكتيكية أم خيار استراتيجي**، مقال تحليلي منشور على موقع مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط بتاريخ 1/ مايو/ 2014م.

2011م وما نتج عنها من ثورات مضادة، وحروب أهلية وصراعات؛ جعلت القضية الفلسطينية تتوارى خلف الصراعات القائمة[1].

أما في السياق الفلسطيني الداخلي؛ فتراجعت فيها الحالة الوطنية بشكل عام، نتيجة لصدمة أحداث الانقسام، ثم انشغال الناس بواقعها الجديد الذي بدأت ملامحه تتبين بعد استقرار الأوضاع في الضفة الغربية التي كانت تلملم جراح انتفاضة الأقصى، وتحتاج إلى استعادة تعافيها مع سيطرة حركة فتح ومحاولة إعادة بناء المشروع الفلسطيني، ضمن الواقع الجديد، وضمن ارتهان أكبر للخارج، بعد فقدان السيطرة على جزء مهم من موطئ قدم السلطة الفلسطينية المتمثل في قطاع غزة، وما فقدته معه من مصادر مالية وموارد بشرية ومواقف كفاحية ضد الاحتلال[2].

أما قطاع غزة فقد كان الحصار واحدًا من أهم ملامح مرحلة ما بعد الانقسام فيه، وهو ما أنتج العديد من مظاهر الحياة القاسية على السكان الفلسطينيين بشكل عام، وأنتج نمطًا جديدًا لدى السكان، فيما يتعلق بالعمل والإنتاج والاعتماد على التهريب من أجل توفير الكثير من المستلزمات الحياتية الأساسية[3]، إضافة إلى ما خلفته الحروب المتلاحقة من تدمير متعمد للبنى التحتية والقتل والتدمير والتهجير في مواقع واسعة من القطاع، ما خلق واقعًا جديدًا شمل تأثيره كل شؤون الحياة للفلسطيني المقيم في غزة.

ومع تلك المشكلات التي خلقها الانقسام للجانبين؛ ظل الصراع قائمًا بينهما. ففي الوقت الذي اتهمت فيه حركة حماس السلطة الفلسطينية بالمساهمة في حصار غزة، ومعاقبة أهلها في

---

[1] السقا، أباهر، **الانتفاضات والثورات العربية الحالية وأثرها على القضية الفلسطينية**، ص37.

[2] زريعي، محمد، **لماذا تراجعت القضية الفلسطينية سياسيًا وإعلاميًا**، مقال منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ 28/ يونيو/ 2017م.

[3] ينظر حول موضوع الأنفاق وطبيعتها وتوزعها الجغرافي وأثرها على الواقع الاقتصادي في غزة: الآغا، وفيق حلمي، وآخرون، **اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، مج 12، ع 1 (B)، ص1147-1182.

الجوانب المختلفة الاقتصادية والسياسية، وصولًا إلى اتهامات مختلفة متعلقة بزعزعة الجانب الأمني ومساعدة الاحتلال في أعماله العسكرية ضد أهل غزة. كانَ النفي جاهزًا والاتهام المضاد باعتبار غزة كيانًا مخطوفًا من حركة حماس بقوة السلاح[1].

هذا الواقع كان ذا تأثير مباشر على حركة حماس في جوانب عملها المختلفة منها جوانب ذات تأثير إيجابي _كما تقول الحركة_ ومنها جوانب ذات تأثير سلبي، فمن الجوانب السلبية الكثيرة التي تتحدث عنها الحركة كان صراع التمثيل أمام العالم والإقليم[2]، وكان هذا واحدًا من جوانب الصراع ذات التأثير الكبير على الحركة، فمنذ توقيع اتفاقية مكة والأحداث العسكرية التي اشتعلت بعد توقيعها، أثرت سلبًا على الحركة، خاصة في ظل تصاعد تيار التطبيع العربي الذي انتقل من السر إلى العلن، وهو ما جعل الحركة في الزاوية فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية العربية.

أضيف إلى ذلك خروج الحركة من سوريا بعد ما يعرف بالثورة السورية، التي كانت تشكل نقطة ارتكاز، وساحة عمل، ونقطة لبناء العلاقات التي كانت كافية لتشكيل غطاء كثيف على أنشطة الحركة السياسية والعسكرية[3]. أما وقد خرجت الحركة من سوريا، وانتقلت قيادتها إلى قطر وتركيا ولبنان وغيرها، فإن تلك الدول، التي وعلى الرغم من استضافتها للحركة، تظل محكومة باتفاقيات وعلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية تشكل حاجزًا كثيفا لتطوير علاقاتها، أو إتاحة العمل فيها

---

[1] تصريحات القيادي في حركة فتح عزام الأحمد: "**غزة طائرة مخطوفة ولا تفاوض مع الخاطفين**" 3/ديسمبر/ 2017م.
https://cutt.us/HKvWR

[2] لا تزال منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الرسمية التي يتعامل معها العالم باعتبارها الممثل الشرعي للفلسطينيين عبر العالم، ولقد دعمت حركة حماس مع شخصيات وفعاليات وقوى سياسية مختلفة تنظيم تجمع سياسي للفلسطينيين يكسر احتكار المنظمة للتمثيل الفلسطيني فأسست ما يعرف بالمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج وقد عقد اجتماعه الأول في 25- 26 فبراير 2017م في تركيا وخرج ببيان ختامي أكد فيه على مجموعة من النقاط السياسية المرتبطة بالعمل السياسي الفلسطيني، إلا أنها لم تستطع أن تخلق حالة اختراق فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني كما كان متوقعً منه. للاطلاع على البيان الختامي للملتقى الأول، **https://palabroad.org/page/view/1**

[3] حنني، عبد الحكيم عزيز، **منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية سوريا نموذجًا 2000- 2015**م، ص193.

للتنظيم كما كان الحال في سوريا، وبناءً عليه صارت الحركة مضطرة للبحث عن أضيق الخيارات والساحات لإيجاد موطئ قدم، وما يحمله ذلك من ضغوطات هائلة على الحركة فيما يتعلق بمواقفها من ناحية، وفيما يتعلق بمصادر تمويلها واستثماراتها الاقتصادية من ناحية أخرى.

وعليه، فإن الحركة وبعد الانقسام قد مرت بموجات عاتية من الملاحقة والضبط في أعمالها السياسية والعسكرية والمالية، ما أدخلها في أزمات كثيرة متتالية بعد أن وصلت إلى مراحل هائلة من الضغط على صعيد الحركة في الضفة وغزة والخارج، أزمات سياسية على صعيد مواقفها المطلوب منها اتخاذها وجعلها أكثر مرونة في التعاطي مع الواقع السياسي _وهو ما سيظهر أثره في وثيقتها السياسية التي أصدرتها_ وعلى صعيدها المالي خاصة في ظل سيطرتها الإدارية على قطاع غزة وتوسيع عملها العسكري، وعلى صعيدها العسكري والتضييق الهائل على مصادر التسليح والتمويل العسكري للحركة[1].

فالحركة وإن تحررت بعد الانقسام من علاقتها بواقع السلطة الفلسطينية الذي فرضته اتفاقية أوسلو، إلا أنها أجبرت على استلام الواقع كما هو بخيره وشرِّه، وبما يحمله هذا الواقع من مسؤولية عالية تجاه الشعب الفلسطيني من ناحية، ومقاومة الاحتلال وحروبه وضغوطه من ناحية ثانية، والحرب الناعمة التي اشتغلت عليها حركة فتح بأذرعها الممتدة عبر أدوات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير.

[1] حول تحليل سياسات حركة حماس بعد توليها للسلطة في قطاع غزة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية ينظر: صايغ، يزيد، **ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة**. سلسلة ترجمات الزيتونة (53)؛ وللمزيد حول **من أين تحصل حماس على تمويلها**، مقال منشور على موقع ساسة بوست بتاريخ 23/ ديسمبر/ 2014م .
https://www.sasapost.com/is-hamas-suffering-from-a-financial-crisis/

الجانب الإيجابي الذي تتحدث عنه حركة حماس مرتبط بعملها العسكري وتخففها من عبء الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال. تقول الحركة بأن سيطرتها الأمنية على غزة أعطاها فرصة لتنظيف الأرض التي تعمل عليها من العملاء والجواسيس والمرتبطين بالاحتلال، وهو ما عبرت عنه العديد من الحملات التي قامت بها الحركة لدفع العملاء لتسليم أنفسهم، أو إعدام بعض المتعاونين مع الاحتلال، أو الأنشطة الكثيفة التي حاول الاحتلال من خلالها الضغط لإيجاد موطئ قدم لها في غزة، لمراقبة البنية التحتية العسكرية لحركات المقاومة[1].

محاسن هذا الواقع الناتج الذي تتحدث عنه الحركة ظهر أثره خلال الحروب التي خاضتها دولة الاحتلال ضد الحركة، فلم تستطع تحقيق إنجازات كبيرة ضد الحركة بسبب غياب المعلومات الأمنية الاستخباراتية الدقيقة، ما يرجع إلى عدم وجود الكادر البشري المرتبط بالاحتلال[2].

إضافة إلى ما سبق، فإن الحركة استطاعت أن تستفيد من الانقسام في موضوع غاية في الأهمية، وهو العمل على التأثير في المجتمع الغزاوي وفق رؤية وأيديولوجية الحركة ذات المرجعية الإسلامية، فوسعت من عملها الثقافي الدعوي وأنشطتها الخيرية واستفادت من أذرعها السلطوية في تنفيذ أجندتها الفكرية والثقافية عبر الوزارات ذات العلاقة، ما أنتج لدى فئة واسعة من مجتمع غزة ارتباطًا بأيديولوجية الحركة، وهذا ما لم تتوفر أسبابه سابقًا في ظل وجود السلطة الفلسطينية تحت قيادة حركة فتح، وارتباطاتها الدولية، وإلجاء التمويل لها فيما يتعلق برؤية السلطة وأيديولوجيتها.

---

[1] حول تطور العمل العسكري الحمساوي وصولًا إلى تأسيس ما يشبه جيش متكامل ينظر: حسين، أحمد قاسم، **كيف أسست حماس جيشها في غزة؟ قراءة في تطور العمل العسكري لكتائب عز الدين القسام**، مجلة سياسات عربية، ع 45، يوليو 2020م، ص59.

[2] الشريف، ماهر، **حروب إسرائيل على قطاع غزة: قتل وتدمير من دون تحقيق أهداف سياسية**، مقال منشور بتاريخ 21/ مايو/ 2021م. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1651314

ويمكننا ختامًا تلخيص الواقع الذي آلت إليه الحركة بعد الانقسام ضمن مستويين؛ مستوى سلبي أثر على الحركة وعلاقاتها الدولية ونزوعها أكثر إلى بناء علاقات مع دول غير عربية، نتيجة الواقع العربي الذي أنتجته الثورات العربية وارتداداتها، ونتيجة لواقع الانقسام الذي خلق حالة من الصراع العلني بين أكبر فصيلين يهيمنان على الساحة. ومستوى إيجابي إلى حد ما مرتبط بواقع الحركة الأمني والعسكري والفكري في غزة، والذي شكَّل أرضية صلبة إلى حد كبير للحركة للعمل ضد الاحتلال.

المبحث الثاني: وثيقة حركة حماس 2017م

في مطلع مايو 2017م أصدرت حركة حماس وثيقة سياسية، تناولت المرتكزات العامة التي تؤمن بها الحركة ضمن اثني عشر عنوانًا، اشتملت على: تعريف بالحركة نفسها، تعريف بأرض فلسطين وشعبها، رؤيتها الإسلامية لفلسطين، وللقدس، اللاجئون وحق العودة، المشروع الصهيوني، الموقف من الاحتلال ومن التسوية السياسية، وضَّحت معالم رؤيتها للمقاومة ومشروع التحرير وللنظام السياسي الفلسطيني، كما تحدثت عن الامتدادات العربية والإسلامية والدولية والإنسانية[1].

ففي تعريف الحركة بنفسها أكدت الحركة على عملها كحركة تحرر وطنية وعلى مرجعيتها الإسلامية في الأهداف والوسائل والمنطلقات[2]، وفي هذا التعريف تحرير لأي التباس علق

[1] نشرتها حركة المقاومة الإسلامية – حماس في اثنين وأربعين بندًا تحت عنوان: **وثيقة المبادئ والسياسات العامة**، مايو 2017م. يمكن الاطلاع عليها عبر موقع الحركة الرسمي.
https://hamas.ps/ar/uploads/documents/599abf9aafa1b76837c1242eb229e87b.pdf
وينظر للمقارنة فيها حول ما قدمته حركة إسلامية أخرى وهي حركة الجهاد الإسلامي: حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الوثيقة السياسية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين؛ عز الدين، فارس، **لنهدينهم سبلنا – رؤية حركية**.

[2] ، حركة حماس، **وثيقة المبادئ والسياسات العامة**، مايو 2017م، العنوان الأول.

بالحركة من تبعيتها لجهات أو تنظيمات أو دول خارجية فهي فلسطينية، وعملها تحرري في الأساس. أما انتماؤها الإسلامي ومرجعيتها الفكرية فإسلامية بغير مواربة.

وفي تعريفها لأرض فلسطين وشعبها فقد أكدت على الحدود التاريخية لفلسطين الانتدابية ولسكان فلسطين الذين هجروا منها بكل انتماءاتهم الدينية والعرقية، وأكدت على حقوقهم كمواطنين في هذه الأرض[1].

أما الإسلام الذي تفهمه الحركة فهو الإسلام الوسطي المعتدل الذي يقيم العدل ويمنع الظلم[2]، وهي بهذا التعريف تحاول توضيح التباس التوجه الإسلامي الذي دخلت العديد من التفسيرات في تحديد ملامحه حتى صار لدينا فهم متشدد للإسلام، وآخر معتدل وغير ذلك، فجاء بيان الحركة لوضع خطٍّ عام يثير بعض الجدل إلا أنه يشير أيضًا إلى سعي من المفكرين في الحركة إلى وضع سقف عام يشير إلى اعتدال الحركة ووسطيتها بين متشدد ومتراخٍ، فيما يتعلق بالإسلام وتطبيقاته العصرية.

في البنود اللاحقة تؤكد الوثيقة على مسألة غاية في الحساسية؛ وهي قضية اللاجئين، والتي تعتبر واحدة من أهم القضايا التي يدور حولها الحق الفلسطيني برمته، وتؤكد الحركة على حق اللاجئ بالعودة إلى وطنه في أي بقعة من فلسطين، والتعويض عن الضرر الذي لحق به بسبب التهجير. وترفض أي طرح حول الوطن البديل أو أي بديل لحق العودة[3].

في النقطة السادسة عشرة تؤكد الحركة على مسألة ملتبسة في ميثاقها متعلقة باليهود، وأن عداء الحركة لا يتعلق باليهود كونهم يهودًا، وإنما باعتبارهم أداة لتنفيذ المشروع الصهيوني الاستيطاني

[1] حركة حماس، **وثيقة المبادئ والسياسات العامة**، مايو 2017م، العنوانيّن الثاني والثالث.

[2] حركة حماس، **وثيقة المبادئ والسياسات العامة**، مايو 2017م، العنوان الرابع.

[3] حركة حماس، **وثيقة المبادئ والسياسات العامة**، العنوان السادس.

في فلسطين، وأن المسلم لا يعادي أي متدين لدينه، وإنما العداء ضد المشروع الذي يحتل البلد تحت شعارات دينية[1].

ونتناول في النقاط اللاحقة مسائل متعلقة بموقفها الثابت من المقاومة، والعمل على تحرير فلسطين، وموقفها من السلطة الوطنية، التي يجب أن تكون حامية للشعب الفلسطيني وخادمة له. إضافة إلى تأكيدها على أهمية العمل الديمقراطي، وإيمانها الكامل به منهجًا يحكم العلاقات بين أبناء الشعب في بناء مؤسساته ومرجعياته الوطنية، خاصة منظمة التحرير التي يجب أن تكون الجهة الرسمية المبنية على أسس ديمقراطية، والمعبرة عن جميع أطياف الشعب الفلسطيني وتوجهاته الفكرية. وتشير في البنود الأخيرة إلى أهمية الدور العربي والعالمي الإنساني في دعم قضية فلسطين، وإدانة الاحتلال وجرائمه بحق شعب فلسطين[2].

ويبدو أن هذه الوثيقة قد جاءت بعد فترة طويلة من التداول حول العديد من القضايا الجوهرية المتصلة برؤية الحركة لنفسها، وللفواعل المرتبطة بها، كما تأتي في سياق التأكيد على أفكار ورؤى يجري تداولها منذ فترة طويلة، عبر قيادات وناطقين إعلاميين وكوادر من غير وجود مستند سياسي وثائقي يضفي صفة الشرعية على تلك الأفكار المتداولة.

فحركة حماس عبر تاريخها لم تصدِّر وثيقة سياسية صلبة تحمل بين طيَّاتها الثوابت والقناعات الراسخة، التي تخاطب بها جمهورها والعالم غير ما يعرف بالميثاق الصادر عام 1988م، وهو وثيقة سياسية ذات صبغة دينية كتب في ظروف معينة، وضمن إطار القيادة التنفيذية للحركة في الضفة والقطاع، واعتمد لاحقًا من قيادتهم في الخارج، أما مجلس الشورى الخاص بالحركة والذي

[1] حركة حماس، **وثيقة المبادئ والسياسات العامة**، مايو 2017م.

[2] حركة حماس، **وثيقة المبادئ والسياسات العامة**، مايو 2017م. نقطة 18، 19، 20.

يشمل أعضاء منتخبين من جميع ساحات عمل الحركة والذي تشكل عام 1991م، فلم يكن موضوع الميثاق وتعديله أو مناقشته مطروحًا على طاولته أصلًا[1].

ويعتبر ميثاق حركة حماس الوثيقة الوحيدة التي قدمتها الحركة للمجتمع والعالم، وفيها ما يظهر طبيعة تفكير المؤسسين الأوائل، وطبيعة الانتماء الفكري والأيديولوجي، ورؤية الحركة لنفسها ولطبيعة الصراع مع الاحتلال، وطبيعة نظرتها للمجتمع الفلسطيني، وعلاقاتها مع الإقليم العربي والدول الإسلامية والعالم.

وبدأت لاحقًا تطفو على سطح النقاشات والتداولات الداخلية العديد من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من النقاش حول هذا الميثاق، والذي كما ذكرنا كُتب في ظروف سياسية وواقع وشخصيات لها اعتباراتها التاريخية، وظروفها الموضوعية، التي جعلت من الميثاق مناسبًا لتلك المرحلة التاريخية حسب الحركة، بينما تحتاج الظروف المستجدة بما فيها الضغوط الدولية والعربية والداخلية إلى إعادة إصدار مادة؛ تعيد تأكيد المسلمات من جانب، وتطرح الرؤية الحمساوية ضمن مصطلحات وسياقات أكثر حداثة وانسجامًا مع الواقع[2].

ولهذا فإن المقارنة بين الوثيقتين مهم لفهم العقل المفكر في حركة حماس، ومقدار تطوره من ناحية، ومقدار انسجامه مع ضرورات الواقع واضطرارات السياسة، وثوابت الحق التاريخي. كل ذلك مع تقدير قوة الحركة ومكانتها وطنيًا وعربيًا وعالميًا[3].

---

[1] صالح، محسن، **عن الجدل حول الوثيقة السياسية لحركة حماس**، الجزيرة نت، 30/مايو/2017م .

[2] على سبيل المثال فإن **ميثاق الحركة** ينظر في بنده الحادي عشر إلى فلسطين باعتبارها أرض وقف إسلامي لا يجوز التفريط فيها، بينما اعتبرت في البنود الرابع والثلاثين والخامس والثلاثين احتلال فلسطين امتدادًا للحروب والحملات الصليبية على فلسطين.

[3] لقراءة وافية ومقارنة للثابت والمتغير بين الميثاق والوثيقة ينظر: المبحوح، وائل عبد الحميد، **حماس بين الميثاق والوثيقة قراءة في الثابت والمتغير**.

ما استجدَّ في الوثيقة مرتبطٌ إلى حد كبير بجانبين أساسيين؛ الجانب الأول هو اللغة السياسية التي استخدمت بطريقة أشد وضوحًا، وأكثر حداثةً. وهو سعي واضح لمخاطبة العالم بلغة يفهمها، وهذا وعلى الرغم من كونه جانب فنِّي، إلا أنه يعكس تطور العقلية الحمساوية، ومرونة العقل المفكر فيها، واستجابته للواقع العالمي بطريقة تعكس أفقًا أوسع وأرحب في التعامل مع العالم، خاصة من الفئة المثقفة التي استفادت الحركة منها في خارج فلسطين.

الأمر الثاني الذي استجد في هذه الوثيقة مرتبط بطبيعة الظروف السياسية التي اضطرت الحركة للتعامل معها، ففي الوقت الذي كانت فيه فلسطين من البحر إلى النهر مسألة لا تحتاج للنقاش في السياق الفلسطيني، وأن الاحتلال مغتصب معتدٍ لا يمكن القبول بوجوده على أي شبر من أرض فلسطين، إلا أن هذه الرؤية اختلَّت بعد انتشار ثقافة السلام والاعتراف المتبادل، وهو ما توِّج أخيرًا باتفاق أوسلو وما ترتب عليه من اختلال في المعايير[1].

وعليه، وفي ظل تبنِّي جهة وازنة من الشعب الفلسطيني لهذه الرؤية المتمثلة في حركة فتح ومن يدور حولها من الفصائل، وانسياقها الكامل خلف مشروع التسوية السياسية[2]؛ فإن الحركة فيما يظهر أُلجئت إلى تبني موقف متصالح مع هذه الفئة إلى حد كبير، حين وضعت في وثيقتها السياسية ما يعبر عن قبولها بدولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين[3].

---

[1] Brom, Shlomo, The New Reconciliation Agreement: A Turning Point in the Palestinian Arena, https://cutt.us/JQ5tU

[2] تقرير استراتيجي حول **مستقبل التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل"**، مايو ،2015م. http://safa.ps/post/152961

[3] تعرضت الحركة لهجوم كبير من تيارات مختلفة بناء على موقفها الذي يطرح هذه القضية فعلى سبيل المثال، يقول حزب التحرير الإسلامي في أحد بياناته: "...إننا ندرك وكل عاقل يدرك أن سلطتكم في رام الله، وحتى السلطة في غزة، ليس واردًا عندها إزالة كيان يهود المحتل لفلسطين، بل أقصى ما تطالب به هو المحتل في 1967م.". حزب التحرير، **أمريكا تتلاعب بالسلطة في مفاوضات مباشرة وغير مباشرة والسلطة، دونما حياء ولا خجل، تذعن ذليلة صاغرة**. بيان منشور بتاريخ 22/أغسطس/2010م؛ وفي بيان شديد اللهجة تجاه الحركة يقول الحزب: "على الرغم من أن أ لَمَنا كبير في أن تعترف حركة إسلامية بدولتين في فلسطين، إلا أننا نرى في ذلك شيئًا من الضوء، فإن ظهور الواقع على حقيقته خير من بقائه ضبابيًا خادعًا". حزب التحرير، **سلطة حماس تتبع سلطة فتح شبرًا بشبر وذراعًا بذراع**. بيان منشور بتاريخ 26/يونيو/2009م.

القبول بهذه الفكرة وعلى الرغم من أنَّه جاء في سياق التأكيد على الحق الفلسطيني الكامل الذي لا يحتمل أي لبس، وتأكيد فكرة الحق الفلسطيني الكامل في أرض فلسطين، وانتمائها إلى محيطها العربي الإسلامي، إلا أن العديد من المراقبين أشاروا إلى أن هذا الموقف الذي يعطي فرصة لقبول الحل يعني قبول حركة حماس بفكرة الحل السلمي التفاوضي المبني على القرارات الدولية، التي قسمت فلسطين بين الفلسطينيين والمحتلين. وهذا الرأي الذي رفضته الحركة رفضًا مبدئيًا طوال تاريخها، قبلته ضمنيًا في هذا النص، كما قبلته حركة فتح من قبل بعد أكثر من ثلاثين عامًا من الرفض القاطع، وبمجرد موافقة الحركة على هذه القضية ولو مرحليًا، ولو في سياق التوافق الداخلي، فإنها تعني قبول المبدأ والموافقة عليه[1].

ومع أن الحركة ردّت على هذا الموقف مرارًا من خلال مؤيديها والمدافعين عنها، إلا أنه كان يكفي الحركة أن تشير إلى قبولها بهذا المبدأ في بيان رسمي أو موقف لناطق إعلامي، أما أن تضع هذا النص في وثيقة سياسية مبدئية نشرتها ووزعتها عبر الفضاء الإعلامي للجميع، فإن هذا يشير إلى جماعات ضغط داخلية، تؤيد هذا التوجه السياسي وتضغط لاعتماده، سواء عن قناعة بهذا المبدأ، أو التزامًا وخضوعًا لحجم الضغط الذي تتعرض له الحركة داخليًا من أجل الدخول في منظمة التحرير الفلسطينية.

والأهم من ذلك، من أجل القدرة على التعامل مع الدائرة المحيطة إقليميًا، وخاصة تلك الدول التي طبَّعت علاقتها مع الاحتلال الإسرائيلي وترى بالاحتلال أمرًا واقعًا يجب التعاطي معه وفق القرارات الدولية وقوانين العالم، الذي يتساوق مع الاحتلال ويدعم وجوده. ولا يمكن الاستهانة بحجم الضغط الذي تمارسه هذه الدول على الحركة، خاصة في ظل الحصار الهائل الذي

[1] بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، ص57.

يمارس عليها سياسيًا وماليًا وعسكرياً، خاصة بعد خروج الحركة من سوريا، وانتقال قيادتها إلى مناطق مختلفة خاصة قطر، وهي دولة لا يمكن اعتبارها من الدول المعارضة للخط الدولي، على الرغم من احتضانها للحركة اليوم ودعم غزة ماليًا كما هو معروف.

أما المحيط الدولي والذي تحاول الحركة طرق بعض أبوابه، فإنه متساوق بشكل شبه كامل مع رواية الاحتلال الإسرائيلي ومشروعه الاستيطاني، ولو بشكل متفاوت، ومخاطبة هذا العالم بلغة يفهمها واحد من الأمور الأساسية للحركة من أجل التعامل معه. وعليه كان هذا الموقف من الحركة، واعتماده في وثيقتها السياسية المعبرة عن موقفها الصلب والمتفق عليه داخليًا أمر _كما يبدو_ لا بد منه من أجل تمرير علاقات الحركة مع العالم بشكل مقبول[1].

وعلى الرغم مما سبق، وكل ما ثار حول الوثيقة من نقاشات واتهامات ومعارضة داخلية وخارجية من مثقفين ومحللين وفصائل وطنية وإسلامية، إلا أن الزمن الذي ظهرت فيه هذه الوثيقة يشير إلى أنها لم تلاقِ ردة الفعل التي كانت متوقعة، بل إن وطأة الحصار ازدادت على الحركة من جميع الجهات بعد إعلان الكثير من الدول عن علاقاتها مع دولة الاحتلال في ظل حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وضغوطاته على الدول العربية، من أجل تطبيع علاقاتها مع دولة الاحتلال خاصة تلك الدول التي شكلت موطئ قدم أو داعم علني أو غير علني للحركة ومشروعها مثل السودان والمغرب[2].

---

[1] ينظر: سالم، أحمد فوزي، **أوروبا تعيدها لقائمة الإرهاب.. لماذا ترتاح القارة العجوز لعلاقات الظل مع حماس؟**، مقال منشور على موقع نون بوست بتاريخ 29/يوليو/2017م.
https://www.noonpost.com/content/19102

[2] **في 14 نقطة.. هذه تركة ترامب الثقيلة على القضية الفلسطينية**، منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ 9/ نوفمبر/ 2020م.

وعليه كانت هذه الوثيقة حالة متقدمة من التفكير الحمساوي الداخلي. فهي إعادة تفكير في الماضي الذي عبَّر عنه ميثاق الحركة الصادر عام 1988م، وتفكير في الحاضر المرتبط بضغوطات عربية وغربية وإسرائيلية شرسة ضاغطة على الحركة للتحول إلى تنظيم سلمي، يكتفي بالتعاطي مع ما يمكن أن يقدمه العالم للفلسطينيين، ومرتهنًا للقوى الكبرى. وتفكير في المستقبل عبر وضع منطلقات صلبة تؤكد على طبيعة الحركة ومواقفها التي لا تحتمل تغييرًا مهما تغير الواقع ومهما تغيرت الأجيال، وقضايا يمكن التعاطي معها عبر عالم السياسة بما يحقق حدًا متفقًا عليه داخليًا إلى حين.

إضافة إلى مسائل مهمة سكتت عنها الوثيقة، ولم تتطرق للحديث عنها، في ظل الأرض المتقلبة والتغير السريع الذي تعيشه المنطقة العربية مثل؛ علاقة الحركة بتنظيم جماعة الإخوان المسلمين وارتباطاتها به في الدول العربية والعالم، خاصة في ظل الهجمة الكبيرة على التنظيم في كثير من الدول الإقليمية التي ترتبط مصالح الحركة معها كمصر بشكل أساسي، أو علاقة التنظيم بإيران وغيرها من دول الإقليم في إشارة إلى أن تلك العلاقات متغيره حسب طبيعة الواقع[1].

المبحث الثالث: مستقبل حركة حماس في ظل الوثيقة

لم تُقدم حركة حماس ما يمكن اعتباره اختراقًا في وثيقتها التي نشرتها، في حال مقارنتها مع ميثاق الحركة الذي أصدرته مبكرًا، غير أن لغة الوثيقة أكثر حداثةً كما أسلفنا، وفي الوثيقة خطاب حقوقي عقلاني سياسي إلى حد كبير بعيدًا عن اللغة ذات الصبغة الدينية المباشرة، الذي

[1] أبو عامر، عدنان، **العلاقات السياسية الإقليمية والدولية لحركة حماس وأثرها على اندماجها في النظام السياسي الفلسطيني**، دراسة منشورة على موقع الباحث بتاريخ 17/ يناير/ 2018م.
https://cutt.us/RQfDS

كان عليها الميثاق، إضافة إلى مسألة الإشارة إلى موضوع القَبول بدولة ضمن وضع مؤقت متفق عليه وطنيًا كما بيَّنا سابقًا، وهو ما يمكن اعتباره تطورًا في اللغة السياسية للحركة يمكن الإشادة بها من طرف، واعتبارها تماشيًا مع إلجاءات الواقع السياسي من طرف آخر[1].

غير أنَّ هذه الوثيقة والتي تأتي في سياق محاولة تجديدية لخطاب العالم لم تُنتِج _يما يظهر_ ردة فعل إيجابية تجاه الحركة ضمن أي سياق محلي أو إقليمي أو دولي كما كان متوقعًا، فالدول الغربية الداعمة لدولة الاحتلال تريد مرونة لدى الحركة على صعيد ثوابتها وأسسها وليس على صعيد تكتيكاتها ولغة خطابها وحسب، والعالم الداعم لدولة الاحتلال يدرك أن الحركة تحاول من خلال هذا الخطاب إظهار نفسها بمظهر أكثر مرونة، وبالتالي قبولًا للمجتمع الدولي والعربي والفلسطيني المتساوق مع الحلول المرضِية أو المريحة للاحتلال. وعليه فإنه لا يمكن لهذه الوثيقة أن تخترق الموقف الغربي، أو تشكل ضمانًا لتحسين علاقات الحركة، أو رفع العقوبات والحصار عنها[2].

فعلى الصعيد الوطني الداخلي؛ لم يصدر عن القوى الوطنية كحركة فتح ردة فعل على هذه الوثيقة غير بعض التصريحات الثانوية، التي تحاول الإشارة إلى أن مستقبل حركة حماس يسير في طريق فتح، وأن حركة حماس اقتنعت بعد ثلاثين عامًا من مسيرتها بما اقتنعت به فتح مبكرًا، وغير هذه التعليقات التي اختزلت الوثيقة بكل مكوناتها بالعبارات المرتبطة بقول الحلول المؤقتة، على الرغم من أن الحركة أكدت في ذات الميثاق وبشكل لا يحتمل أي لبس؛ أنها ترفض الاعتراف بدولة الاحتلال، وأن فلسطين أرض عربية إسلامية بما يشمل كافة حدودها المعروفة

---

[1] عبد العال، وائل، **وثيقة حماس وتأثيراتها على القضية الفلسطينية**، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 2017م.

[2] نيل، يولاند، **ما مدى التحول في الوثيقة السياسية الجديدة لحماس؟**، مقال منشور على موقع بي بي سي عربي في 2/مايو/2017م. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-39779298

عبر التاريخ، وهو ما يختلف جوهريًا عن موقف حركة فتح التي اعترفت عمليًا بدولة الاحتلال، وغيرت الميثاق الوطني، وألغت بعض بنوده المتعلقة بالكفاح المسلح وغير ذلك ضمن سياق توقيعها على اتفاقية أوسلو، وانخراطها فيما يعرف بالحل السلمي، وعليه فإنَّ الفروق جوهرية بين الحالتين الفتحاوية والحمساوية فيما يتعلق بموقفهما من الاحتلال.

والسؤال هنا عن مستقبل العلاقة مع حركة فتح والكل الوطني في ظل الوثيقة يصبح عبثيًا، في ظل واقع تراجع فيه العمل السياسي، بل تم تجريفه بشكل كبير جدًا عبر مساحة العمل الفلسطيني في الداخل والخارج، في ظل استئثار السلطة الوطنية وبعض المتنفذين بالقرار بشكل منفرد، فتركزت منذ سنوات جميع السلطات بيد الرئيس الفلسطيني وحده، ولم تجرِ انتخابات رئاسية ولا تشريعية ولا مجلس وطني، ولا يظهر أنها مطروحة على الطاولة عبر المدى القريب. ولهذا، فإنه من غير الواضح إذا ما كان يمكن لحركة حماس أن تجد في السياق القائم أي منفذ للدخول من جديد في عملية تَشارك ضمن أي شكل مع حركة فتح[1].

ويظهر أنه على المدى القريب أيضًا فإن الانقسام وما ينتج عنه من شرذمة للموقف الفلسطيني ككل؛ سيظل هو المتصدر للمشهد السياسي الفلسطيني[2]. ويبدو أنه على الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها حركة حماس؛ أن تجد لها بديلًا وطنيًا جامعًا غير تلك الأطر التقليدية التي لا تقدم فيها حركة فتح أي فسحة للآخرين للتعاطي معها، أو الضغط مِن أجل إصلاح هذه الأُطر وإعادة ضخ الدماء فيها من جديد.

---

[1] Dekel, Udi, Hamas's New Statement of Principles: A Political Opportunity for Israel? https://cutt.us/k7kZr

[2] أبو بكر، فادي قدري، **مستقبل حركة حماس في ضوء تياراتها المختلفة**، مقال منشور على موقع معًا بتاريخ 13/ يوليو/ 2017م. https://www.maannews.net/articles/914494.html

أما فيما يتعلق بعلاقة الحركة بالفصائل والتنظيمات الفلسطينية الأخرى؛ فإنه وعلى الرغم من محدودية تأثير الكثير من الحركات واندثار صوتها وتأثيرها في الشارع الفلسطيني، إلا أن حركة حماس في قطاع غزة بشكل خاص استطاعت خلق حالة من الحوار، وإدارة للعلاقات بشكل إيجابي مع كافة الفصائل المتواجدة في القطاع، سواء على الصعيد العسكري بتشكيلها لما بات يعرف باسم الغرفة المشتركة، أو على الصعيد السياسي بتشكيل مظلة سياسية للحوار داخل غزة، أو من خلال تواصلها واستفادتها من علاقات خصوم حركة فتح كالنائب المفصول من الحركة محمد دحلان وغيره[1].

إلا أن هذه العلاقات وعلى الرغم من أهميتها جزئيًا في بعض القضايا التفصيلية؛ تظل قاصرة عن خلق مشهد سياسي فلسطيني يمكن تقديمه للعالم، فلا تزال أذرع السلطة الممتدة عبر أجهزتها المختلفة تشكل المشهد السياسي الفلسطيني المعترف به عالميًا وصاحب الإمكانيات المالية والبشرية المؤثرة[2].

أما عربيًا[3] فإنّ انشغال العالم العربي بنتائج الثورات وارتداداتها؛ جعل الهم الداخلي يطغى على الهم الخارجي، ولا يمكن المقارنة بحال بين واقع العالم العربي قبل الثورات وبعدها فيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية. فمصر اليوم وفي ظل عهد الرئيس السيسي الحالي تبدو أكثر قربًا من دولة الاحتلال، وأكثر قربًا في مواقفها المعلنة من القيادة الفلسطينية، وهي بلا شك جزء

---

[1] بسيسو، مؤمن، **صفقة حماس ودحلان المكاسب والسلبيات**، مقال منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ 28/ يونيو/2017م. https://cutt.us/KOEes

[2] علي، نجمة، **مسألة التمثيل الفلسطيني: الانتخابات مقابل الإجماع**، شبكة السياسات الفلسطينية منشور بتاريخ 7/ ابريل/ 2022م.

[3] حول علاقات حركة حماس مع الدول العربية تاريخيًا ينظر: الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، ص162.

من حالة العداء والحرب على فصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس، وإن حاولت أن تظهر بمظهر الوسيط في بعض المواقع[1].

أما الدول التي بدأت بمسار تطبيع العلاقات مع الاحتلال كالإمارات والبحرين والمغرب والسودان؛ فإن مواقفها المعلنة لا يمكن أن تجعلها داعمة أو متعاونة مع حركة حماس بأي شكل يمكن أن نقول معه أن هذه الدول يمكن أن تستوعب وجود الحركة، أو تفتح لها بابًا للعمل أو التعاون بأي شكل في ظل انهماك هذه الدول في بناء علاقاتها مع دولة الاحتلال من أجل تحصيل مكاسب سياسية خاصة بها ضمن سياق مشاكلها الذاتية.

وعليه، لم يتبق للحركة عمليًا غير بعض الساحات المحدودة جدًا، كقطر التي باتت تشكل ملاذًا للحركة، لتظل ضمن حدود السيطرة والضبط وضمن مناطق النفوذ التي يمكن التعامل معها، وتطويعها إذا احتاج الأمر عبر الوسائل المختلفة، والحركة بموقفها الثابت من القضايا الوطنية كما ظهر في الوثيقة لا يمكن أن تشكل بديلًا لحركة فتح أو جهة يمكن الاعتماد عليها أو الوثوق بها من أي منظومة عربية، في ظل الاختراق والهيمنة الأمريكية لهذه الأنظمة ومواقفها[2].

أما دوليًا فمعلوم أن الدول الغربية المؤثرة في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تشكل بمواقفها المعلنة والعملية غطاءً كثيفا لكل تحركات دولة الاحتلال، وضامنًا لتفوقها العسكري والأمني والسياسي في المنطقة، ولهذا فإن التعامل مع حركة حماس يأتي فقط في سياق العلاقات

---

[1] ينظر حول تحليل العوامل الإقليمية قبل وبعد الثورات وطبيعة الفرص التي حاولت الحركة تحصيلها من الواقع المستجد بعد الثورات ثم الثورات المضادة والخسائر التي خسرتها بناء على خياراتها: صلاح، عقل محمد أحمد، **حركة حماس وممارستها السياسية والديمقراطية 1992–2016م**، ص21.

[2] كامبياس، رون، **لماذا تدعم قطر حماس**، مقال منشور بتاريخ 15/ سبتمبر/ 2014م.
https://cutt.us/CffBM

العامة لجس النبض وتوصيل الرسائل، أما بناء علاقات سياسية راسخة، وتفعيل هذه العلاقات من أجل تشكيل حالة حوار دائمة للتعامل مع القضايا الفلسطينية بشكل عادل، فإن هذا الأمر لا يمكن أن يكون مطروحًا في السياق الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكي الداعمة بكل ما يمكن لدولة الاحتلال.

ولذلك كانت الوثيقة فيما يتعلق بخط العمل مع العالم صرخة في واد، وميدان متابعة من الباحثين والأكاديميين وليس من جانب السياسيين وأصحاب القرار في تلك الدول، وهو ما انعكس على الحركة وقيادتها في كل أماكن تواجدها، من حيث عدم قدرة الحركة على الحركة ولا المناورة في أي ملف من ملفاتها العالقة، وعلى رأسها الحصار على غزة أو الإفراج عن الأسرى ضمن صفقة تبادل ممكنة أو غير ذلك مما تعمل عليه الحركة عبر الأطر العالمية. ولا يخفى أن الدول العربية ليست سواء في التعامل مع الحركة.

أما إقليميًا[1] فإن الحركة كما يبدو قد اتخذت قرارها بالتحالف مع إيران، التي تقود العديد من التحالفات في المنطقة العربية والعديد من التحركات، من أجل تحقيق مصالحها بدرجة أولى في المنطقة. والواضح أن هذه العلاقة الملتبسة بين الحركة والمحور الإيراني تمتلئ بالكثير من الخبايا والمعلومات غير الواضحة، والتي تحتاج إلى وقت حتى يفصح عنها أحد العاملين في حقل العلاقات بين الحركة والإقليم، فالواضح أن كل ما يصدر من طرف الحركة فيما يتعلق

[1] تحدث خالد مشعل رئيس المكتب السياسية للحركة أثناء المؤتمر الصحفي لإعلان الوثيقة أنها ستكون مريحة لحلفاء حماس ولعله كان يقصد تركيا بشكل أساسي وقطر ثانيًا غير أن تطورات الواقع تشير إلى أنها لم تقدم على الحقيقة الكثير في هذا السياق. عبد العال، وائل، **وثيقة حماس وتأثيراتها على القضية الفلسطينية**، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 2017م.

بعلاقاتهم مع إيران بشكل خاص، هو كلام في العموميات أما ما يرتبط بالتفاصيل فإنه يظل مخفيًا إلى حد كبير[1].

فما الذي قدمته وتقدمه إيران للحركة في الجانب العسكري والمالي؟ وما المقابل الذي تفرضه إيران على الحركة مقابل هذا الدعم؟ وما الحد الذي تتدخل فيه إيران بقرارات الحركة؟ وما حجم النفوذ الإيراني بين قيادات وأفراد الحركة؟ وهل استطاعت الحركة تجاوز معضلة سوريا في علاقتها بإيران؟ ما دور حزب الله في بناء العلاقة بين الحركة وإيران وما طبيعة التنسيق بينهما عسكريًا؟ هذه الأسئلة وغيرها في أسس العلاقة بين الطرفين؛ تظل غامضة إلى حد كبير، وكل ما ظهر منها على السطح مرتبط بإشاعات ومعلومات منقوصة هنا وهناك، وبعض التصريحات الحمساوية التي تشكر إيران على دعمها للقضية الفلسطينية[2].

غير أنه من المؤكد أن إيران كدولة باتت تشكل مصدرًا وحيدًا للدعم المالي والعسكري المباشر والمعلن؛ من حيث التدريب والتسليح وتكنولوجيا السلاح، ولا تزال قيادات الحركة العسكرية منها والسياسية تؤكد على أهمية تلك المصادر للدعم، خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا صناعة الأسلحة، فالناطق الإعلامي لكتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس (أبو عبيدة)، شكر إيران على دعمها في أكثر من مؤتمر وأكثر من خطاب، وقيادات الحركة وعلى رأسهم يحيى السِّنوار رئيس الحركة في غزة وإسماعيل هنية رئيس مكتبها السياسي كلاهما تعرض لشكر إيران بشكل مباشر ومن قلب غزة، وقلب إيران نفسها؛ على دعمها للحركة ودعم مقاومتها، وهذه

---

[1] للمزيد من التعمق في العلاقة بين إيران الثورة والفلسطينيين ضمن مرحلة تاريخية مبكرة ينظر فصل الفلسطينيون بين الحلم والحقيقة في كتاب: هويدي، فهمي، **إيران من الداخل**؛ اشنيور، رائد، **التقارب بين حماس وإيران بين الضرورة والخيار**، ص43؛ **خالد مشعل يتحدث عن أسباب علاقة حماس بإيران**، خبر منشور في 28/ ديسمبر/ 2021م على شبكة آرام الإعلامية. ولموقف إيران وحلفائها من الوثيقة ينظر: عبد العال، **وائل، وثيقة حماس وتأثيراتها على القضية الفلسطينية**، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 2017م.

[2] ينظر: البنا، ياسر، **الرسالة من شكرًا إيران**، مقال منشور على موقع العربي الجديد بتاريخ 17/ديسمبر/2014م. https://cutt.us/PgQZh

الكلمات التي يطلقها قادة الحركة على الرغم من بساطتها في عالم اللغة ككلمات شكر محسوبة، إلا أنها تشكل موقفًا سياسيًا لا تفتأ الحركة تدفع ثمنه على عدة مستويات[1].

فعلى الصعيد العربي تشكل إيران معضلة في الإقليم بعد تدخلها في العراق وسوريا واليمن ولبنان بشكل مباشر وفجْ، أو عبر أذرعها العاملة هناك، والعلاقة معها تعني أن ثمنًا يجب أن تدفعه الحركة في علاقتها مع السعودية بشكل أساسي، والتي بدأت تتلقى الضربات المباشرة من حوثيي اليمن، إضافة إلى الدول العربية الأخرى الدائرة في فلكها. ولا يمكن اعتبار موقف السعودية الذي أصبح معاديًا للحركة بشكل مباشر خاصة بعد اعتقال عدد من كوادرها وقياداتها والتضييق على أنشطتها المالية، بعد وقت طويل من غض الطرف، هذا كله؛ يعبر عن موقف السعودية الذي استجد في الآونة الأخيرة، والذي بدا أكثر تشددًا في العلاقة مع حركة حماس بشكل خاص، وأقل اهتمامًا بالقضية الفلسطينية بشكل عام.

أما على الصعيد الوطني الداخلي فيما يتعلق بتشيّع إيران، فإن ذلك يشكل حالة من التوجس التي يصعب اختراقها لدى المجتمع السني في فلسطين. إضافة إلى ما خلفته إيران من أعمال في العراق وسوريا واليمن وما تتداوله الأنباء المختلفة عما تفعله ميليشياتها ضد ما يعرف بأهل السنة ضمن التجييش الطائفي القائم. هذا كله؛ يجعل من الصعب على المواطن الفلسطيني السُّني قَبول التحالف التام أو التعامل غير المدروس مع هذه الجهة. وما يؤكد ذلك ما ينتج بعد كل

[1] ينظر: أصرف، محاسن، **حماس وإيران جدل المصالح والخلافات وفتح صفحة جديدة**، مقال منشور على موقع إضاءات بتاريخ 18/ أغسطس/ 2017م.
https://www.ida2at.com/hamas-and-iran-interests-differences-and-new-page/

تصريح للحركة مدروس أو غير مدروس تعبر فيه الحركة عن علاقتها بإيران من جدل داخلي في حركة حماس، حول علاقتها بهذا المحور وطبيعة العلاقة ومتطلباتها[1].

ولكن الثابت هنا والذي يمكننا تأكيده نسبيًا؛ أن هذه العلاقة علاقة اضطرارية وأن الحركة تحسب حسابًا لكل موقف تجاه إيران وأذرعها، وتضع نصب عيونها أطماع إيران بالمنطقة، وما يمكن أن يترتب على هذه العلاقة من مكاسب ومغارم[2]، غير أن المجهول وعلى الرغم من بعض التصريحات الحمساوية الجريئة في مسألة التنسيق العسكري بين الحركة وبين حزب الله بشكل خاص، إلا أن المسألة لم تُطرح من جميع الأطراف بنفس الجرأة، ضمن مسألة حجم التنسيق العسكري ومدى إمكانية تدخل الحزب في مواجهة مفتوحة مع الاحتلال، في أي حرب قادمة تدخل فيها حركة حماس، بالإضافة إلى الأذرع الإيرانية التي استقرت في سوريا بشكل مباشر[3].

النقاش الآنف؛ يطرح مسألة خطيرة على طاولة البحث المستقبلي مرتبطة بدور إيران المباشر في أي معركة قادمة في حال الاصطفاف الكامل معها، وما يترتب على مشاركتها في أي معركة وانتصار، إن تحقق، وما يمكن أن تحقق معه من مكاسب في المنطقة على المدى البعيد، في ظل التطبيع العربي المفتوح، وتقييد كل وسائل الدعم لحركة حماس، وتقييد العلاقات معها بشكل مباشر، وغير مباشر.

---

[1] ينظر على سبيل المثال: الزعاترة، ياسر، **حماس وإيران من جديد حذار من التورط**، مثال منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ 24/مارس/2015م. https://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1190

[2] ينظر: **خالد مشعل يتحدث عن أسباب علاقة حركة "حماس" مع إيران**، منشور بتاريخ 28/ ديسمبر/ 2021م. https://cutt.us/DiHbU

[3] Shine, Sima. Catran, Anna, Iran's Policy on the Gaza Strip. https://www.inss.org.il/publication/irans-policy-gaza-strip/

الخاتمة

استطاعت حركة المقاومة الإسلامية حماس، عبر تاريخها الممتد منذ حوالي ثلاثة عقود؛ أن تثبت نفسها وحضورها ونفوذها على الساحة الفلسطينية بقوة، وعلى الرغم من عدم طول المدة التي عملت فيها، مقارنة بحركات وطنية أخرى عريقة عاملة على الساحة، إلا أنَّها استطاعت أن تحفظ لنفسها مكانًا ومساحةً كبيرة في ساحة العمل السياسي الفلسطيني.

واستفادت حركة حماس من مسألة جذورها الإخوانية استفادة كبيرة، من حيث تلقي الدعم العربي والإسلامي الشعبي، كما استفادت من حيث التعبئة الداخلية؛ بما ورثته من أدبيات الإخوان ومناهجهم الفكرية والتربوية والعقائدية، واستفادت كذلك من خبرات واسعة وممتدة وعلاقات وفَّرتها لها علاقتها بهذه الجماعة. غير أن هذه العلاقة وبما تمثله من ارتباط فكري ذو بعد تنظيمي؛ كان دومًا بقدر فائدته على الحركة؛ معوقًا لها عن الالتفات والتركيز على البعد الوطني الداخلي لعملها كجماعة فلسطينية ذات هدف محدد، ومرتبط بمحاربة الاحتلال، وترتيب الشأن الفلسطيني المعقد.

واستكمالًا للسابق، فالعلاقة بالإخوان أخذت الحركة _ولو لم ترِد_ لنقاش مسألة الأهداف العابرة للحدود؛ كإقامة الخلافة الإسلامية وما تجرُّه هذه الفكره من قناعات وأفكار وإجراءات وصراعات كانت الحركة في غنًى عن متابعتها، عبر تاريخها والانشغال بالمسألة الداخلية والتركيز عليها، وهو ما ظهر أخيرًا من خلال وثيقتها السياسية، التي أخذت وقتًا طويلًا من أجل نضوجها، وتقديمها بعيدًا عن ثقل الميثاق، الذي ظل مهيمنًا على الحركة منذ تأسيسها.

هذا في جانب امتداد الحركة وأثره على تطورها الفكري، أما على صعيد التفاعل مع الواقع فلقد أخذت الحركة وقتًا في بناء نفسها كحركة مقاومة فلسطينية، وظهر من خلال البحث أن الكثير من المناقشات والمداولات دارت في داخل دوائر الحركة، وصولًا إلى الموافقة على تبني العمل العسكري المباشر ضد الاحتلال بكل الوسائل المتاحة، وتأسيس جهاز كتائب الشهيد عز الدين القسام بعد مراحل من الأخذ والرد والتطور عبر سنوات طويلة من العمل العسكري في ظروف معقدة للغاية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، الذي وجَّه للحركة ضربات قاسية جدًا عبر تاريخ

جهازها العسكري، إلا أنه استطاع أن يطور من إمكاناته وحركته عبر الأراضي الفلسطينية. وصولًا إلى تأسيس ما يمكن أن يكون نواة حقيقية لجيش فلسطيني منظم يتمتع بمزايا كبيرة، مقارنة بواقع صعب خاصة خلال فترة الحصار الذي تعرضت له الحركة، بعد سيطرتها على قطاع غزة.

أما من الناحية السياسية؛ وهي الخاصرة الرخوة التي تعاني الحركة منها، ولا تزال، في ظل وجود مُنافس متنفذ ويمتلك منهجًا سياسيًا مختلفًا اختلافًا جوهريًا من ناحية الفكر والتجربة والعلاقات، والأهم مختلفًا من ناحية الوسائل والغايات فيما يتعلق بقضية فلسطين. ولذلك سارت حركة حماس في حقل أشواك، حين رفضت المشاركة في الانتخابات الأولى عام 1996م، ومرورًا برفضها القاطع لمشاريع السلام واتفاقيات منظمة التحرير مع الاحتلال، وأخيرًا مشاركتها في العملية الانتخابية عام 2006م التي نتج على إثرها الانقسام الفلسطيني، الذي أعاد تقسيم الجغرافيا الفلسطينية إلى قطاع غزة والضفة الغربية، ولكل منطقة منهما توجهات وعلاقات ونفوذ ومعركة مختلفة تخوضها بعيدًا عن وحدة الموقف والمصير.

ومع ذلك الانقسام، ومع تلك التعقيدات الكبيرة؛ فقد استطاعت الحركة الصمود في وجه التحديات بشكل لافت، كما استطاعت مراكمة قوة عسكرية لا يمكن الاستهانة بها، غير أن المعضلة الحقيقية التي عانت منها الحركة كانت متمثلة في عدم قدرتها على الاستمرار كحركة إسلامية مقاومة للاحتلال ضمن سياق عربي إسلامي خاضع للهيمنة الدولية الأمريكية؛ ما دفعها إلى التعامل مع محور إيران الذي يمكن أن يدخل الحركة في إشكاليات إقليمية ودولية، بحكم علاقة إيران مع هذه الدول.

وظهر معنا عبر هذه الدراسة أن الحركة خاضت تجربة فريدة، فيما يتعلق بعملها على تفعيل مبدأ المشاركة السياسية حينما كانت في المعارضة، فقد تلقتها الحركات القائمة في فلسطين بكثير من الريبة والتوجس بحكم ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين، وكان الأصعب على الحركة أن تكون هي حاضنة المشاركة السياسية للحركات والتنظيمات الفلسطينية أثناء قيامها بأعباء الحكم والإدارة في قطاع غزة، عقب فوزها في الانتخابات وتشكيلها الحكومة، ثم فرض الحصار عليها والتعامل مع المواطنين.

هذه التجربة في المعارضة والحكم كانت متغيره، وتطورت نحو مزيد من الفهم لقضايا الاحتلال والعمل السياسي، والفرق بين العمل السياسي من بين صفوف المعارضة، واحتياجات الواقع السياسي لمن هو في الحكم، وبذلك رأينا تطورًا على مستوى الممارسة والسلوك، فيما يتعلق بمشاركة الفصائل الفلسطينية، ومحاولة تفعيل دورها بالشراكة مع الحركة. ورأينا كذلك كيف تؤثر الوقائع المستجدة في فكر الحركة وتعاطيها مع الواقع المحلي والإقليمي والدولي؛ بما ظهر في وثيقتها التي تعبر بشكل أو بآخر؛ عن تطور في العقلية التي تقود العمل السياسي في الحركة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق

- الانتخابات العامة لرئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني 1996م، **مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية حماس حول انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود**، بتاريخ 16/يناير/1996م.
- بيان حماس بتاريخ 10/يناير/1996م: "**بيان صحفي حول انتخابات الحكم الذاتي** ".
- بيان حماس بتاريخ 15/ينيار/1997م : "**بيان صحفي حول اتفاق الخليل بين السلطة والاحتلال**".
- بيان حماس بتاريخ 23/سبتمبر/1991م : "**بيان للتاريخ لا لمؤتمر بيع فلسطين وبيت المقدس**".
- بيان حماس بتاريخ 24/نوفمبر/2007م : "**بيان صحفي دعوة لعباس والدول العربية لمقاطعة مؤتمر أنابوليس**".
- بيان حماس بتاريخ 24/يناير/1996م : "**بيان صحفي حول نتائج انتخابات الحكم الذاتي**" .
- بيان حماس بتاريخ 26/يناير/1997م : "**بيان صحفي تأكيدًا أن حركة حماس ليست ممثلَة في سلطة الحكم الذاتي**" .
- بيان حماس بتاريخ 27/سبتمبر/2000م : "**بيان حول إعلان الإرهابي شارون اعتزامه التجول في الحرم القدسي الشريف**".
- بيان حماس بتاريخ، 1/أكتوبر/1996م : " **بيان صحفي حول هبة النفق في القدس**".
- **بيان حماس بتاريخ**، 1/ديسمبر/2004م.
- **بيان حماس بتاريخ**، 11/يوليو/2000م.
- **بيان حماس بتاريخ**، 15 /مارس/ 2003م.
- **بيان حماس بتاريخ**، 16/يناير/1996م.
- **بيان حماس بتاريخ**، 20 /مارس/ 2003 م.
- **بيان حماس بتاريخ**، 23/يوليو/2000م.
- **بيان حماس بتاريخ**، 27/أكتوبر/1998م.

- بيان حماس بتاريخ، 29/أكتوبر/2005م : "**بيان صحفي حول مشاركة حماس في الانتخابات البلدية والتشريعية** ".
- **بيان حماس بتاريخ**، 30/يوليو/2000م.
- بيان حماس بتاريخ، 4/يناير/2001م : "**بيان حماس حول موافقة السلطة على المقترحات الامريكية** ".
- بيان حول رفض مؤتمر مدريد، فلتسقط مؤامرة التصفية ولتستمر الانتفاضة، 24/أكتوبر/1991م.
- بيان رقم 88، حركة المقاومة الإسلامية حماس، 5/يوليو/1992م.
- بيان من مؤتمر علماء فلسطين " **فتوة المشاركة في مؤتمر مدريد والصلح مع إسرائيل** " نوفمبر 1991م.
- حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، **الوثيقة السياسية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين**، حركة الجهاد الإسلامي، 2018م.
- حزب التحرير/ فلسطين، **أمريكا تتلاعب بالسلطة في مفاوضات مباشرة وغير مباشرة والسلطة، دونما حياء ولا خجل، تذعن ذليلة صاغرة**. بيان منشور بتاريخ 22/أغسطس/2010م.
- حزب التحرير/ فلسطين، **سلطة حماس تتبع سلطة فتح شبرًا بشبر وذراعًا بذراع.** بيان منشور بتاريخ 26/يونيو/2009م.
- مُذكرة حركة المُقاومة الإسلامية، إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني، 7/ابريل/ 1990م.
- **مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية حماس حول انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود**، بتاريخ 16/يناير/1996م.
- **ميثاق حماس**، منشور في 18/ أغسطس/ 1988م.
- **وثيقة الوفاق الوطني**، مايو 2006م.

ثانيًا: المذكرات

- جبرين، زاهر علي، **حكاية الدم من شرايين القسام شهادة للعصر والتاريخ**، دمشق، مؤسسة فلسطين للثقافة، 2012م.
- الشقيري، أحمد، **الأعمال الكاملة المذكرات**، ج2،1، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م.

- شلش، بلال محمد (تحرير)، **سيدي عمر، ذكريات الشيخ محمد أبو طير**، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017م.
- الغزالي، زينب، **أيام من حياتي**، مصر، دار الشروق، 1982م.
- مسودي، عدنان، **إلى المواجهة**، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015م.
- منصور، أحمد (إعداد وتقديم)، **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**، مصر، الدار العربية للعلوم، 2004م.

ثالثًا: المراجع العربية

- أبو العمرين، خالد، **حركة المقاومة الإسلامية حماس**، القاهرة، مركز الحضارة العربية، 2000م.
- أبو عمرو، زياد، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ج1**، عكا، دار الأسوار، 1989م.
- الاتجاه الإسلامي/ محافظة الخليل، **حكم المشاركة في المجلس التشريعي الفلسطيني– دارسة فقهية**، الخليل، 2006م.
- آرييه، شاليف، **الانتفاضة: الأسباب والخصائص والآثار**، القدس، جمعية الدراسات العربية، 1993م.
- اشنيور، رائد، **التقارب بين حماس وإيران بين الضرورة والخيار**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014م.
- البرغوثي، عبد اللطيف وآخرون، **مناضلة من فلسطين–دراسة في حياة ونضال سميحة سلامة خليل**، البيرة، جمعية إنعاش الأسرة، 1992م.
- بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م.
- الحركة الإسلامية /محافظة الخليل، **حكم المشاركة في المجلس التشريعي الفلسطيني (دراسة فقهية)**، 2006م.
- الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997م.

- الحسن، بلال، **قراءات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق**، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008م.
- الحسن، سعيد، **حول اتفاق غزة–أريحا أولاً**، القاهرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1995م.
- حسين، خالد، **وثائق مؤتمر السلام، مدريد**، لبنان، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق، 1992م.
- حسين، عدنان السيد، **التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية**، لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، 1998م.
- الحسيني، إسحق موسى، **الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة**، ط2، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1955م.
- الحمد، جواد (تحرير)، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997م.
- الحمد، جواد. البرغوثي، إياد (تحرير)، **دراسات في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، نابلس، المكتبة الجامعية، 1998م.
- حمدان، أسامة، **العلاقات الخارجية لحركة حماس**، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015م.
- حمدان، غسان، **الانتفاضة المباركة وقائع وأبعاد**، عمان، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1989م.
- حمزة، محمد، **أبو جهاد أسرار بداياته وأسباب اغتياله**، القاهرة، المركز المصري العربي، 1989م.
- حنني، عبد الحكيم عزيز، **منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية سوريا نموذجًا 2000– 2015م**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018م.
- خاطر، سامي، **تقييم المسار السياسي لحركة حماس** في: قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007م، محسن صالح (تحرير)، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م.
- دوعر، غسان محمد، **قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضدّ المشروع الصهيوني 1968–1970م**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018م.
- دوعر، غسان، **المهندس الشهيد يحيى عياش رمز الجهاد وقائد المقاومة في فلسطين**. لندن، فلسطين المسلمة، 1997م.

- دوعر، غسان، **عماد عقل أسطورة الجهاد والمقاومة**، ط2، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، فلسطين المسلمة، 1994م.
- دوعر، غسان، **موعد مع الشاباك: دراسة في النشاط العسكري لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام خلال عام 1993م**، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، فلسطين المسلمة، 1995م.
- الزبيدي، باسم: **حماس والحكم .. دخول النظام أم التمرد عليه**، فلسطين، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2010م.
- السقا، أباهر، **الانتفاضات والثورات العربية الحالية وأثرها على القضية الفلسطينية**، فلسطين، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات، 2014م.
- سليمان، داود، **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 – 1995م**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995م.
- سليمان، فهد وآخرون؛ **أصول مشكلة فلسطين وتطورها**، ج5 1989–2000م، نيويورك، الأمم المتحدة، 2014م.
- سميث، باميلا آن، ترجمة إلهام بشارة الخوري، **فلسطين والفلسطينيون 1876–1983م**، دمشق، دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1991م.
- الشاعر، ناصر الدين، **عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية: وجهة نظر إسلامية**، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999م.
- الشريف، كامل، **الإخوان المسلمون في حرب فلسطين**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1987م.
- الشقاقي، خليل، **مدخل لفرض وصاية دولية على الفلسطينيين أم طريق نحو دولة مستقلة ذات سيادة؟**، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2003م.
- صافي، طلال، **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية**، القدس، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، 1987م.
- صالح، محسن (تحرير)، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس) دراسات في الفكر والتجربة**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015م.
- صالح، محسن (تحرير)، **حركة حماس دراسات في الفكر والتجربة**، ط2، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015م.

- صالح، محسن. سعد، وائل (تحرير)، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006م.
- صالح، محسن، (تحرير). **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م.
- صالح، محسن، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014م.
- صالح، محسن، **فلسطين_ سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2003م.
- صايغ، يزيد، **ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة**، سلسلة ترجمات الزيتونة (53)، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010م.
- صلاح، عقل محمد أحمد، **حركة حماس وممارستها السياسية والديمقراطية 1992-2012م**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016م.
- العارف، عارف، **نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**، ج2، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013م.
- عباس، محمود، **طريق أوسلو**، ط3، عمان، دار الشروق، 2020م.
- عبد الرحمن، أسعد، **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، غزة، مركز الأبحاث، 1987م.
- عبد الكريم، قيس، **الطريق الوعر نظرة على المفاوضات الفلسطينية -الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو**، بيروت، شركة التقدم العربي للطباعة والنشر، 1997م.
- عبد المنعم، بكر، **دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**. مصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1994م.
- فارس، عز الدين، **لنهدينهم سبلنا – رؤية حركية**، رام الله، مركز آفاق، 2004م.
- قاسم، عبد الستار، **الطريق إلى الهزيمة**، نابلس، نشر خاص، 1998م.
- قريع، أحمد (أبو علاء)، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق: 2-مفاوضات طابا واستوكهولم 1995-2000م**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007م.
- **الكتاب الأبيض: عملية الحسم في غزة اضطرار لا اختيار**، غزة، المكتب الإعلامي لحركة حماس، 2007م.
- لجنة الانتخابات المركزية، **الديموقراطية في فلسطين**.

- المبحوح، وائل عبد الحميد، **حماس بين الميثاق والوثيقة قراءة في الثابت والمتغير**، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017م.
- المجلس التشريعي الفلسطيني، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**.
- محسن، صالح (تحرير)، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007م**، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008م.
- محسن، صالح (تحرير)، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009م.
- المركز الفلسطيني للإعلام، **سجل المجد عمليات حماس**.
- المكتب الإعلامي لحماس (هيئة تأليف)، **وثائق حركة المقاومة الإسلامية حماس من وثائق الانتفاضة المباركة سلسلة بيانات الحركة**، فلسطين، المكتب، 1990م.
- نافع، أحمد، **الطريق الى مدريد**، مصر، مطابع الأهرام التجارية، 1993م.
- النواتي، مهيب، **حماس من الداخل**، غزة_ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002م.
- هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو – دراسة تحليلية نقدية**، رام الله، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998م.
- هويدي، فهمي، **إيران من الداخل**، ط3، القاهرة، مركز الأهرام للنشر، 1988م.

رابعًا: الصحف

- صحيفة الحياة/ لندن.
- صحيفة الدستور الأردنية.
- صحيفة السفير/ لبنان.
- صحيفة القدس العربي/ لندن.

خامسًا: المراجع غير العربية

- Brom, Shlomo, **The New Reconciliation Agreement: A Turning Point in the Palestinian Arena,** https://cutt.us/JQ5tU
- Dekel, Udi, **Hamas's New Statement of Principles: A Political Opportunity for Israel?** https://cutt.us/k7kZr
- El- Awaisi, Abd Al-Fattah Muhammad. **The Muslim Brother and the Palestine Question 1928-1947**. London: Tauris Academic Studies, 1998.
- Gershoni, Israel. **The Muslim Brothers and the Arab Revolt in Palestine,** 1936-39". Middle Eastern Studies, vol. 22, no.3 1986: Pp367-39.
- Mayer, Thomas. **The Military Force of Islam: The Society of the Muslim Brethren and the Palestine Question, 1945-1948**. In Elie Kedouria; Sylvia Eds. Zionism and Arabism in Palestine and Israel. London: Frank Cass, 1982.
- Nafi, Basheer M., "Shaykh ʿIzz Al-Dīn Al-Qassām: A Reformist and A Rebel Leader", ***Journal of Islamic Studies,*** Vol. 8, No. 2 (July 1997), pp. 185-215.
- Shine, Sima. Catran, Anna, **Iran's Policy on the Gaza Strip**. https://www.inss.org.il/publication/irans-policy-gaza-strip/

- "**النص الرسمي لبيان ختام مؤتمر قمة صانعي السلام في شرم الشيخ 13/مارس/1996م**" – مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 26، ربيع 1995م.
- أبو عمرو، زياد، **حماس خلفية تاريخية سياسية**، لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد13 ، شتاء 1993م.
- الآغا، وفيق حلمي، أبو مدللة، سمير مصطفي، **اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011م، مجلد 12، عدد 1 (B).
- الجرباوي، علي، **حماس مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية**، لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد4، ع13، شتاء 1993م.
- الحروب، خالد، **حماس واتفاق غزة أريحا أولًا، الموقف والممارسة**، مجلة دراسات فلسطينية، مجلد 4، عدد 16، خريف 1993م.
- حسين، أحمد قاسم، **كيف أسست حماس جيشها في غزة؟ قراءة في تطور العمل العسكري لكتائب عز الدين القسام**، مجلة سياسات عربية، عدد 45، يوليو 2020م.
- خالد مشعل في حوار شامل (مقابلة). **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 19، صيف 1994م.
- خليفة، أحمد، **مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 2، عدد 8، خريف 1991م.
- الزبيدي، باسم، **الانقسام الفلسطيني جذور التشظي ومتطلبات التخطي**، المستقبل العربي، مجلد 38، عدد 446، 2016م.
- شبيب، سميح، **هجوم السلام الفلسطيني**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 190، يناير 1989م،.
- الشريف، ماهر، **إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو**، لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 70، ربيع 2007م.
- شلش، بلال، **خبرُ الإخوان المسلمين الفلسطينيين (تأسيس شعب فلسطين وتنظيمها، من خلال صحيفتي الدفاع وفلسطين تشرين أول 1945م–أيار 1948م)**، حوليات القدس، عدد 18، خريف شتاء 2014م.

- صالح، محسن، **أضواء وثائقية على جماعة الإخوان المسلمين في القدس سنة 1946م**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 15، عدد 58 ، ربيع 2004.
- عبد الله، صلاح، **ردود الفعل الإسرائيلية على إعلان الاستقلال**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 19، يناير 1989م.
- عصفور، حسن، **رؤية لاتفاق إعلان المبادئ**، لبنان، مجلة دراسات فلسطينية، ع16.
- غوشة، إبراهيم، "**المؤتمر مفترق طرق بين المجاهدين والمتعبين**"، مجلة دراسات فلسطينية، مجلد2، عدد 8، خريف 1991م.

سابعًا: الأطروحات الجامعية

- أحمد، حسام محمود، **أثر اتفاق اوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسية للدراسات العليا، 2016م.
- البابا، رجب حسن العوضي، **جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية الأولى**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة/ فلسطين، 2010م.
- حسونة، طارق زياد، **تطور الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة/ فلسطين، 2015م.
- درويش، عبد السلام، **أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين، 2013م.
- ذويب، خالد، **العلاقة بين حركة حماس والأردن 1987-2007م**، رسالة ماجستير، جامعة الخليل/ فلسطين، 2010م.
- السطري، حاتم خليل أحمد، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي 1971-1993م**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة/ فلسطين، 2016م.
- شديد، عامر عفيف، **الخطاب السياسي لحركة "حماس " قبل وبعد انتخابات ٢٠٠٦م حدود الثبات والتغير**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت/ فلسطين، 2010م.
- عليَّان، ماجد محمد، **إدارة حركة حماس لعلاقتها السياسية الإقليمية والدوليّة 2006-2011م**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة/ فلسطين، 2012-2013م.

- عيسى، مجدي نجم محمد، **المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التماسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت فلسطين. 2007م.
- المبحوح، وائل، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر في غزة/فلسطين، 2010م.
- الوادية، أحمد جواد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011**م، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة الأزهر، غزة_ فلسطين، 2009م.

ثامنًا: المواقع الإلكترونية

- إباء، أبو طه، **قراءة نقدية في دراسة: بنية خطاب حركة حماس، قراءة سوسيولوجية**، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2015م، دراسة منشورة على موقع المركز.
- **اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ-حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) - 1993/9/13**م، وكالة وفا – موقع وكالة وفا.
- أسامه حمدان في مقابلة مع **القدس العربي**، 5/سبتمبر/1999م.
- أصرف، محاسن، **حماس وإيران جدل المصالح والخلافات وفتح صفحة جديدة**، مقال منشور على موقع إضاءات بتاريخ 18/ أغسطس/ 2017م.
- بسيسو، مؤمن، **صفقة حماس ودحلان المكاسب والسلبيات**، مقال منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ، 28/ يونيو/ 2017م.
- البنا، ياسر، **الرسالة من شكرًا إيران**، مقال منشور على موقع العربي الجديد بتاريخ، 17/ديسمبر/2014م.
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: **الرفض السياسي والمقاومة العملية**، 2015م، https://pflp.ps
- الجزيرة نت، جورج ميتشل، 24/ابريل/2013م، **https://cutt.us/vta4y** .
- الجزيرة نت، قرار مجلس الأمن رقم (1397) بشأن إقامة دولة فلسطينية، 13/مارس/2002م، **https://cutt.us/C26MJ** .
- حاجي، وليد، **الصحوة الإسلامية إشكالية المصطلح وسادة الواقع**، منشور على موقع الجزيرة نت. بتاريخ 8/أكتوبر/ 2020م.
- حوار عبد العزيز الرنتيسي – الحياة اللندنية – 15/يناير/2001م.

- الزعاترة، ياسر، **حماس وإيران من جديد حذار من التورط،** مثال منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ 24/مارس/2015م، أنابوليس الذي يتحرّك ولا يُحرّك.
- سالم، أحمد فوزي، **أوروبا تعيدها لقائمة الإرهاب. لماذا ترتاح القارة العجوز لعلاقات الظل مع حماس؟**، مقال منشور على موقع نون بوست بتاريخ 29/يوليو/2017م.
- الشريف، ماهر، **حركة المقاومة الإسلامية حماس،** دراسة منشورة على موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية بتاريخ 6/ديسمبر/2018م.
- صالح، محسن، **أوهام في العمل الفلسطيني (7)، مقال** منشور على موقع الزيتونة للدراسات والاستشارات بتاريخ 29/أكتوبر/ 2021م.
- صالح، محسن، **عن الجدل حول الوثيقة السياسية لحركة حماس،** الجزيرة نت، 30/مايو/2017م.
- صلاح، عقل، **ميثاق حركة حماس وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية اختلافات كثيرة ومصير واحد، مقال** منشور في صحيفة رأي اليوم بتاريخ 9/مايو/2017م.
- الظفيري، علي، مقابلة مع خالد مشعل، **برنامج المقابلة، فضائية الجزيرة،** 2016م.
- عبد العال، وائل، **وثيقة حماس وتأثيراتها على القضية الفلسطينية،** تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، 2017م.
- كامبياس، رون، **لماذا تدعم قطر حماس،** مقال منشور بتاريخ 15/ سبتمبر/ 2014م على موقع تايمز أف إسرائيل.
- **من أين تحصل حماس على تمويلها،** مقال منشور على موقع ساسة بوست بتاريخ 23/ ديسمبر/ 2014م.
- وكالة الأنباء الأردنية، الملك حسين بن طلال، https://cutt.us/3KVZ6 .
- وكالة صفا، **تقرير استراتيجي حول مستقبل التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل"**، مايو ،2015م.